مرزوق الحلالي

قضايا جيوستراتيجية

كتاب إلكتروني

2023

عنوان الكتاب الإلكتروني قصايا جيوستراتيجية

المؤلف موزوق الحلالي

مـقـدمـــــــة

"غيّر استراتيجياتك وتكتيكاتك ، لكن لا تغير مبادئك أبدًا."

جون كيسيل

"التحليل الجيوسياسي هو أيضًا وسيلة لتجنب الحروب أو إيجاد حل لنزاعات معينة".

إيف لاكوست

"السياسة هي حرب بلا دماء ، والحرب هي سياسة سفك الدماء."

ماوتسي تونغ

الجيوسياسة أو " الجيوبوليتيكا " بإيجاز شديد، إنها علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مساعي سياسية للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي. وتمت اضافة، الى "الجيوبوليتيكا"، فرع "الجيوستراتيجيا". وكان أول من استخدمه في الماضي المفكر السويدي "رودولف كيلين" (1) في مطلع القرن الميلادي الماضي وعرّفه بأنّه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي "، بينما عرّفه مفكر آخر جاء بعده يدعى "كارل هوسهوفر" بأنّه دراسة علاقات

الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار للجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية."

(1) كيلين (1864-1922) استخدمه في كتاب له عن القوى الكبرى عام 1905 .

فالجيوسياسة عند الغربيين تعبر عن الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها، ويدخل في نطاقها أيضا، دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة عبر الزمن. وببساطة أكثر، يمكن القول إن الجيوسياسة تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بالأساس بقدرتها على أن تكون لاعبا فعّالا في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية.

وبرزت أهمية علم الجيوسياسة منذ القرن التاسع عشر في أوروبا. وذلك بسبب الحروب التي نشبت بين الدول الاوروبية إما بسبب خلافاتها على المستعمرات أو على أراضي الدول الأوربية نفسها. إلا أن هذه الأهمية خسفت عقب الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم بين قطبي الرأسمالية والشيوعية. لكنها أضحت أكثر أهمية منذ بداية عصر العولمة وبفعل التغيرات غير المسبوقة التي عرفها العالم.

لكن ما الفرق بين الجغرافية السياسية (ج س) و الجيوبوليتيكا (ج ب) ؟

ها هي بعض أهم الفوارق:

- من وجهة نظر المساحة تهتم (ج س) بمساحة الدولة، في حين تدرس (ج ب) حاجة الدولة للمساحة،

- تدرس (ج س) كيان الدولة القائم فعلا، في حين تدرس (ج ب) ما يجب أن تكون عليها الدولة ،

- تهتم (ج س) برسم صور الماضي و الحاضر، أما (ج ب) بترسم حالة الدولة في المستقبل،

- تميل (ج س) إلى أن تكون ثابتة، في حين(ج ب) متطورة متحركة.

إن "الجيوبولتيك" تساهم في رسم السياسات الخارجية للدولة في المستقبل لتصل إلى أوضاع معينة، وهي لا شك تستعين بخبرة الماضي والحاضر التي تهديها إياها الجغرافيا السياسية.

عموما تُعد الجغرافيا السياسية أحد الحقول المعرفية التي تقوم على أسس موضوعية يمكن من خلالها تقييم القضايا المتعلقة بالدول ومسائل العلاقات الدولية بغرض إحلال السلم والأمن، بخلاف الجيوبولتيك التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقوة وبسعي الدول إلى التوسع وربما الهيمنة على غيرها من الدول، وتتأثر تأثرًا شديدًا

بالأيديولوجيا والأفكار، فهي تساهم في رسم السياسات الخارجية والرؤى الاستراتيجية للدول، وبناء على ذلك فهي تتسبب أحيانًا في اندلاع الصراعات وقيام الحروب، فالدولة وفق الجيوبولتيك هي كائن حي يستطيع أن ينمو ويكبر حجمه عبر السيطرة والاستيلاء على مساحات جديدة من دول أخرى، مجاورة غالبًا.

وتأسيسا على ما سبق، فالجغرافيا تقر بالحدود السياسية المرسومة بين الدول، وتحترمها وتحض عليها، أما الجيوبولتيك، فهي قد لا تعترف بذلك، بل أنها كثيرًا ما تتجاوزها وتسعى لتغييرها .

في الوقت الذي كان يتحدث فيه الكثيرون عن الجغرافيا السياسية، كان بعض الجغرافيين الألمان يتحدثون عن علم "السياسات الأرضية (وهذا ما اصطلح على تسميته بالجيوبوليتيك من بعد). و قد بدا أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة ثابتة ، فإن الجيوبوليتيك تعتبرها "كائناً عضويا في حركة متطورة". في هذه الأثناء كانت ألمانيا تعيش، بعد الهزيمة التي منيت بها في الحرب العالمية الأولى، في انتكاسة قومية بسبب ما اقتطع منها من أراض كإجراءات عقابية لها من قبل المنتصرين، وتقسيم مستعمراتها بين إنجلترا وفرنسا، كما تم فرض عليها حصار عسكري ومالي. و فيما بين الحربين كرَّس الجغرافيون والسياسيون الألمان جهودهم للخروج بوطنهم من محنته، وخرجت لأول مرة دورية علمية تحمل عنوان "المجلة الجيوبوليتيكية"، وضمت هجيناً

من الفكر الجغرافي والتاريخي والسياسي والقومي والاستعماري في ذات الوقت. كما تم توظيف نتائج بحث الجغرافيا التاريخية والآثار لتقديم معلومات عن أحقية ألمانيا في أراض وبلدان تبعد عنها مئات الأميال شرق أوربا. وكان دور هذه المعلومات مهما للغاية في خدمة التوسع الألماني. وتحت رعاية الجمعية الجغرافية الألمانية أنشئت في "ميونخ" عام 1924 "المدرسة الجيوبوليتيكية" التي ترأسها الجغرافي السياسي "كارل هوسهوفر". و بفضل جهود هذه المدرسة وما أعدته من دراسات وأبحاث "جهّز" الجغرافيون والسياسيون الفكر الألماني، مبكرا، بعضوية الدولة وضرورة

زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية وتحقق ضم الأراضي التي يقطنها "الآري" . وحدث هذا في ظل تنامي أفكار القومية "الشوفينية" الممزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي. وقد تلقف هتلر أفكار "هوسهوفر" وزملائه، كما استعان بأفكار الجغرافي الإنجليزي "ماكندر" (الذي كانت مقالاته تترجم وتنشر في إلى المجلة الجيوبوليتيكية)، خاصة تلك الأفكار التي صاغ من خلالها نظريته عن "قلب الأرض"، والتي تقول: "إن من يسيطر على شرق أوربا" يسيطر على العالم. وتنبأ فيها بانتقال السيطرة على العالم من القوى البحرية (إنجلترا وفرنسا) لفائدة القوى البرية (ألمانيا والاتحاد السوفيتي).و جاءت أفكار "هتلر" ، لتكرس مفهوم "المجال الحيوي لألمانيا" - أي مساحتها الجغرافية اللائقة بها وبالعنصر الآري، ولتمثل أبرز مقومات القومية الاشتراكية (النازية) التي تبناها. وهكذا وقع

التداخل في المفاهيم وصار الفصل صعباً بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك والإمبريالية. وصعِدت الجيوبوليتيك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية. وصار مفهوم الجيوبوليتيك بعد الحرب العالمية الثانية قرين التوظيف السيئ للجغرافيا السياسية، وهو ما فرض فرضا تطوير الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية معاً.

وهذا الكتاب يحوي عموميات عن "الجيوبوليتيك" و الجيوستراتيجية تؤطر تيمات مختلف الورقات المنشورة وهي جملة من القضايا والإشكاليات والتساؤلات التي تعكس بشكل أو بآخر تطبيقات متباينة لهما على أرض الواقع. وقد صيغت لتكون كل ورقة قائمة بذاتها دون الأخلال كثيرا بترابطاتها.

المحتويات

1عموميات

القضايا الرقمية والمناخية

التلاعب بالمعلومة

القضايا الاستراتيجية للتقنيات الرقمية

استراتيجيات القوة في الفضاء السيبراني

كيف يمكن استخدام الفضاء الإلكتروني لشن الحروب ؟

لماذا البيانات الرقمية جيوسياسية؟

2 الرهانات الاستراتيجية للثورة الرقمية

3 العلاقات الدولية : مآل تحالفات الكتل

الغرب وموت "تحالفات الكتل"

أزمة" نموذج هنتنغتون

لم يعد الناتو يستجيب للتحديات الجديدة

يعيش العالم اليوم "أزمة منظومية

هل انهار النظام الغربي؟

حالة سوريا

حالة لبنان

حالة فلسطين

استقطاب جديد : هل هو عهد الديكتاتوريات؟

4 - روسيا

المجتمع الروسي وحرب -بوتين- في أوكرانيا بين البروبكاندا والشكوك والصمت المطبق

كيف تدمر -الأوليغارشية- الروسية الكوكب

قوة اقتصادية مقابل قوة عسكرية: هل روسيا قوة عظمى؟

عودة روسيا إلى الركح العالمي

استراتيجية روسيا لتوسيع نفوذها في إفريقيا

هل أضحى بوتين عبئًا على النخبة الروسية؟

5- الاتحاد الأوروبي

أوروبا: التغيير أم الهلاك؟

تأملات في أوروبا بعيون جنوب الكرة الأرضية

كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يصبح لاعبًا عالميًا ؟

عوائق السياسة الخارجية الأوروبية في الركح الجيوسياسي

6 - الصين

الصين في الشرق الأوسط

ما تعلمه الجيش الصيني من حرب أوكرانيا الروسية؟

7 - استراتيجية أمريكا الكبرى

8 - بين القضايا الاستراتيجية في القطب الشمالي والتوترات الجيوسياسية في منطقة البلطيق

هل الولايات المتحدة و"الناتو" ضامنان لمصالح دول الشمال؟

منطقة البلطيق: توترات جيوسياسية على حدود دول الشمال

السياق الجيوسياسي والتحالفات والمصالح الجيوستراتيجية

رد فعل الكتلة الغربية على النفوذ الروسي في المنطقة

منطقة القطب الشمالي: فضاء التعبير عن التحديات الاستراتيجية لبلدان الشمال

9 - الاحتباس الحراري: الحكومات جزء من المشكلة البيئية وليست جزءًا من الحل

10 - في زمن أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها : السعودية إلى أين ؟

11 - ملحق

التحولات التي طرأت على خدمات التأمين في العالم

ماذا كان الاتحاد السوفياتي؟ التجربة السوفيتية 1917-1991

على دروب... الجغرافيا السياسية تجربة مسار جغرافي دبلوماسي، "ميشيل فوشيه"

1

عمومیات

إن الجيوسياسة جنبًا إلى جنب، مع التعامل مع المعلومات "التقنية للغاية" وكميات كبيرة من البيانات في المصادر المفتوحة، يجعل من الممكن - من خلال عبور كميات هائلة من البيانات المكانية وغير المكانية - فهم العلاقات بين الجهات الفاعلة ، واستراتيجيات التأثير ، ومخاطر صراع جيوسياسي أو سوق حساسة. ويتطلب هذا البحث نهجًا متعدد التخصصات جوهريًا بين العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجغرافيا والقانون والعلوم السياسية والفلسفة) وعلوم الكمبيوتر والرياضيات.

القضايا الرقمية والمناخية

ترتبط القضايا الرقمية والمناخ ارتباطًا وثيقًا، حيث تتقدم الثورة الرقمية في سياق التدهور البيئي الذي يجبر مجتمعاتنا على التغير لتقليل أثر الأنشطة البشرية على هذا الكوكب. فالبيانات الرقمية المتعلقة بالعالم المادي والأنشطة البشرية، إلى جانب الخوارزميات القوية، هذا الحجم المذهل من البيانات يجعل من الممكن مراقبة وفهم النظم البيئية وكذلك التنبؤ بتغير المناخ. كما أنها تتيح إمكانية التحليل بأدق التفاصيل لتحركاتنا ومهننا وتبادلاتنا الاجتماعية وسلوكنا التجاري ، وبالتالي وضع أشكال من "الحوكمة الرقمية" التي بدأت تظهر في الكثير من البلدان ، ولا سيما الصين حاليا. وقد

أتاحت الجائحة (وباء كورونا) فرصة الفوائد المحتملة التي تقدمها وكذلك المخاطر الأخلاقية و على حقوق الإنسان التي تنطوي عليها .

تواجه هذه المبادرات التمثيلات الغربية للحريات الفردية مع التمثيلات الأصلية للطبيعة والمصلحة الجماعية ، المتجذرة في الفلسفة الصينية القديمة ، وتطرح لتجربة أشكال جديدة من "الحوكمة الرقمية" من أجل فهم التحديات المتزايدة للقضايا الأكثر تعقيدًا التي تواجه المجتمعات اليوم، ويتمثل التحدي السياسي الرئيسي في وضع التكنولوجيا الرقمية في خدمة التنمية المتناسقة والمستدامة للمجتمعات. ومع ذلك ، فإن التحولات التي أحدثتها التكنولوجيا الرقمية ، إذا كان من الممكن أن تكون مصدرًا للحل ، فهي أيضًا عامل زعزعة الاستقرار السياسي وتفاقم الانقسامات الحزبية والاجتماعية في الديمقراطيات.

التلاعب بالمعلومة

فاجأ قرصنة رسائل البريد الإلكتروني للحزب الديمقراطي وإصدارها من قبل "ويكيليكس" خلال الحملة الرئاسية لسنة 2016 الإدارة الأمريكية على حين غرة. وأدركت الإدارة فجأة نقاط الضعف في نظام يعتمد على سجلات الناخبين وآلات التصويت غير الآمنة ، وخشيت من أن تؤدي العملية الإلكترونية إلى تقويض

نزاهة العملية الانتخابية. ومع ذلك ، فقد تم تنفيذ عملية التدخل على المستوى المعلوماتي ، مستغلة ضعفًا رئيسيًا - وهو ليس ضعفا إلكترونيا أو تقنيا – وإنما ضعف المجتمع الأمريكي ، وهو الاستقطاب السياسي القوي واستياء أولئك الذين تخلفوا عن ركب العولمة من النخب.

تواجه الديمقراطيات الغربية الآن خطر التلاعب على نطاق واسع بالرأي العام في سياق أزمة الثقة في المؤسسات ، وصعود الشعوبية ، وحتى التطرف ، والذي زاد بمقدار عشرة أضعاف عن طريق "الويب" وشبكات التواصل الاجتماعي. ويمكن بعد ذلك استغلال حرية التعبير كأداة لزعزعة الاستقرار السياسي أو النقاش العام أو الحركة الاجتماعية أو العملية الانتخابية. ففي الهند، يأتي هذا الاستغلال من الحزب الحاكم نفسه. وتشجع الحكومة تطوير الاتصال والتحول الرقمي للدولة مع استغلال الشبكات الاجتماعية للأغراض الانتخابية ، لا سيما من خلال تأجيج التوترات بين المجموعات العرقية والاجتماعية ذات العواقب الوخيمة.

في أوروبا، يتمثل التهديد على الصعيدين، الخارجي والداخلي. لاسيما بفعل الأساليب والأهداف -الخاصة بالجماعات اليمينية المتطرفة القريبة من روسيا - على الشبكات الاجتماعية للتواصل أثناء الحملات الانتخابية في أوروبا. وعلى وجه الخصوص، يوضح تأثير الابتكارات المرتبطة بتقنيات هندسة التأثير التي

تستخدمها هذه المجموعات. ويمكن أن تؤثر عمليات المعلومات أيضًا على مجالات الاهتمام الاستراتيجي أو التوسع فيها بشكل انتهازي. ويوضح انتشار المحتوى الذي أنتجته الوكالات الروسية والصينية في إفريقيا الناطقة بالفرنسية التأثير المتزايد لروايات هذه القوى ، التي تتبناها طواعية المواقع الإخبارية في جميع أنحاء القارة. ويثير هذا الموضوع مخاوف جدية ولكنه أيضًا يثير الكثير من الارتباك. إن تكاثر المصطلحات لوصف هذه الظاهرة (الأخبار الكاذبة، التضليل ، التلاعب بالمعلومات) يكشف عن صعوبة استيعابها وتوصيفها ، ومن هنا تأتي أهمية إجراء دراسات دقيقة لفهمها .

وتزداد مكافحة هذه الظاهرة تعقيدًا حيث يعتمد الفاعلون ، من ناحية ، على حرية التعبير ، وهي قيمة أساسية للديمقراطيات ، ومن ناحية أخرى ، على منصات ذات أنشطة عابرة الحدود، والتي ليس لمعظم الدول أي سلطة عليها. وهكذا تفرض هذه المنصات نفسها على الساحة الدولية باعتبارها تحديًا لسيادة الدول ولكن أيضًا كشريك أساسي في ممارسة سلطاتها السيادية. فقضية السلطة والسيادة هي أيضًا في صميم "التسييس" المتزايد لقضايا التكنولوجيا الرقمية.

القضايا الاستراتيجية للتقنيات الرقمية

تعتبر قضية "الحوسبة السحابية - cloud computing - "التي تسمح بالتخزين عن بعد واستخدام البيانات والخدمات الرقمية - مثالاً واضحًا على ذلك. ومازالت تبدو هذه "الحوسبة السحابية" كأسطورة بسبب الترابط التكنولوجي، ولكن أيضًا بسبب واقع السوق ووسائله. ومع ذلك ، أصبحت تكنولوجيا "الحوسبة السحابية" ضرورية للتحول الرقمي للشركات والمؤسسات وحتى الجيوش حاليا. وتعد البيانات الرقمية في صميم تحديات التحول الرقمي لوزارات الدفاع اليوم ، والتي تسعى إلى امتلاك التقنيات الناشئة بسرعة من خلال استخداماتها الجديدة ، لتجنب اضطرابات في ممارسات ومنظومات العمل للجيش. لذلك توخي الجميع البراعة في كيفية معالجتها وتشاركها بشكل أفضل، و أيضًا تخزينها وتأمينها. فالطموح الرقمي لوزارات الدفاع اليوم هو أيضًا طموح للسيادة الرقمية ، والتي يتم التعبير عنها بلغة عسكرية بـــ " الاستقلال الذاتي الاستراتيجي."

في واقع الأمر، تقدم مختلف هذه المفاهيم وجهين لعملة واحدة ، أي قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها السيادية والاحتفاظ بالسيطرة على مصيرها في "العصر الرقمي". فقد فرض مفهوم السيادة

الرقمية نفسه في الجدال العام بعد ما كشف عنه "إدوارد سنودن" **(1)** بشأن المراقبة الواسعة المدى التي مارستها الولايات المتحدة ، بينما أصبحت أوروبا تدرك فجأة مخاطر اعتمادها على التقنيات الرقمية الأمريكية. علما أنه مازالت هناك صعوبات في تحديد ملامح مفهوم "الاستقلال الذاتي الاستراتيجي" – المنتشر كثيرا في وسائل الإعلام - والذي يغطي عددًا كبيرًا من القضايا من أنواع مختلفة . كما أن تنفيذه لايزال معقدًا للغاية، على المستويين الوطني والأوروبي ، من حيث بُعده السياسي والصناعي. ولعل النقلة من تقنية الهاتف المحمول 4 Gإلى 5 Gمثالاً ممتازًا بهذا الخصوص.

(1) - إدوارد جوزيف سنودن - Edward Joseph Snowden - "من مواليد 21 يونيو1983 في الولايات المتحدة) هو مخبر أمريكي عالم الكمبيوتر والموظف السابق بوكالة المخابرات المركزية (CIA) ووكالة الأمن القومي (NSA) ، كشف عن وجود العديد من برامج المراقبة الجماعية الأمريكية والبريطانية. وفي يونيو 2013 ، أصدر "سنودن" ، عبر وسائل الإعلام ، معلومات سرية للغاية لوكالة الأمن القومي بخصوص التقاط البيانات الوصفية للمكالمات الهاتفية في الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى أنظمة التنصت على الإنترنت لبرامج مراقبة الحكومة الأمريكية و برامج المراقبة الحكومية في المملكة المتحدة، و لتبرير ما كشف عنه ، قال إن : "هدفه الوحيد هو إخبار الجمهور بما يتم فعله باسمه وما يتم فعله ضده. كان " سنودن" يتمتع بمستوى عالٍ جدًا من الاعتماد والصلاحيات، ومكنته معرفته بالثغرات الأمنية وبراعته وصبره من تهريب كميات هائلة من المستندات من خوادم NSA.بعد انكشاف أمره، وجهت الحكومة الأمريكية لائحة اتهام ضده في 22 يونيو 2013 بتهم التجسس والسرقة والاستخدام غير القانوني للممتلكات الحكومية .

لقد برزت عدة رهانات وتحديات بخصوص نشر تقنية الهاتف المحمول 5 G منها الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية –

وضغط "دونالد ترامب" على حلفائه لحظر شركة "Huawei" الصينية ، التي تتفوق بفارق كبير على الشركات الأخرى ، بما في ذلك في الأسواق الأوروبية. وقد ظهر بجلاء، من خلال تركيز كل الاهتمام على الشركة الصينية ، أن الرئيس الأمريكي أراد إرجاع جميع المشكلات الأمنية والمخاطر الكامنة في أي تقنية رقمية إلى مصدر بعينه - ضمن القائمة السوداء لشركات التكنولوجيا الصينية - وهي استراتيجية كشفت الكثير عن القدرة التنافسية للصين و عن سياق المنافسة الاستراتيجية العامة المتزايدة بين البلدين أكثر من المنافسة حول التكنولوجيا نفسها. فلم يتردد "دونالد ترامب" في تسييس القضايا التكنولوجية. في حين أن إدارة "أوباما" كانت قد تشاورت مع الخبراء لفترة طويلة على حيادية الإنترنت قبل أن تقرر لصالحها ، إلا أن "دونالد ترامب"، فور وصوله إلى السلطة اختار عدم اعتبار هذه الحيادية. ويضمن هذا المبدأ التأسيسي للإنترنت المعاملة المتساوية لجميع تدفقات الإنترنت ، وبالتالي يمنع مزودي خدمة الإنترنت من تفضيل أو إبطاء محتوى معين. وهو مبدأ يحظى بشعبية لدى الرأي العام والذي تدافع عنه بحماس شركات "وادي السيليكون(2) - Silicon Valley - "المصممة على الكفاح من أجل استعادته .

(2) - وادي السيليكون - Silicon Valley - يشير إلى محور الصناعات ذات التقنية العالية الواقعة في الجزء الجنوبي من منطقة خليج سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا ، على الساحل الغربي للولايات المتحدة. يرتبط "وادي السيليكون" ارتباطًا وثيقًا بوجود وتأثير "جامعة ستانفورد" وجامعة كاليفورنيا في بيركلي ، وقد ألهم "وادي السيليكون" العديد من مجمعات التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم.

وبالنسبة لروسيا، إن "السيادة الرقمية" ليست مفهومًا أو طموحًا ، ولكنها سياسة عامة تهدف إلى ضمان الاستقلال الاستراتيجي والاستقلال الرقمي لروسيا ضد الاعتماد على الكيانات الخارجية. ويبدو أن اكتشافات "سنودن" كانت بمثابة حافز لطموحات التطوير الرقمي التي تعتمد بشكل أساسي على البرامج المجانية ومفتوحة المصدر ، والتي تجمع بين مزايا تكاليف التشغيل المنخفضة وإمكانية تعزيز سيطرة سلطات الدولة على البنى التحتية الرقمية ، وهي ممارسة تتعارض مع الروح التي أدت إلى ظهورها للسماح للمستخدمين باختيار والتحكم في تشغيل برامجهم بأنفسهم. وتتضمن الاستراتيجية الروسية أيضًا تطوير مناطق رقمية استراتيجية. لاسيما في "سيبيريا"، وهي منطقة تحظى بوفرة الكهرباء بأسعار جذابة والمناخ البارد ومراكز استضافة البيانات العديدة، وتتيح سياقًا ملائمًا لتطوير هذا النشاط الذي يساهم بدوره في تشكيل الإقليم وتنميته.

استراتيجيات القوة في الفضاء السيبراني

من الأمثلة البارزة حالة "إستونيا"، التي اعتمدت على التكنولوجيا الرقمية لتطوير أراضيها وتحرير نفسها من القوة الروسية لبناء هوية وطنية قوية ، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. فمن خلال تبني الابتكار التكنولوجي والأمن السيبراني والدفاع السيبراني في استراتيجية "العلامة التجارية القومية" الخاصة بها ، تمكنت "إستونيا" من تولي زمام القيادة بشكل كبير على البلدان الأخرى من حيث التنمية الرقمية وضمان تأثيرها الدولي. وتمكنت الدولة ، التي أصيبت بالشلل - بسبب الهجمات الإلكترونية في عام 2007 **(3)** والتي رفعت الوعي الحقيقي على نطاق دولي - من الاستفادة من ظهورها الإعلامي للحفاظ على مكانتها كرائدة عالمية في مجال الابتكار الرقمي ، حتى لو بدأت هذه الاستراتيجية في إظهار حدودها.

(3) - اجتاحت هجمات WannaCry - و - NotPetya لعام 2017 أكثر من 150 دولة دون حسيب ولا رقيب ، مما تسبب في أضرار بمئات الملايين من الدولارات للشركات والمؤسسات من جميع الأحجام. وتعرضت جمهورية أستونيا لسلسلة من الهجمات الإلكترونية على نطاق غير مسبوق استمرت لثلاثة أسابيع. وأصابت الهجمات شبكات الكمبيوتر في برلمان والوزارات الحكومية والبنوك ووسائل الإعلام والعديد من الأحزاب السياسية بالشلل، ما أدى إلى قطع اتصال حوالي 58 موقعاً أستونياً. جاءت هذه الهجمات من عناوين معرّفات رقمية - IP address - روسية، وكانت التعليمات عبر الإنترنت باللغة الروسية، وتم تجاهل النداءات الأستونية إلى موسكو للحصول على المساعدة. ولم يكن هناك دليل ملموس على تورط الحكومة الروسية في الهجمات. وكانت سنة 2007 بمثابة جرس إنذار لأستونيا؛ حيث ساعدت الهجمة الأستونيين على أن يصبحوا خبراء في مجال الدفاع الإلكتروني اليوم ودفعت الحكومة إلى زيادة استثماراتها في مجال الأمن الإلكتروني. وأنشأت حكومة أستونيا وحدة طوعية للدفاع السيبراني وإنشاء رابطة الدفاع الإستونية ووحدة الدفاع السيبراني السرية التي يتم فيها تدريب خبراء تكنولوجيا المعلومات الرائدين في البلاد من قبل وزارة الدفاع.

وهناك مثال دولة إسرائيل التي لا تعرف حدودًا في ازدهار الابتكار، إذ يشكل جزءًا من استراتيجية شاملة للقوة، وتحتل فيها التكنولوجيا الرقمية مكانة بارزة. لقد نجحت إسرائيل في تقعيد صناعة متطورة في المجال الرقمي واستثمرت بالكامل في تطوير القدرات الإلكترونية في خدمة نفوذها وقوتها. ففي الفضاء الرقمي كما هو الحال في المجالات العسكرية الأخرى ، تفضل إسرائيل سرعة العمل وخفة حركتها وقوتها الضاربة لإقامة توازن ملائم للقوى في صالحها ضد أعدائها ، مهما كانت التكلفة السياسية أو القانونية ، وبالتالي الانخراط الكامل في عسكرة الفضاء السيبراني الذي تم استنكاره من طرف الصين.

ومع ذلك ، تطمح الصين لأن تصبح "القوة الإلكترونية الكبرى" ، وهو هدف رفعته السلطات الصينية إلى مرتبة الأولوية المطلقة. إن استراتيجية القوة هذه هي جزء من الهدف الأوسع للرئيس "شي جين بينغ - Xi Jinping - "لتحقيق "الحلم الصيني". وتستجيب بشكل أساسي للأهداف السياسية المحلية، حتى لو تضمنت عنصرًا دبلوماسيًا إضافيًا، وهو الأهم. يجب أولاً استخدام الاستثمارات الضخمة المخصصة للتعليم والبحث والتطوير للنهوض بالاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي من أجل تطوير الدولة وحكمها بشكل أفضل ، وتمكينها من تحقيق برنامجها السياسي مع ضمان استقرارها السياسي. ومن ثم فإن صعود الرقمنة مصحوب بسياسة للأمن السيبراني أمران لا ينفصمان. و تشمل هذه الاستراتيجية أيضًا التحكم في المحتوى المعلوماتي المتداول على الويب والشبكات .

إن القوة الأمريكية أمر واقع لا مفر منه في الفضاء الإلكتروني. ومع ذلك ، اتخذت استراتيجية إدارة "ترامب" في هذا المجال منعطفًا هجوميًا بشكل خاص أثار الكثير من الجدل والتساؤل عبر المحيط الأطلسي. إنها عقيدة "الاشتباك المستمر" ومفهوم "الدفاع عن المستقبل" الخاص برؤية القيادة الإلكترونية والتي تعزز التعرف على العمليات السيبرانية الهجومية وبالتالي تشكل تحولًا

في التمثلات والأجهزة في هذا المجال العسكري الجديد. ويتمثل هذا الموقف في إبراز القوة بلهجات رادعة لتحقيق أهداف أمن الولايات المتحدة والاستقرار الدولي في الفضاء الإلكتروني. ومن خلال إضفاء الشرعية على استخدام العمل الهجومي في الفضاء الرقمي ، تساهم هذه الاستراتيجية بشكل مباشر في تسريع وتضخيم " سباق التسلح السيبراني."

كيف يمكن استخدام الفضاء الإلكتروني لشن الحروب ؟

يرتبط مفهوم الفضاء السيبراني هنا ارتباطًا وثيقًا بإضفاء الطابع الإقليمي عليه وعسكرة الفضاء ، وبعبارة أخرى ، تكوين الفضاء الرقمي ككائن للأمن. ومع ذلك ، تجد الدول نفسها عالقة بين ضرورتين أمنيتين تخلقان توتراً متناقضاً: من ناحية ، ضمان قوتها العددية للحفاظ على استقلاليتها الاستراتيجية وتفوقها التشغيلي على أعدائها وخصومها ؛ ومن ناحية أخرى ، للحد من المخاطر النظامية المرتبطة بانتشار الأدوات الهجومية التي يمكن أن تأتي بنتائج عكسية ، وتنتشر دون حسيب ولا رقيب ، وتتسبب في أضرار جسيمة وتزعزع استقرار الفضاء الإلكتروني والمجتمعات.

إنها المخاوف التي أثيرت منذ أكثر من خمسين عامًا في النقاش حول الردع النووي. باستثناء أن "الرقمي- digital – "أضحى موجودا في كل مكان وركن من العالم، والأدوات الهجومية في متناول الجميع، والترابط والتفاعلات بين مجالات متعددة، غير معروفة جيدًا وبالتالي يصعب التحكم فيها. وهكذا تجد الدول نفسها عند مفترق الطرق. وحتى في مجال البيانات ، هناك مسارات تؤدي إلى حيث لا نريد أن ينتهي بنا الأمر.

لماذا البيانات الرقمية جيوسياسية؟

يعتبر تداول البيانات والتحكم فيها في صميم النزاعات المعاصرة. والحرب الروسية في أوكرانيا مثال على ذلك.

أصبحت رقمنة قطاعات كاملة من النشاط البشري واضحة الآن. عدد أقل فأقل من الأعمال اليومية يفلت من الشبكات التي يمارسون عليها ، لا سيما في أوقات الوباء: إجراء مكالمة هاتفية مع الأقارب ، أو أخذ دورة تدريبية ، أو التنقل في الشارع باستخدام هاتف ذكي ... كل هذه الأنشطة غير ضارة تولد بيانات رقمية هي موضوع العديد من الرغبات سواء كانت تجارية أو سياسية أو استراتيجية.

نظرًا لأنها تنتشر على سطح الكرة الأرضية عبر شبكة معقدة من الكابلات والبروتوكولات والأنظمة الأساسية ، فإن بياناتنا جيوسياسية. وهي في ذات الوقت موضوع ومصدر، معا، للسلطة، إنها في قلب عدد متزايد من النزاعات، بينما لا توجد حرب تفلت من التكنولوجيا الرقمية. هذه الحقيقة هي مركز مفهوم Datasphere- مجال البيانات.

ويمكن تصور مجال البيانات على أنه يمثل "حيز مكاني جديد" يتكون من جميع البيانات الرقمية والتقنيات التي تكمن وراءه، بالإضافة إلى تفاعلاتها مع العالم المادي والإنساني والسياسي الذي ترتكز عليه.

وقد أضحى اليوم من الضروري فهم القضايا الجيوسياسية المتأصلة في مجال البيانات هذا، الذي نتطور فيه جميعًا. بعيدًا عن الانفصال عن العالم المادي ، فهو بالأحرى امتداد له - مثل نوع من "الواقع المعزز أو المضاف" الذي بدأنا للتو في استكشافه وسبر أغواره.

ولن يتأتى هذا إلا عبر فهم الآليات الإقليمية للبيانات الرقمية: كيف يتم تداولها على سطح الكرة الأرضية؟ ما هي الاختناقات الاستراتيجية التي تحتاج إلى المرور من خلالها لربط منطقة معينة؟

ما هي أساسيات رسم خرائط الفضاء السيبراني (الفضاء الإلكتروني) ، اللازمة لتمثيل مجال البيانات كظاهرة جيوسياسية.

هناك تعارضات ناتجة عن البيانات، لهذا أصبح التحكم في تدفق البيانات هدفًا في حد ذاته في العديد من المنافسات الجيوسياسية.

وهناك البيانات الناتجة عن النزاعات وموازن القوى، نظرًا لأن التزايد المسترسل للأنشطة البشرية تولد المزيد من البيانات ، وتزداد أيضًا علاقات القوة الجيوسياسية. ومع ذلك ، تتوفر هذه البيانات بسهولة أحيانا كثيرة، أو يمكن اقتناؤها من مصادر. وجمع بعض هذه البيانات والتحقق منها يجعل من الممكن توثيق التضاربات والصراعات ، وأحيانًا التأثير عليها.

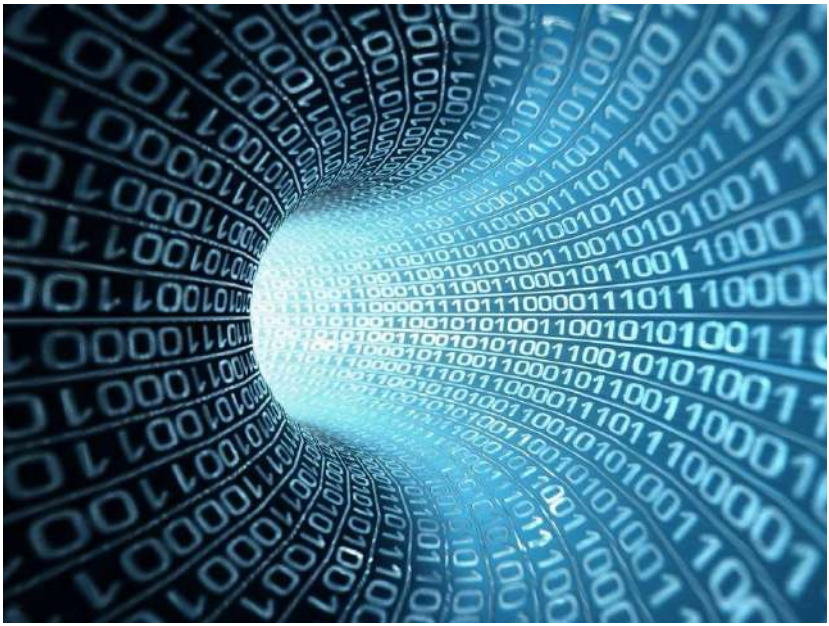

2

الرهانات الاستراتيجية للثورة الرقمية

شهدت الثورة الرقمية، التي أحدثها التبني الجماعي لتكنولوجيا المعلومات والترابط العالمي لأنظمة المعلومات والاتصالات،

تسارعًا شديدًا خلال العقدين الماضيين. لقد أدت إلى اضطراب عميق في الممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات البشرية ، أكثر أهمية من القطيعة الناتجة عن اختراع الكتابة والطباعة.

يتم الآن تحويل أقسام المعرفة والنشاط البشري بالكامل إلى بيانات رقمية ، يتزايد حجمها أضعافًا مضاعفة - إن لم نقل انفجارًا حقيقيًا - مما يفرض تطوير أنواع جديدة من الإحصائيات. ومن ثم ، فإن العالم المادي مليء بأجهزة استشعار منتشرة في الأماكن العامة والخاصة ، والهواتف الذكية ، والأدوات المتصلة وأيضًا معدات الحياة اليومية (السيارات ، والتلفزيونات ، والأجهزة المنزلية) ، وفي الصناعة ، وفي القوات المسلحة ، بل تم إدخالها مباشرة في جسم الإنسان (أجهزة تنظيم ضربات القلب). تتيح الآثار الرقمية التي يتركها المستخدمون بعد ذلك مراقبة وتحليل تحركاتهم وأنشطتهم وتفاعلاتهم في الوقت الفعلي ، واستنتاج تحليلات تنبؤية بشأن احتياجاتهم وسلوكياتهم لأغراض تجارية أو استراتيجية أو خبيثة أو للصالح العام. فهي تمكن من تطوير التقنيات التخريبية والاستخدامات الجديدة التي تحدث ثورة في الممارسات وتفتح آفاقًا للتنمية لم تكن متخيلة حتى الآن ، وبالتالي تدفع الشركات والمؤسسات والدول لبدء التحول الرقمي الخاص بها. أصبحت القدرة على جمع البيانات وتخزينها والإحالة المرجعية إليها

واستغلالها في صميم الابتكار ، ومحرك النمو الاقتصادي ، وتمكين القوة ، بالإضافة إلى العديد من القضايا الأخلاقية والديمقراطية والحوكمة والشرعية.

تعمل هذه التطورات أيضًا على إحداث تحولات عميقة في البيئة الاستراتيجية والطريقة التي تقاس بها القوى العظمى الآن وتصديها بعضها البعض. يتم إعداد تمثيلات التهدد وأيضًا تلك الخاصة بالأمن في بيئة رقمية، حيث تكون الترابطات والتفاعلات متعددة والاعتماد المتبادل ، ولكنها ليست مفهومة ومعروفة ومسيطر عليها دائمًا. وبالتالي ، فإن التحول الرقمي يواجه الحكومات بخيارات تكنولوجية واستراتيجية وأخلاقية معقدة للغاية ، يصعب تقييم جميع الآثار المترتبة عليها مسبقًا والتي تحشد في بعض الأحيان تمثلات متناقضة للمخاطر والأمن ، من مختلف وجهات النظر، إن كان الجيش أو المخابرات أو رجال الأعمال أو المجتمع المدني. ومع ذلك ، فإن مجال المخاطر ، مثل مجال الفرص ، استمر في التوسع وأصبح أكثر تعقيدًا طوال العقد الماضي.

ترافق التحول الرقمي مع سلسلة من المفاجآت الاستراتيجية المرتبطة ، من ناحية ، بالتطور المتزايد للهجمات الموجهة بشكل متزايد الصادرة إلى حد كبير من الدول ، ومن ناحية أخرى ،

بتنويع الأهداف والجهات الفاعلة الخبيثة وأساليب التشغيل و العواقب التي تؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات بشكل متراكم. وأضحت التقنيات الرقمية ، من خلال توافرها وتكلفتها المنخفضة ، أدوات استخباراتية قوية ذات تأثير وفي متناول العديد من الجهات الفاعلة ، ولكنها أيضًا عوامل هائلة للهجمات التي لا حدود لاستخدامها. وهكذا تم تحويل هذه التقنيات عن استخدامها الأصلي . وتميز العقد الأخير ببروز مجال المعلومات كأولوية استراتيجية (الدعاية الجهادية ، التلاعب بالمعلومات) والهجمات المدمرة التي انتشرت دون رادع على نطاق عالمي.

انتشرت الهجمات السيبرانية، وقد شجعت هذه التطورات على تأجيج سباق "التسلح السيبراني" في ديناميكية عسكرة الفضاء السيبراني مما دفع الدول إلى جعله ساحة معركة مميزة.

- من الفضاء الإلكتروني إلى عالم البيانات data sphère

في سنة 2014 ، نشرت مجلة "هيرودوت" عددها الأول وخصصته بالكامل للقضايا الجيوسياسية، لاسيما للفضاء السيبراني. وظهر مفهوم "الفضاء السيبراني" منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في استراتيجيات ومذاهب العديد من الدول باعتباره فضاءً لتهديد الأمن القومي و "منطقة" يجب السيطرة عليها وأولوية استراتيجية. وبفضل انتشار الهجمات الإلكترونية

المعقدة والمتطورة بشكل متزايد ، رسخ "الفضاء السيبراني" نفسه تدريجياً في خطاب الدول، كمنطقة جديدة للمنافسة الاستراتيجية ومجالاً للمواجهة ، بل وحتى كبيئة عسكرية جديدة ، إلى جانب الأرض والبحر والجو والفضاء.

كما أُعْتُرِف به كأولوية استراتيجية ومجال عسكري جديد في "الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن القومي" في فرنسا في 2013 ، ومع ذلك ، لازال مفهوم الفضاء السيبراني – يكافح- للتعبير عن حجم التحديات التي تواجه الدول في مواجهة الثورة الرقمية.

" مجال البيانات" ، مفهوم ناشئ حديثًا يشمل القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالفضاء السيبراني وبشكل عام تلك المتعلقة بالثورة الرقمية. من خلال التأكيد على الصلة بين مجال العالم المادي والبيانات ، يتيح مفهوم "مجال البيانات" إمكانية أفضل لفهم التحديات الحالية والمستقبلية في عالم تزايد فيه الاعتماد على التقنيات والبيانات الرقمية ، وتحكمه الخوارزميات والذكاء الاصطناعي ، والتي من المتوقع أن تتضاعف قوتها بواسطة "كمبيوتر الكم. quantum computer - "

يرجع فضل وضع نظرية "مجال البيانات" إلى "ستيفان غرومباخ – Stéphane Grumbach - "قصد تعيين حقبة

جيولوجية جديدة تتميز بالتأثير الحاسم للأنشطة البشرية على النظام البيئي للأرض - ولا سيما في أصل تغير المناخ. من أجل فهمه كفضاء جديدة ، يجب النظر إلى مجال البيانات بشكل كلي ، كنظام يتكون من جميع البيانات ، الرقمية بالطبع.

يمكن تصور مجال البيانات على أنه تمثيل لحيز فضائي جديد يتكون من جميع البيانات الرقمية والتقنيات التي تكمن وراءه ، بالإضافة إلى تفاعلاتها مع العالم المادي والإنساني والسياسي الذي ترتكز عليه. ومن المؤكد أن مجال البيانات ليس منطقة بالمعنى الكلاسيكي للمصطلح في الجغرافيا ، ولكن مع التوسع العالمي للإنترنت ، ظهر مفهوم الفضاء السيبراني على أنه تمثيل لمنطقة في خطاب الفاعلين السياسيين ، لأسباب متعارضة تمامًا: أرض مستقلة للمشاركة والحرية لرواد الإنترنت ، ثم منطقة للتهديدات يجب تأمينها وحتى ساحة معركة للدول. وينعكس إضفاء الطابع الإقليمي على الفضاء الإلكتروني في استراتيجية الدول التي تسعى إلى استعادته والتحكم فيه بشكل أفضل ، بدء من البنى التحتية المادية إلى المعلومات التي يتم تداولها عبره وبواسطته.

أضحى هذا " الفضاء"، اليوم، جزءا من البيئة الجديدة التي نتطور فيها من خلال اعتماد التقنيات والخدمات والبنى التحتية

والأسلحة الناتجة عن الثورة الرقمية. ويمكن فهمه على أنه شكل من أشكال تمثيل مكان في بيانات العالم الذي له جغرافيته الخاصة التي ما زلنا نعرف القليل عنها.

ويمكن تمثيل هذه الجغرافيا جزئيًا من خلال الخرائط الجيوسياسية الكلاسيكية التي توضح التوزيع المكاني للبنية التحتية المادية (الكابلات والخوادم - servers - وأجهزة التوجيه - routers) والموارد الرقمية (مراكز الطاقة ومراكز التدريب ومراكز الحوسبة ومراكز استضافة البيانات وصناعة الثقة) ، والاشتباكات بين الجهات الفاعلة (مصدر معروف للهجمات الإلكترونية وهدفها) أو حتى تدفقات تحديد الموقع الجغرافي (تدفقات البيانات بين الدول). لكنه يحشد أيضًا نظرية الرسوم البيانية التي تجعل من الممكن تمثيل العلاقات والتفاعلات بين الجهات الفاعلة التي يمكن تحديدها مكانيًا من العقد والروابط لإظهار درجة التقارب بين الجهات الفاعلة وفقًا لشدة تبادلاتهم. ويمكن في بعض الأحيان تحديد الموقع الجغرافي لبعض هؤلاء الفاعلين ، من أجل إنشاء تطابق بين الرسم البياني والخريطة الجيوسياسية.

تُستخدم هذه الأساليب، على سبيل المثال ، لتحديد المجموعات من عمليات التبادل في شبكة "توتير" الاجتماعية ، أو لتمثيل المسارات التي يمكن أن تسلكها البيانات للانتقال من نقطة إلى أخرى في مجال البيانات. كما مكنت الغرب من الكشف عن استراتيجية إيران لفصل فضاءها الوطني لمجال البيانات عن عالم البيانات العالمي.

إن مجال البيانات يشكل ، من ناحية ، "كلًا مجاليًا" على نطاق كوكبي ، ومن ناحية أخرى ، يمكن تناوله ودراسته على مستويات مختلفة من التحليل ، من المستوى الإقليمي من خلال جميع الموارد الرقمية المخزنة أو التي يمكن الوصول إليها على نطاق صغير خاص بمنطقة إلى مستوى التفاعلات على نطاق كوكبي - عالمي. وبالتالي يمكن تحليل مسألة "السيادة الرقمية" على أنها عملية إقليميّة لمجال البيانات والتي تتطلب تحديد ورسم خرائط لخصائص المجال الذي يعتبره الفاعلون أنه يدخل ضمن السيادية.

توضح روسيا ، على سبيل المثال ، رؤيتها في سلسلة من القوانين التي تم وضعها منذ 2012 والتي تشمل ، من بين أمور أخرى ، موقع البيانات المتعلقة بالمواطنين الروس على الأراضي الوطنية ، والتحكم في الطرق التي تسلكها البيانات وإمكانية قطع

الوصول إليها أو الاستفادة منها، أو توقيف الاتصال بشبكة الإنترنت العالمية ، وإلزام الشركات المصنعة لأجهزة الكمبيوتر لعامة الناس بتثبيت البرامج الروسية مسبقًا على منتجاتهم.

ومع التحول الرقمي للمجتمعات واعتمادها المتزايد على التقنيات والبيانات الرقمية ، فإن مجال البيانات يقع عند تقاطع معظم المجموعات المكانية الأخرى - من المدن المتصلة ، وحتى الفضاءات الأصغر من ذلك، إلى الفضاء الخارجي، حيث يؤدي انتشار وتكاثر الفاعلين والبيانات المتصلة إلى إحداث مشكلات في الثورة الرقمية.

تعد جغرافية مجال البيانات هذه، استراتيجية وضرورية بشكل بارز لفهم العالم المعاصر وصراع القوى الجيوسياسية. وتشمل جغرافية التدفقات والتحكم في البيانات ، وفهم مساحة المعلومات ، ورسم خرائط الشبكات الطوبولوجية ، و أيضا دمج البيانات المحددة جغرافياً والبيانات غير المكانية. وتشمل أيضًا الأبعاد القانونية المعقدة وتحليل التمثلات لفهم وتمييز الظواهر غير الملموسة جزئيًا. كما يمكن أن تكشف دراستها عن الاختلالات وعلاقات توازن القوى ، واستراتيجيات الفاعلين أصحاب المصلحة ، والمناورات وحتى المواجهات التي تحدث داخل وخارج مجال البيانات.

ما هي أساسيات القوة؟

العالم يتغير، كل يوم، ربما بوتيرة أسرع من أي وقت مضى، لكن القوة باقية حاضرة على الدوام. تطل القوة ، لكنها تتغير أيضًا ، كل يوم ، في أشكالها وتداعياتها. ومع ذلك، هناك أساسيات، لا مناص من الإلمام بها ومحاولة فهمها أو على الأقل التعرف عليها لإدراك التغيير الحاسم في لحظته الحاسمة. فبينما تريد الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي جلب "قوة أوروبا" وروسيا تستأنف حربها على أوكرانيا ، فإن مفعول القوة قد يكون حاسما. إن القدرة على المسايرة المستبصرة لمثل هذه الأحداث في عالم تستدعي وضع العمق والكثافة في فهم القوة الفاعلة، إن علنا أو في الخفاء.

إن "القوة" مفهوم متعدد الأوجه ومتطور ومعقد.

إن القوة متعددة الأوجه، لذا من الضروري التفريق بين:

- القوة العظمى،
- والقوة الناشئة أو في طور النشأة أو في طريقها لإعادة النشأة،
- والقوة القديمة.

إن القوة قابلة للتطوير، فقوة الأمس ليست قوة اليوم. وقوة اليوم ليست قوة الغد. وهذا له تداعيات وعواقب وخيمة سواء بالنسبة للمحللين وصناع القرار أو المستشارين.

إن مفهوم القوة مفهوم معقد. فالقوة ليست أبدا نتاج لا لعامل واحد، ولكن هي دائمًا نتاج لمزيج من العديد من العوامل التي قد تدخل، أو لا ، في عملية التآزر بينها.

وهنا تكمن صعوبة صناعة القرار وشعور الفاعلين السياسيين والقائمين على التنفيذ بالدوار والدوخة، لأن عليهم الالتزام بالتوجهات والموارد المحدودة خلال 5 أو 10 أو 20 سنة.

نعم، يتغير العالم، و القوة تتغير، فهل هناك معايير أساسية من الواجب التنبه لها دائمًا؟

هناك ثلاث أساسيات للقوة:

- الأرض، الوطن،

- النساء والرجال الذين ينتسبون إليها،
- الرغبة أو الإرادة أو الحلم

فهناك الأرض أو المجال الجغرافي المحدد ، كقاعدة دائمة لجمع الموارد وإنتاج السلع وإنجاز المشاريع وتهييئ الوسائل والأدوات لتحقيق وإنتاجها ومشروعها.

وهناك رجال ونساء ذلك الحيز الجغرافي، وليس الأهم عددهم – قلتهم أو كثرتهم – وإنما الأهم يكمن في الديناميكية الديموغرافية ، التي قد تكون تصاعدية ، راكدة أو متناقصة.

وأخيرًا ، الرغبة أو الإرادة أو الحلم ، لأنه لا قوة دون الرغبة الشديدة أو الإرادة الصلبة أو التمسك بالحلم. وأولئك الذين ليس لديهم هذا القلق يمكنهم أن يتوقعوا – بل من المؤكد - أن يصبحوا ألعوبة مرنة بين أيدي من هم مدفوعون بالرغبة في السلطة والقوة. علما أن أولئك الذين لديهم تلك الرغبة، أو تلك الإرادة أو المتمسكين بذلك الحلم، لا ينجحون دائمًا في مسعاهم.

3

العلاقات الدولية : مآل تحالفات الكتل

الغرب وموت "تحالفات الكتل"

الغرب لم يستوعب بعد أن "تحالفات الكتل" قد عفا عنها الزمن، هذا ما يزعمه البروفيسور "برتراند بديع"- Bertrand (1) - Badieفي رأيته لتطور التحالفات في عصر العولمة. وذلك عبر تمحيص حول "اتفاقات أبراهام" ، "القفزات البهلوانية" المعقدة لتركيا أو روسيا أو دول الخليج في سوريا أو ليبيا ، وما تشير إليه هذه "التواطؤات المتذبذبة."

(1) - فرنسي من أصل إيراني ، من مواليد 1950 في باريس ، أكاديمي وعالم متخصص في العلاقات الدولية. وكان مديرًا لمركز "الروتاري" للدراسات الدولية حول السلام وحل النزاعات. يعرف "برتراند بديع" بتطبيقه الأطر التحليلية الموروثة من علم الاجتماع "الدوركهايمي" – نسبة لدوركهايم - على العلاقات الدولية. وظل يتعامل مع النزاعات والأزمات الدولية على أنها "أمراض اجتماعية موروثة" من نظام دولي ينتج الشذوذ (حالة فقدان الاتجاهات) أو الإقصاء أو الإذلال. ويرى أن الحل يقوم على مفهوم التكامل الاجتماعي الدولي (للدول وكذلك للمجتمعات) ، ولا سيما من خلال تكريس وترسيخ تعددية شاملة.

يرى "برتراند بديع" أن الذين عاينوا وعايشوا فترة القطبية الثنائية والحرب الباردة، ظل تفكيرهم منحصرا في نموذج بسيط من التحالف الذي تم تشكيله بشكل دائم ، على جانبي الستار الحديدي ، كتلتين لهما قوة مماثلة (حلف الناتو وحلف وارسو). وكان التحالف، وقتئذ، يعني التزامًا طويل الأمد ومنظمًا. لكن هذا

المعنى للتحالف ليس السائد على امتداد التاريخ، فالأمر أكثر تعقيدا من هذه الرؤية الساذجة. بالرجوع إلى التاريخ، فإن أمر التحالفات تبدو بالفعل أكثر تعقيدًا. إلى حدود سنة 1945 ، لم تكن التحالفات دائمة وبعيدة عن المعنى المشار إليه سابقا. فوفقًا لعلاقة القوى، ووفقا لميزان القوى، تحالف طرف مع آخر لمحاربة طرف ثالث ، وفي فترة موالية ، تغيرت هندسة التحالف ، بل قد تسلك اتجاها معاكسا. ويقدم الميثاق الألماني السوفيتي لعام 1939 التوضيح الأكثر سطوعا لهذا المنطق. وأكثر من هذا، يفيدنا التاريخ أنه حتى التحالفات الغريبة يمكن تشكيلها عندما يكون اختلال توازن القوى قويًا للغاية ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك "التحالف غير المتدين" بين "فرانسيس الأول" – المسيحي - وسليمان العظيم - المسلم عندما كانت الإمبراطورية المعاكسة (2) قوية جدًا وتحتاج إلى موازنة.

(2) - الإمبراطورية الرومانية المقدسة شارل الخامس.

إن القطبية الثنائية ، هي مجرد فترة عابرة وليست قاعدة في تاريخ العلاقات الدولية ، تؤكد "برتراند بديع."

في عام 1945 ، تغيرت الأمور، إذ ولج العالم فترة "الاستثناء" - القطبية الثنائية. تجسد التحول التدريجي في شكل من أشكال التحالف الدائم مع إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في

عام 1949 ، والتي أدت بعد ذلك إلى تشكيل تحالف آخر يهدف إلى تحقيق التوازن بينه وبين ظهور "حلف وارسو" في عام 1955. وعندما انحل هذا الأخير ، كان على "الناتو" أن يتداول بشأن استمراره واستدامته في ربيع سنة 1991. ثم أوصى الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بالحفاظ عليه، مما دفع "فرانسوا ميتران" إلى القول: "إنك تعرض لنا تحالفًا مقدسًا جديدًا". في رأيه ، كان هذا يعني التخلي عن منطق ميكانيكي للتوازن بين الكتل، لتقديس التحالف وجعله دائما ومستدامًا. علما أنه من الناحية العملية والنفعية - كما كان الحال في سياق الحرب الباردة - لم يعد للحلف تبرير لوجوده باستثناء تلك المسحة الممنوحة له من خلال القيم التي تعتبر متفوقة والتي ستشاركها الدول الأعضاء على المدى الطويل ، تمامًا كما حدث عام 1815. ، في مواجهة انهيار الإمبراطورية الفرنسية، ثم تشكيل التحالف المقدس بشكل استثنائي ، بتحريض من قيصر روسيا.

طبعا، في سياق عالمنا الحديث ، لم يعد هذا التقديس بديهيا أو ذي مدلول. أولاً ، لأن الإشارة إلى القيم المشتركة أصبحت أكثر صعوبة ، ويمكننا أن نلاحظ ذلك بوضوح في الخلافات بين بولندا والمجر ودول أوروبا الغربية ؛ وثانيًا ، لأن هذا الإجماع على القيم هو مجرد "زينة للواجهة" ، أكثر من كونها حقيقة فعلية على أرض الواقع. حيث لا وجود لأي إجماع ، بين الدول ، على القيم المشتركة

المفترضة. ومن هنا تتجلى الحاجة الميكانيكية والخطيرة لحلف الناتو لعدو- ولو مفترض أو مخترع – لتبرير وجوده واستمراره. وعندما لم تقم روسيا "بوريس يلتسين" بهده هذه الوظيفة ، بذلت محاولات لاستهداف الصين لجعلها تقوم بهذا الدور الضروري لاستمرار تبرير وجود "الناتو". لكن الأمر لم ينجح واختلت قواعد اللعبة. ففي ذلك الوقت في مطلع القرن، كانت الصين قبل كل شيء مهتمة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، التي انضمت إليها في ديسمبر 2001 ، لتصبح قوة مشهود لها في عصر العولمة. وظلت ضرورة وجود عدو قائمة، وعوض أن يجسد بلد بعينه هذا العدو المفترض، أضحى العدو " نهج ومنهج ورؤية للحياة والعالم" ، إنه الإرهاب. وكل هذا أدى إلى الوضع الحالي الذي تميز بتحول آخر: حلف الناتو حاليا يعيد تشكيل نفسه في مواجهة التهديد الروسي لصالح الأزمة الأوكرانية.

وتوضحت اليوم لعبة التواطؤ البراغماتي المتقلبة، يُقِرّ "برتراند بديع."

خارج منطقة الأطلسي ، نلاحظ اليوم طريقة مختلفة تمامًا وغير مسبوقة في التفكير بشأن الشراكات المبرمة. ويبدو أن هناك تكريس للانتقال إلى منطق المرونة والبراغماتية. ربما شكلت روسيا بوتين المثال لأول. فقد تحررت من منطق الثنائية القطب ، وحاولت نشر اتفاقيات شاملة أكسبتها على التوالي مصالحات مذهلة ، مع إسرائيل والسعودية وتركيا وغيرها. وفي معظم الأوقات ، لم تسع هذه

الاتفاقيات إلى إعادة التوازن داخل النظام الدولي، إنها ببساطة طريقة لتنفيذ بعض "الانقلابات" على أساس مخصص يضمن موقفًا دبلوماسيًا يكون مثمرًا بشكل مؤقت. هذه هي الطريقة التي تمكنت بها روسيا من تنفيذ العديد من العمليات المربحة بالشراكة مع تركيا ، والتي مع ذلك تختلف معها في العديد من القضايا: سوريا وليبيا والقوقاز وأوكرانيا.

في واقع الأمر، أقامت ورسيا وتركيا روابط تواطؤ، لا علاقة لها بتحالفات سابقة ، فهي ليست تحالفات بالمعنى الدلالي والمعروف للمصطلح ، فهي لا تلزم الشركاء من الناحية العملية بأي شيء. إنه تواطؤ عرضي يسمح لهما بالتحكم في الأجندة الدولية للحظة معينة ، للتأثير على المشهد الدبلوماسي العالمي ، ولتقييد الآخرين والحصول على نتائج فورية آنية.

يمكن معاينة أمثلة من هذا القبيل في معظم البلدان الناشئة ، حيث انضمت الهند وباكستان إلى تركيا. رسميًا ، هي حليف للغربيين ولا تزال تشارك في تحالفات عسكرية مع القوى الغربية. لكن هذا لم يمنع التواطؤ القوي مع الصين. والحالة هذه، في مواجهة هذا الواقع الجديد ، يبدو أن الناتو أضحى نموذجا قديما وغير مناسب ، بل

ومرهق بشكل خاص ويصعب إدارته ، ويواجه صعوبة في التكيف مع المواقف الجديدة.

من المؤكد أن الصراع الأوكراني يبدو استثناء لأنه يستقيم، على ما يبدو، مع القواعد الكلاسيكية لحلف الناتو ، والتي يمكن أن تعطي انطباعًا خاطئًا بأننا نعاين ولادة جديدة للحرب الباردة في هذه المناسبة. من ناحية أخرى ، من الصعب كثيرا، بالنسبة للتحالفات الدائمة والمنظمة أن "تتعولم" وأن تتموقع ضمن مواجهة رهانات وتحديات شرق البحر الأبيض المتوسط ، أو رهانات وتحديات آسيا أو أفريقيا ، كما أوضحه شعور الناتو بالضيق في إدارة الأزمة في أفغانستان. وعلاوة على ذلك ، لا يوجد أي اهتمام كاف ببروز "باندونغ جديد" – عدم الانحياز- الذي بدا بوضوح شديد في القرارات التي كان على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتخذها بشأن نزاع أوكرانيا. لقد اختارت كتلة من حوالي أربعين دولة الامتناع عن التصويت.

مما يعني أن هذه الدول رفضت الانضمام إلى أحد الطرفين ، كما كان الأمر في "باندونغ 1955 ". لكن الجديد هو أن هذه الدول تسعى الآن أن تلعب دورا نشطا على الساحة الدبلوماسية ، وترفض دفع فاتورة الحرب لأنها تعتبر نفسها غير معنية بها وغريبة عنها.

إن المصطلح السائد اليوم في ركح العلاقات الدولية هو البراغماتية. وهو لفظ يشير إلى مفهوم النفعية الاقتصادية الذي أضحى منطقيا وقبولا في سياق العولمة وأتساع التجارة ، وقبل كل شيء الاعتماد المتبادل. لكن هذا لا يكفي للتفسير واستنفاذ الموضوع. بالإضافة إلى هذه الضرورة الاقتصادية القوية للغاية ، هناك ضرورات أمنية معقدة للغاية. حتى لو لم تكن إسرائيل دولة من الجنوب ، فإن تواطؤها مع روسيا ، الذي تدهور قليلاً مؤخرا ، يرجع إلى حقيقة أنها تعتبر الشراكات المبرمة مع موسكو وسيلة قيمة لاحتواء الخطر الذي تعتبره ماثلا أمامها باستمرار، إيران أو حزب الله. ويمكن أيضًا النظر إلى مثال المغرب، بعيدًا عن المخاوف الاقتصادية، حيث استبدل المغاربة الفلسطينيين بالصحراويين.

وبهذا الخصوص إن الرهانات ليست اقتصادية بقدر ما هي إقليمية. فحالة مصر مثيرة للاهتمام أيضًا. إن العلاقات التي يمكن وصفها بأنها إعادة توازن، وربما أكثر بين القاهرة والكرملين يمكن تفسيرها برغبة عبد الفتاح السيسي في تأجيج "قوميته" والابتعاد عن الولايات المتحدة. هناك محاولة فردية ، أنانية في كثير من الأحيان ، من قبل دول الجنوب لتعظيم فرصها في تحرير نفسها من الوصاية القديمة. تكشف الشراكات بين روسيا ودول مثل مالي أو جمهورية إفريقيا الوسطى تمامًا هذه الوجهة. إنها وسيلة للاستغناء

عن الوصاية الفرنسية ، أو ربما حتى الانتقام. وهكذا أصبحت التحالفات القديمة "تواطؤا" ، ورشقات نارية فردية لتعظيم فرص نجاح الجميع والخروج من أشكال التبعية الكلاسيكية.

"أزمة" نموذج هنتنغتون

" The Crisis of the Huntingtonian Model"

هذه التطورات (المشار إليها في الحلقة السابقة)، هي أيضا وسيلة لنزع فتيل قنبلة "هنتنغتون" (1) ، قنبلة "حرب الحضارات". ما كان خطيرًا في نظرية "صموئيل هنتنغتون" هي طبيعتها كنبوءة تحقق ذاتها. من الناحية المنطقية ، لم تصمد الأطروحة ، لكن تم استثمارها كثيرًا وبشكل واسع حتى انتهى بها الأمر إلى اعتبارها منطقية و"حقيقة قائمة"، ومع مرور الوقت بدا هذا الأمر كأنه تواطؤ. إن الدول التي يمكن أن تميل إلى "هنتنغتون" في دبلوماسيتها ، مثل المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة أو إيران أو تركيا ، هي الأكثر حماسة في هذه الدبلوماسية البراغماتية والتواطؤ. هنا هو يكمن كل التعقيد - ولا يمحو ، مع

ذلك ، أسلوب هوية هذه الدبلوماسية أو ، بشكل عام ، أشكال التعبئة التي تنبع منها، مما أدى إلى مفارقات مذهلة.

(1) - "صموئيل هنتنغتون (1927 - 2008) - Samuel Huntington - "، كان أستاذًا أمريكيًا في العلوم السياسية ، اشتهر بكتابه المعنون "صراع الحضارات" الذي نُشر عام 1996. نشأ هذا الكتاب من مقال بنفس العنوان نشرت في صيف 1993 في "مجلة الشؤون الخارجية – Foreign Affairs - "سمحت له هذه المقالة باكتساب الشهرة. وسلطت هجمات 11 سبتمبر 2001 الضوء على رؤيته الجيوسياسية وأثارت جدلا واسعا عبر العالم. اعتبر أنه يجب أن نفكر في الصراعات ليس من الناحية الأيديولوجية ولكن من الناحية الثقافية: "في هذا العالم الجديد ، لن يكون المصدر الأساسي والأول للصراع أيديولوجيًا ولا اقتصاديًا. الانقسامات الكبيرة داخل البشرية والمصدر الرئيسي للصراع ثقافية. ستظل الدول القومية أقوى الجهات الفاعلة على المسرح الدولي ، لكن الصراعات المركزية في السياسة العالمية ستعارض الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة. سوف يهيمن صراع الحضارات على السياسة على نطاق كوكبي. ستكون خطوط الصدع بين الحضارات هي الخطوط الأمامية لمعارك المستقبل. وللإنصاف، إن أول من استخدم عبارة "صراع الحضارات" هو المفكر المستقبلي المغربي، الراحل "المهدي لمنجرة"، وهذا ما أقر به "هنتنغتون" علنيا.

في الواقع ، بصفة داعمين مباشرين أو غير مباشرين لـ "القضية الجهادية" في إفريقيا ، نجد دولًا أصبحت دبلوماسيتها على المستوى العالمي أكثر براغماتية ، مثل المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة أو حتى قطر. وهكذا استمرت هذه الممارسات الجهادية في أجواء ما بعد هنتنغتون!

إن خاصية التواطؤ هي عدم اتساقها مع النموذج. والآن لماذا يُمنع أن تكون الدبلوماسية مستوحاة ، عند الضرورة ، من اعتبارات براغماتية ، وعند ضرورة أخرى ، من خلال الهوية أو المراجع الثقافية أو الأيديولوجية؟ وهذه ليست المرة الأولى في التاريخ. فلم يزعج "فرانسيس الأول" – المسيحي- التحالف مع "سليمان القانوني" - المسلم ، ولم يزعج الدبلوماسية الأمريكية دعم أسامة بن لادن عندما كان من الضروري محاربة السوفييت في أفغانستان ، ويمكن مواصلة اجرد أمثلة أخرى...

الخطأ هو الاستمرار في التفكير من حيث الكتل. يخاطر الأيديولوجيون "الغربيون" بأن يكونوا ضحايا سذاجتهم الزائفة بافتراض أن الثقافة التي يشيرون إليها هي تعبير عن استثناء يجب ، في جميع الأوقات ، أن يحل محل جميع الاعتبارات الأخرى ، حيث يعتمد شركاؤهم ، على العكس من ذلك ، على البراغماتية الكاملة . يدين الرئيس الصيني " شي جين بينغ" النشاط الجهادي عندما يتعلق الأمر بوصم "الأويغور" – مسلمي الصين- لكن وزير خارجيته ظهر جنبًا إلى جنب مع "الملا عبد الغني بارادار" (2) في أغسطس 2021 ، لإبرام تعاون مع أفغانستان. وقد لاحظ البعض أن رؤية البراغماتية في بلد "الثورة الثقافية" هي أكثر حزما مما هي عليه في البلدان تعددية التي تطلق على نفسها اسم ليبرالية.

(2) - أحد مؤسسي حركة طالبان ، نائب رئيس الوزراء للحكومة الانتقالية في أفغانستان.

منذ فترة طويلة ، أكد "برتراند بديع" في أعماله السابقة ، إن "الأخ الأصغر" اليوم يميل إلى التغلب على "الأخ الأكبر". وعرض المثال التالي : مواجهة "بنيامين نتنياهو" لـ "باراك أوباما" أو "دونالد ترامب". هناك قدرة مذهلة للقادة الإسرائيليين على عدم السماح لأنفسهم بأن يقودهم "الأخ الأكبر" الأمريكي ، بل وحتى أن يملوا إرادتهم عليه. هناك عاملان يلعبان هنا : نزع الاستقطاب ، وهو ما يعني أن "الأخ الأكبر" لم يعد يتمتع بوضع رسمي ، كما كان الحال عندما كان زعيم إحدى الكتلتين المتنافستين، وأدى تآكل منطق القوة إلى الباقي. وميزان القوى لم يعد يحكم العالم كما كان من قبل.

لقد تبين بوضوح ، بشكل منهجي ، الذين كانوا الأقوى في العالم وقتئذ، هم أولئك الذين هزموا في أفغانستان (الاتحاد السوفيتي) ، والذين هزموا في فيتنام وأفغانستان والعراق والصومال (الولايات المتحدة) أو في الساحل (فرنسا). وبالتالي ، منذ اللحظة التي لم يعد فيها "الأخ الأكبر" لديه حجة وقوة معصومة وهو المالك الوحيد لها ، فلماذا يطيعه الآخرون بشكل سلبي؟ عندما يكون لدى الشخص الذي يسيطر عليك أسلحة لم تعد تعمل ، فإنك تميل إلى تجاهل ما يخبرك به. ولكن وجب التدقيق ، إذ وإن لم يعد "الأخ الأكبر" لم يعد هو "الزعيم" ، ففي جعبته القدرة على التلاعب استنادا على حزمة

غير مرئية من الموارد ، والتي يضمن بها التأثير على الصعيد العالمي. ومع ذلك ، فإن هذا الشكل "الفقير" من القيادة الجديدة له وزن كبير ، لأنه يؤدي إلى إعادة تصنيف الصراعات: من حرب التحلل الاجتماعي ، ينزلق الصراع في الساحل نحو هوية أخرى بسبب وجود الجيش الفرنسي على الأرض.

لم يعد الناتو يستجيب للتحديات الجديدة

لا يمكن فهم النظام الدولي الحالي إلا بالرجوع إلى سيولة التواطؤ هذه. يستخدم العديد من المراقبين ، عبارة "الفوضى" أو "الفوضى الدولية". لكن العالم ليس فوضويا، لكن الأمر ليس كذلك كما قد نعتقد. لأنه بساطة ، يتم النظر إلى حالة العالم اليوم من خلال "النظارات القديمة" للتحالفات الدائمة ، وبالتالي يبدو أن كل شيء أصبح غريبًا ولم يعد يعمل: المرء لا يفهم "الدوران والقفز البهلواني" لتركيا ، أو موقف الإمارات العربية المتحدة ، أو الانعكاسات التي تحدث في بعض الأحيان في أفريقيا. وواقع الحال هذا، هو في الواقع نموذج جديد ناتج عن قطيعة عميقة: إنه يوفر عناصر من التقدم وأيضا تحديات جديدة ، ومصادر لشكوك غير

مسبوقة. من وجهة نظر معينة ، هناك تقدم ، لأن العالم ثنائي القطب كان عالماً شديد الخطورة: بالتأكيد ، تم توضيح أن الردع قد نجح بفضل التعايش السلمي، لكن كلفته كانت باهظة جدا (وفاة 36 مليون شخص). كانت هذه القطبية الثنائية في نهاية المطاف نظامًا أكثر فتكًا بكثير مما كان يعتقد. وبالتالي، فإن هذا التعدد في التواطؤ غير المستقر والمتكرر باستمرار يمكن أن يكون اليوم وسيلة لكبح حريق معمم ينسف العالم.

لكنها أيضًا تعتبر مصدر لمخاطر جديدة لأن النتيجة الرئيسية لتعميم هذا التواطؤ وسيولته هي عدم القدرة على التنبؤ بالمواقف. لا أحد يعرف كيف سيتفاعل هذا أو ذاك مع حقيقة جديدة ، في فلسطين ، أو إذا كانت دولة جديدة ستنهار في إفريقيا ، إذا اندلعت أزمة جديدة في الخليج ... يكفي النظر إلى الصراع الأوكراني لقياس لعبة الشكوك هذه. إن الأمر ليس منحصر في مواجهة الغرب لروسيا فحسب ، بل هناك شبكة من الدبلوماسية شديدة التعقيد وغير المستقرة ، تخلق لعبة "منظومية - systemic - "يصعب حلها ويعتمد مآل نتيجة الصراع عليها! كما أن ولوج عصر العولمة يجعل هذه اللعبة الدولية معقدة جدا.

فالغرب "الديكارتي" – نسبة لـ "ديكارت – أي العقلاني، يبدو أنه يجد صعوبة جامة في التأقلم مع هذه "اللعبة الدولية الجديدة" ودواليبها المعقدة التي لا تمت بصلة بـ "العقلانية الديكارتية".عندما يلاحظ المرء - يقول "برتراند بديع" – أن الغرب واجه

في مواجهة العدوان الروسي على أوكرانيا ، كان رد الفعل الغربي هو توسيع الناتو ، تنكشف حقيقة الفجوة فيما يتعلق بالسياق، أي الاستجابة لموقف جديد تمامًا بالطرق القديمة.

يعيش العالم اليوم "أزمة منظومية"

a systemic crisis

نعاين اليوم جدولا ثقيلا من الأزمات ذات البعد الكوكبي. في السابق كنا نتحرك ، على امتداد جيل، في فضاء من الأمن الذي تم بناؤه على المستوى الوطني إلى الأمن المعاد بناؤه على الصعيد العالمي. إن التهديد الحقيقي اليوم ليس انعدام الأمن الناتج عن فعل الجار ، ولكن انعدام الأمن الناتج عن التهديدات الموضوعية التي ينفذها النظام العالمي بأكمله. يقتل الإرهاب ما بين 10.000 و 40.000

شخص سنويًا ، ويسفك الجوع في العالم بحياة حوالي عشرة ملايين ، ويقضي المناخ على ما بين 8 إلى 9 ملايين شخص ، و يصل عدد الضحايا أيضًا إلى الملايين من جراء الوضع الصحي المتردي.

كل هذا لا يمكن محاربته من خلال تجميع 193 سياسة وطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة (1) ، ولكن من خلال سياسة عالمية واحدة. فلا يمكن أبدًا تجاوز التناقضات في المسائل المناخية إلا عبر الحوكمة العالمية. إلا أن الحوكمة العالمية ليست حوكمة متفاوض بالمعنى القديم للكلمة. هذا هو السبب في أن مؤتمر الأطراف (2 – COP - Conference of the Parties -) محكوم عليه بضعف الفعالية أو عدمها أحيانا. يحاول الجميع التفاوض على قطعة الدهون الخاصة بهم حتى لا يكون هناك المزيد من الدهون في النهاية على نطاق عالمي. نحن بحاجة إلى تغيير في البرنامج لنفهم أن التهديد الرئيسي لم يعد نتيجة استراتيجية خبيثة ، ولكن تأثير اضطراب منهجي نتحمل جميعًا مسؤوليته بشكل جماعي. منطق التواطؤ برأيي لن يكون أكثر فاعلية من منطق التحالف. على العكس من ذلك ، يمكن للاتفاقيات العملية ، وتحالفات اليوم الواحد ، أن تجعل إدارة الملف أكثر صعوبة ، مع منطق مثل "أنا أدافع عن حقك في الفحم إذا كنت تدافع عن حقي في إزالة الغابات". في أساس منطق التواطؤ ، هناك دائمًا حساب قصير

المدى ، بينما هنا ، يتعلق الأمر بجعل الجميع يفوزون في نفس الوقت ، وعلى المدى الطويل.

(1) - 193 هو مجموع الدول أعضاء الأمم المتحدة. علما أن مجموع دول العالم هو 206 (دولتان لهما عضويتان خاصتان (مراقب) لدى الأمم المتحدة، وهما الفاتيكان ودولة فلسطين معترف بهما دوليًا، و11 دولة لا تحظي بإجماع الدول الأعضاء بخصوص الاعتراف بها كدولة رغم وجودها.)

(2) - يشار إلى مؤتمر الأطراف حاليا على أنه الاجتماع السنوي للدول لوضع أهداف المناخ العالمية. في الواقع ، مؤتمر الأطراف هو شكل من أشكال التنظيم الخاص باتفاقيات دولية معينة. في مجال البيئة ، هناك 3 مؤتمرات COP ، ولدت من 3 اتفاقيات تم توقيعها في نهاية "قمة الأرض" في ريو 1992: مؤتمر الأطراف المعني بالتنوع البيولوجي ، ومؤتمر الأطراف المعني بمكافحة التصحر ، ومؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ. ، وهو الأهم من بين الثلاثة. ويجتمع مؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ كل سنة منذ 1995. وفي هذا السياق ، تم التوقيع على بروتوكول كيوتو في 1997 وباريس في 2015.

لكن ما موقع منظمة الأمم المتحدة من كل هذا؟

لقد تم إنشاؤها في 1945 على أساس واضح للغاية ، نظام في طور الاستقطاب الثنائي و المرتكز على التثمين الكامل والمطلق لقوة معلومة - الولايات المتحدة - التي أظهرت للتو ، فعاليتها من خلال الفوز في الحرب ، وفضلها في تركيع "الوحش النازي" وتدميره. وما كان يشكل قوة الأمم المتحدة آنذاك هو يشكل ضعفها الآن، وهي الثقة المطلقة في الأقوياء - في هذه الحالة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (3) - لحل جميع المشاكل. ومع ذلك ، فإن تطور العلاقات الدولية يعني أن الخمسة قد امتهنوا "وظيفة العرقلة" وتتمثل في السعي لإدامة موقعهم باستخدامهم حق "الفيتو" ، وهو ما

يفسر الشلل التام لمجلس الأمن وتواطؤ هذه الدول الخمس لرفضها التداول في القضايا العالمية الكبرى. لذا – على سبيل المنال- سيكون من "غير المجدي" الحديث عن قضايا المناخ في مجلس الأمن ، وهو ما يوضح تمامًا ما الذي يؤدي إليه منطق القوة.

(3) - الدول الخمس الدائمة العضوية: الصين ، فرنسا ، الاتحاد الروسي ، والمملكة المتحدة، و الولايات المتحدة ولها حق "الفيتو."

ولا يخفى على أحد اليوم أن الأمم المتحدة غير قابلة للإصلاح رسميا. لأنه لإصلاح مجلس الأمن ، هناك حاجة إلى موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين ، وهذا يعني الفشل مقدما. ولكن في الوقت نفسه ، قامت الأمم المتحدة بحكم الأمر الواقع بإصلاحات كبيرة من خلال الدفع البراغماتي من أجل تعددية اجتماعية قائمة بشكل مستقل عن المجلس، مثل النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة هي برنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، ومنظمة الصحة العالمية. هذا ما أراده كوفي عنان في خطابه عن الألفية عندما أعلن عن أهدافه الإنمائية للألفية ، التي تبناها خليفته في شكل أهداف التنمية المستدامة.

عموما إن الأمم المتحدة مستبعدة اليوم من أهم الصراعات: أوكرانيا ، الصراع العربي الإسرائيلي. يؤكد جدول أعمال الأمانة العامة للأمم المتحدة على موضوعي التكافؤ أو تغير المناخ ، وهما موضوعان شرعيان ومهمان ، لكن مهمتها الأولى كانت الحفاظ على السلام في العالم.

فدور الأمم المتحدة أساسي، لكنه هش للغاية، لأن دولا تتحرك "من تحت الطاولة". كانت الأمم المتحدة هي التي هندست محتوى إعلان برلين بشأن ليبيا. لكن لاحظ الجميع أن فرنسا وإيطاليا ومصر يأتون بأفكارهم الخاصة. تستمر الأمم المتحدة في لعب دور، ولكن يجب أن تفرض نفسها كالمبادر البادئ وليس مجرد المعلن للمصالح بين القوى. وفي هذا الصدد، يمكنها أن تلعب دورًا أكثر أهمية، في اليمن وكذلك بين المغرب والجزائر.

هل انهار النظام الغربي؟

هناك الكثير من الأمثلة تدعو إلى التساؤل بخصوص انهيار النظام الغربي.

منها الانسحاب المشين للولايات المتحدة من أفغانستان بعد عشرين عاما من الوجود العسكري وإنفاق أكثر من 2300 مليار دولار (1982 مليار يورو) حسب الرئيس الأمريكي "جو بايدن."

ولعل أحد التفسيرات هو أن الولايات المتحدة "خوصصت" الكثير من عملياتها الخارجية. في البلدان التي تواجدت فيها ، تم إنشاء شبكة اقتصادية ومالية أصبحت المستفيد الرئيسي منها. وأبز مثال بهذا الخصوص ما جرى في العراق في 2003. تدخلت شركات الأمن الخاصة، ولعبت في البداية دورًا بديلاً لحماية المستشفيات العسكرية. ثم سرعان ما تطورت إلى "صناعة حقيقية" مكلفة بتجنيد المترجمين وتدريبهم حتى نجحوا في استبدال الجيش نفسه. والعديد من الجنود الأمريكيين، بعد فترة وجيزة تم توظيفهم في هذه الشركات (الخاصة) التي كانت تدفع لهم أجورًا أفضل بكثير من رواتبهم.

إن "الطريقة الأمريكية في الحرب" هي أولاً وقبل كل شيء نظام يخلق المستفيدين الأمريكيين. إنهم يتحولون إلى لوبي له مصلحة في رؤية أي تغيير ، لأنهم يعيشون عليه. وأفغانستان هي أوضح حالة. ويمثل هذا أكثر من ثلث بل وحتى نصف الميزانية الأمريكية على الأرض في العراق وأفغانستان ويعود إلى البلاد. وكان "دونالد رامسفيلد" ، الصقر السابق ووزير الخارجية في البنتاغون ، مسؤولاً عن تنظيم هذه العقود من الباطن.

منذ "باراك أوباما" ومرورا بـ "دونالد ترامب" والآن مع "جو بايدن" ، كانت المسألة تتعلق بإعادة القوة الأمريكية إلى المنطق الوحيد للمنافسة بين القوى العظمى والتوقف عن إرهاق الجيش في الحروب الصغيرة ، حتى لو استمرت هذه الحروب. لكن التأثير الغربي لا يمكن إلا أن يتضاءل لصالح القوى الإقليمية التي تمتلك الوسائل. تركيا لديها طائرات بدون طيار أكثر من فرنسا، ولدى إيران جنود أكثر من أوروبا بأكملها. وبدا اليوم أن لإيران والهند دور أكثر أهمية وأكثر استقلالية من السابق.

وإذا كان القانون الأوروبي ، على سبيل المثال ، لا يسمح بتوظيف المرتزقة، فإن قوى إقليمية قد تستفيد في هذا المضمار ، ولكن أيضًا "مجموعات المقاتلين" التي تشكلت في جميع أنحاء العالم والتي تتمتع بحرية الوصول إلى سوق السلاح ، و تمتلك انضباطًا وقوة بشرية لا تقل أهمية عن الجيوش النظامية ، كما تظهر أمثلة حزب الله وجبهة تحرير "شعب تيغراي". وهناك مستفيد آخر "المجموعات الإرهابية" التي ستستفيد من قدرة أكبر على النشاط والتحرك.

أليست هذه إشارات وقرائن قوية على أن النظام الغربي القائم منذ أربعة أو خمسة قرون في طريقه إلى الانهيار ؟

حالة سوريا

إنه صداع قلق شديد الحدة اليوم ، سواء بالنسبة للدول التي دافعت عن نظام بشار الأسد أو أولئك الذين حاولوا محاربته والتصدي له. لم يعد يعرف أحد ماذا يفعل ببلد مفكك ومدمر ونظام غير مستعد لتقديم عرض سياسي مقبول لجميع السكان ولو بمقدار قيد أنملة. لكن الأكيد والذي لا جذال فيه، هو أن المصلحة في هذا البلد لا تتناسب إطلاقا مع الضرر الذي لحق به. نصف السكان أضحوا لاجئين رغما عنهم ولم يعودوا يعيشون حيث كانوا يعيشون ، إنها كارثة ديموغرافية حقيقية بكل المقاييس.

إن واقع الحال معقد للغاية مع تورط الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران في هذا المستنقع:

- روسيا ترى أنها الوريث الوحيد للحرب السورية ،
- إيران ترى في سوريا مجرد تابع وبيدق،

- تركيا تختزل الحرب السورية في حظر الوجود السياسي على الأكراد من الوجود السياسي ،

-بالنسبة للولايات المتحدة، لا يمكن أن تظل غائبة عن بلد لا يزال بإمكانه تأجيج الشرق الأوسط بأكمله.

ولم يبق إلا الحل المنبثق من داخل البلد أو من عملية "أستانا"- The Astana Process (4) - ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورًا في بناء توافق الآراء ، ربما.

(4) - "عملية أستانا" عبارة عن مجموعة من الاجتماعات متعددة الأطراف بين مختلف الجهات الفاعلة في الحرب الأهلية في سوريا. اتفاق أستانا هو معاهدة وقعت في 4 مايو 2017 من قبل روسيا وإيران وتركيا بشأن إنشاء أربع مناطق لوقف إطلاق النار في البلاد.

حالة لبنان

الكثيرون يرون أن لبنان اليوم هو ضحية العيش فوق إمكانياته واختياره الدو غمائي لسياسة نقدية ترضي اللبنانيين قبل أن تدمرهم. كان من الواضح أن هذا النظام لا يمكن أن يستمر، وهذا ما أقر به أكثر من خبير اقتصادي ومالي. وحاول القائمون على الأمور- في نهاية المطاف - إظهار صورة غير مطابق للواقع، لقد جعلوا جزء كبيرا من اللبنانيين متواطئين في هذا النظام.

يؤدي الجمع بين قدر أكبر من الاستقلال الذاتي للنخب المحلية إلى جانب الأيديولوجية "النيوليبرالية" إلى إنشاء أنظمة "كليبتوقراطية" kleptocratic - (5) - في البلدان التبعية. وحالة نظام الكليبتوقراطية اللبنانية فريدة من نوعها، إذ أنها تقوم بعملية إعادة التوزيع ، فهي تسرق من المواطنين ما تعطيه لمؤيديها. يمكن للمشيخات أن تعتمد على خزائن الدولة ، ولكن يُعاد توزيع معظمها، إنهم يمارسون بدورهم دور الدولة في إعادة التوزيع ، ولذا يبدو هذا النظام كأنه متين ودائم. لكن عملية إعادة التوزيع هذه تظل تمييزية.

(5) - نظام سياسي يمارس فيه شخص أو أكثر على رأس دولة الفساد على نطاق واسع جدًا. وتشير- Kleptocracy- في معظم الحالات إلى وجود ممارسات غسيل أموال بمبالغ ضخمة.

حالة فلسطين

بعد حرب أكتوبر 1973 ، ولأول مرة عُقد مؤتمر في جنيف ضم إسرائيل والأردن ومصر. اقترحت القاهرة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، التي كانت على وشك قبولها كمراقب في الأمم المتحدة، لكن إسرائيل اعترضت ورفضت.

في أعقاب فشل هذا المؤتمر ، أعلن "أبا إيبان - Abba Eban - " ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة حينها ، هذه المقولة المقدر أن تتكرر ألف مرة ومرة وتحويلها ضد الفلسطينيين: "العرب لا يفوتون فرصة لتفويت فرصة"، وتكرر الاتهام مع الرفض الفلسطيني لخطة "ترامب" التي تؤيد ضم إسرائيل لثلث الضفة الغربية والقدس وإقامة "دولة" فلسطينية بدون أي سيادة.

لكن هل يتوافق هذا السرد مع الواقع؟

في 1982 ، اجتمعت جامعة الدول العربية في قمة في المغرب بمدينة فاس: للمرة الأولى ، تبنى العالم العربي بشكل جماعي

مشروع سلام عالمي من شأنه الاعتراف بحق "جميع دول المنطقة في العيش بسلام" ، مقابل إقامة دولة فلسطينية. كانت مبادرة تاريخية قبلتها منظمة التحرير الفلسطينية ورفضتها إسرائيل رغم إعلان العالم العربي كله استعداده للاعتراف بها.

بعد الحرب التي شنت ضد العراق (بعد غزوه للكويت) ، قدم الرئيس جورج بوش خطة سلام ودعا ، مع الاتحاد السوفيتي المحتضر ، إلى مؤتمر في مدريد في 30 أكتوبر 1991. ولم يرغب رئيس الوزراء الإسرائيلي في المشاركة ؛ لمرة واحدة ، كانت واشنطن تلوي ذراع إسرائيل وتجبرها على الذهاب إلى هناك تحت تهديد عقوبات مالية قوية ومؤلمة. لكن الفيتو الإسرائيلي ضد حضور منظمة التحرير الفلسطينية استمر وظل قائما.

وأخيرا التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية

في نهاية المطاف ، تفاوضت إسرائيل سرًا مع منظمة التحرير الفلسطينية وأبرمت معها ، في سبتمبر 1993 ، اتفاقيات أوسلو. كانت طبيعة هذه الاتفاقيات غير المتكافئة واضحة: اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسميًا بإسرائيل ، وإسرائيل ، من ناحية أخرى ، اقتصرت على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن

الفلسطينيين كانوا يراهنون على السلام، وكانوا يأملون أن يؤدي الحكم الذاتي الممنوح لهم إلى إنشاء دولة.

تأخر تنفيذ الاتفاقيات ، في حين تسارع بناء المستعمرات بوتيرة غير معهودة. في حديثه أمام البرلمان الإسرائيلي في سبتمبر 1995 ، حدد رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابين مطالب بلاده:

- ضم القدس وعدد من المستوطنات أي ما يقارب 15 في المائة من أراضي الضفة الغربية،

- نصب الحدود الأمنية الإسرائيلية على الأردن.

وهكذا مرة أخرى ، ضيعت إسرائيل فرصة السلام!

وكما يعلم الجميع أقفلت الأبواب ، وأدى مأزق اتفاقيات أوسلو إلى اندلاع الانتفاضة الثانية وبرز العنف من جديدة. وللخروج من هذا الوضع ، عقدت قمة الجامعة العربية في بيروت يومي مارس 2002. واقترح القمة - بدعم من منظمة التحرير الفلسطينية - اعتبار أن الصراع مع إسرائيل قد انتهى ، وبالتالي إقامة "علاقات طبيعية مع إسرائيل" بثلاثة شروط:

-الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي المحتلة سنة 1967،

-إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية،

- "حل عادل" لمشكلة اللاجئين.

وكان الرفض الإسرائيلي من جديد.

ظلت الحالة في الأراضي المحتلة آخذة في التدهور ، مع القمع الإسرائيلي غير المسبوق وردة الفعل الفلسطينية الدموية. في هذا السياق ، تبنت اللجنة الرباعية - المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة - "خريطة طريق" في 30 أبريل 2003. لم تكن خطة سلام جديدة ، لكنها كانت إطارا يحدد المعايير والجدول الزمني لتسهيل المفاوضات وتنفيذها. قبلت منظمة التحرير الفلسطينية الأمر، وكذلك فعلت إسرائيل ، لكن بشروط كثيرة جعلت الاقتراح بلا قيمة وغير قابل للتطبيق.

في الشهر الموالي ، طالب رئيس الوزراء "أرييل شارون" الفلسطينيين بالتخلي عن "حقهم في العودة" كشرط مسبق للمفاوضات. وفي فبراير 2004 أعلن قراره بتفكيك المستوطنات في غزة والانسحاب من هذه المنطقة. لكنه رفض مناقشة الانسحاب مع السلطة الفلسطينية التي كانت تعيش تحت حصار عسكري في

رام الله. وأوضح مستشاروه أن الهدف كان تقليل الضغط الدولي من أجل استعمار الضفة الغربية بشكل أفضل.

في مؤتمر سلام حول الشرق الأوسط المنعقد بباريس، حضر ممثلون عن حوالي سبعين دولة أو منظمة دولية. ورسمياً ، كان الهدف منه إعادة إطلاق عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإذا كانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد قبلت ، إلا أن القادة الإسرائيليين رفضوا الفكرة من حيث المبدأ.

استند مبدأ هذا المؤتمر في الأصل على ثلاث ملاحظات بسيطة ، سبق أن أدلى بها الفلسطينيون أنفسهم ومختلف حركات التضامن الدولي والإسرائيلي مع الشعب الفلسطيني:

-إن استمرار تكثيف "الاستعمار الإسرائيلي" ، رغم التوصيات (غير الملزمة) للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها ، يجعل من المستحيل على المدى القصير بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة والوجود في ما يسمى بـ "حدود 1967" ، أي خط وقف إطلاق النار، أي الحرب العربية الإسرائيلية 1948-1949 التي فصلت الأراضي الإسرائيلية الحالية عن الأراضي الفلسطينية المحتلة ،

وعاصمتها فلسطين. ومع ذلك ، تعتبر فرنسا أن أمن إسرائيل نفسه يعتمد على التعايش بين دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين:

-يعتبر هذا الوضع من الفوضى المفروضة على الشعب الفلسطيني أحد مصادر العنف في جميع أنحاء المنطقة وحتى في أوروبا،

-من ناحية فشل الأسلوب المتبع منذ بدء محادثات السلام (1993)، لأنها تركت الطرف المحتل والطرف الرازح تحت الاحتلال وجهاً لوجه ، في مفاوضات ثنائية لا يمكن إلا أن تخضع حقوق الشعب الفلسطيني للاتفاق المسبق مع إسرائيل. ومع ذلك ، يرفض القادة الإسرائيليون رسمياً مبدأ الدولة الفلسطينية داخل حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ، تمامًا كما يرفضون أي مفاوضات حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين على أساس القانون الدولي أيضًا. من ناحية أخرى ، لم تحترم القيادة الإسرائيلية أي جدول زمني. ولهذا أعلن وزير الخارجية الفرنسي أن فرنسا ستعترف بدولة فلسطين إذا لم تنجح المفاوضات بعد عامين من افتتاح مؤتمر متعدد الأطراف. كما طالب نواب فرنسيون بهذا الاعتراف في نوفمبر 2014 ، بعد الغارات الإسرائيلية على الضفة الغربية ثم الحرب على أراضي غزة وسكانها.

لكن هذا المؤتمر اعتمد مرة أخرى على الأسلوب الذي فشل لأكثر من خمسة وعشرين عاما. لقد توقع الرئيس الفرنسي بالفعل أن

الهدف هو تشجيع استئناف المفاوضات المباشرة وغير المشروطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم. لذلك ، ينبغي مرة أخرى السماح لقادة إسرائيل برفض إعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني طالما أرادوا ذلك. وتنازل عن التأكيد على اعتراف فرنسا بدولة فلسطين في حال فشل المفاوضات ، وعلى نطاق أوسع من أي ضغوط وأي عقوبات ضد إسرائيل لإجبارها على الكف عن انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. هذا الاجتماع ، مثل الاجتماعات السابقة ، بسبب الافتقار إلى الإطار والقيود ، لم يؤد إلى شيء ، مثل العديد من المبادرات لمدة عشر سنوات.

لقد رفض العالم الإسلامي ككل إسرائيل منذ تأسيسها والسلطة الفلسطينية يرمز فقط إلى حجر عثرة في صراع أوسع بكثير ، إنها حقيقة بسيطة تتمثل في إعادة تسمية الصراع العربي الإسرائيلي (الذي امتد إلى إيران منذ ثورة 1979) بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، وهذا يخفي حقيقة أكبر بكثير ستظل تواجهها إسرائيل باستمرار.

لذا قال الكثيرون ، "إذا كان من المشروع تمامًا انتقاد الحكومة الإسرائيلية ، مثل أي دولة أخرى ، و التمرد على العديد من

سياساتها ، فسيكون من الضار إغفال بعض الحقائق ، مما يجعل الإسرائيليين قلقين بشأن مصداقية شريكهم السلام". كما أن ا الفلسطينيين غير مستعدين للتنازل عن "حق العودة."

إذا كان هناك عدد من المطالب الفلسطينية والعربية قابلة للتفاوض ، فغني عن القول أن إسرائيل لن ولم تقبل حق العودة لأحفاد أحفاد "لاجئين الـ 48" ، المتواجدين في المخيمات في الدول العربية المجاورة. إذ أن تل أبيب تعتبر أن قبول هذا الحق ، قد يؤدي إلى اختفاء إسرائيل في ظل طوفان لا يمكن السيطرة عليه من الأفراد الذين ظلوا يتغذون على كراهية إسرائيل.

إن الموقف الفلسطيني والعربي لا يتزحزح عن " العودة هي حق غير القابل للتصرف". وما تتخوف منه إسرائيل هو مفهوم "دولتين لشعبين" ، فلسطين (حيث لن يتم التسامح مع أي يهودي) من ناحية ، وإسرائيل متعددة الثقافات، وبالتالي بفعل الديمغرافية سيصبح العنصر العربي الفلسطيني يشكل غالبية الساكنة من ناحية أخرى. وفي نفس السياق لا تمل إسرائيل من التذكير بـ "مليون يهودي تم سلبهم وطردهم من الدول العربية بعد عام 1948".

استقطاب جديد : هل هو عهد الديكتاتوريات؟

إن التحديات الرئيسية للعالم المعاصر- مع حفنة من الديكتاتوريات- التي تستمر في البروز أكثر على الساحة الدولية. وذلك، مع الصين التي تجد نفسها في مواجهة مفارقة النظام الشمولي الذي لا يتعايش بشكل جيد مع الابتكار والإبداع. و"بوتين" و"أردوغان" اللذين يحنان إلى "ماض" روسيا الكبيرة وتركيا العثمانية.

تشعر الولايات المتحدة كأنها خُدعت، وبأنها قامت بإطعام و رعاية جاحدين لها. فبكين – في الرؤية الأمريكية - لم تلعب اللعبة. وهكذا تجد أمريكا نفسها بعد ثلاثين عامًا في مواجهة خصم بذلت قصارى جهدها لضمان صعوده، اقتناعا منها بأنه يجسد وحدة الصين وأنه عامل تجديدها، لكن الحزب الشيوعي الصيني ليس لديه أي نية للتخلي عن احتكاره للسلطة. أما بالنسبة لفكرة لعب الصين دور أحد شركاء واشنطن اللطفاء في بناء نظام دولي جديد ، فلم تكن حاضرة يوما في مخيلة القيادة الصينية، التي ظلت كامحة أن تصبح الصين قوة عظمى ، إن لم تكن "القوة العظمى الوحيدة" في العالم.

لقد كان – على ما يبدو- سوء فهم كامل. أمريكا تراقب، بلا حول ولا قوة وبقلق، صعود قوة الصين - وتبدو الآن كأنها لا تقهر- و لا أحد حقًا متى ستتوقف هذه الدوامة الجهنمية إذ تسعى الصين إلى أن تصبح "رقم واحد عالميًا" في جميع المجالات. ومن المعروف من أين "دافع الصعود النيزكي الصيني". إنه حزب شيوعي قوي يسيطر على كل شيء ، وشركات في خدمة النظام ، وصحافة مكممة ، وسكان يخضعون للمراقبة وحتى التجسس: مكونات نظام شمولي كانت أمريكا على وجه التحديد تأمل في هدمها مع الانفتاح الاقتصادي لهذا البلد على الخارج. لكن ما يحصل اليوم لم يكن في الحسبان.

لقد حدث عكس ما كان مرجوا تماما. أصبحت الصين في أقل من أربعين عامًا القوة الاقتصادية الثانية في العالم بينما يبدو نظامها الاستبدادي للوهلة الأولى أقوى من أي وقت مضى.

والسؤال الكبير هو: إلى أين تتجه الصين وما هو الخطر بالنسبة للعالم؟

في سنة 1973 ، صدر كتاب "ألان بيرفيت Alain - " Peyrefitte – "عندما تستيقظ الصين ... سيرتعد العالم " (1)، وكان وقتئذ مجهودا استهلاليا بشكل ملحوظ. لكن الصين بدت آنذاك بعيدة ، وبعيدة جدا عن هذا التنبؤ. كانت كتلة بشرية بائسة على الخريطة ، شكلت أكثر الآفاق غرابة – من الوجهة الجيوسياسية زمنئذ. في ذلك الوقت كانت الصين الماوية – نسبة لماو تسي تونغ- قد ألهمت العديد من الشباب والطلاب أو المثقفين الغربيين، وجذبتهم.

(1) - le livre d'Alain Peyrefitte : « Quand la Chine s'éveillera… le monde tremblera »

تمت إعادة نشره في مجلدين ، على التوالي بعنوان Regards sur la chemin chinoise - " نظرة إلى الطريقة الصينية - و – La Médaille et son reverse "وجهان لعملة واحدة". قام "آلان بيرفيت" ، الكاتب والسياسي الفرنسي ، بزيارة إلى الصين في سنة 1971 على رأس وفد برلماني ، عندما كان رئيسًا للجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية في الجمعية الوطنية. وبعد رجوعه، أصدر تقريرًا استقصائيًا عن حالة الصين في خضم الثورة الثقافية.

يتذكر الجميع التتمة. على أمل حشد "بكين" لحملتها ضد الهيمنة السوفيتية ، قررت أمريكا "ريتشارد نيكسون" الاعتراف بالصين الشيوعية. ومنذ أواخر أربعينيات قرن العشرين ، وضعت الحرب الباردة الاتحاد السوفييتي وشركائه في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها. لقد قررت الولايات المتحدة، منارة الديمقراطية والليبرالية، إقامة قضية مشتركة مع أعظم دولة شيوعية في العالم!

ثم دقت أجراس خيبة الأمل مدوية. وظلت ترن منذ أوائل ثمانينيات قرن العشرين، لكن القليلين جدا من شعروا بقدوم الزلزال. استمتعت الولايات المتحدة بانتصارها في الحرب الباردة، وكان وهما. لقد كان الاتحاد السوفياتي هو الذي انفجر في بداية التسعينيات ، تحت وطأة الإخفاقات النظام الذاتية أكثر من الضغط من طرف واشنطن.

عبر جيلان، تغيرت الصين بالكامل. وبدأ يظهر قدوم الصين الجديدة ولو ببطء لكن بثبات. فعادة ما تستغرق قوة عظمى ما لا يقل عن قرنين من الزمان للظهور حسب التجارب التاريخية السالفة. لقد صنع أبناء ماو وأحفاده معجزة بعد "قتل الأب" بلغة "سيغموند فرويد". واليوم ، تتموقع الصين في قلب كل الإشكاليات الكبرى التي يتخبط فيها العالم – جائحة كورونا والمناخ والثورة التكنولوجية والنمو العالمي وسباق التسلح.

يجب الانتباه للشجرة التي تخفي الغابة في رؤية البعض، إذ أن "الشجرة" تتمثل في " الظهور السلمي للصين" ، أما "الغابة" فتتمثل في المنافسة مع العالم الغربي في مختلف المجالات (الاقتصاد ، التقنيات المتطورة ، مجالات التأثير السياسي ،

المعركة الأيديولوجية - الاستبداد ضد النموذج الديمقراطي الليبرالي)، وهذا لأن الصين - بكل بساطة - عاقدة العزم فرض نفسها في كل مكان.

بالواضح، يهدف النظام الصيني إلى تولي زمام الكوكب. فمن خلال لعبة تأثيرات الكم والحجم والعدد ، لن يمنع أي شيء الصين من أن تصبح غدا الأولى في الاقتصاد العالمي، لكن شريطة أن لا يتعرض اقتصادها للخطر بسبب النمو الاقتصادي الصيني الذي يتعثر بسرعة عالية ، والديموغرافيا التي استقرت في أدنى مستوى. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الانخفاض في المنتجات مع زيادة في النفقات، وبالتالي ستنخفض النتيجة إذا زادت النفقات بشكل أسرع من المنتجات (ما يسميه الخبراء في الاقتصاد والمالية scissor - effect)، وإن استمر مثل هذا الوضع، من المرجح جدًا أن يزعزع التوازن السياسي القائم في الصين.

على عكس ما يبدو في الظاهر، إن الصين منهمكة الآن في "حرب أيديولوجية" لا هوادة فيها ضد الغرب. فالصين الجديدة أعلنت ، في الداخل والخارج ، الحرب على "الأفكار الغربية" (الديمقراطية الليبرالية ،حقوق الإنسان ، حماية الأقليات...) وتقود

القيادة الصينية حملة قوية ضد التأثيرات الغربية والتي تعتبرها خطيرة على البلاد.

ومما قد يتناساه الكثيرون ولا يولونه الاهتمام اللازم : أنه خلال هذا الصعود "النيزكي" ، ظلت الصين ديكتاتورية ، رغم أنه في الثمانينيات ، هبت القليل جدا من نفحات التسامح. إن ظهور طبقة وسطى حضرية من مئات الملايين، وعادة ما تكون مصدرا للاضطراب السياسي ، لم يغير شيئا. ومع ارتفاع مستويات المعيشة في الصين، ظل الحزب الشيوعي الصيني يحتكر السلطة بيد من حديد.

فالرئيس "شي جين بينغ" ، الذي تولى المنصب في عام 2012 ، ظل يعمل على تقوية النظام: المركزية المفرطة ، وسحق المساحات النادرة للنقاش، المجتمع المدني تحت المراقبة، قمع الأقليات. ومن المفارقات القاسية أو المفارقة للتكنولوجيات الجديدة، أن هذا المنعطف القمعي والتراجع للمسمار يعتمد بالأساس على التكنولوجيا الرقمية، وهي أداة للسيطرة شبه الشمولية على المجتمع.

من الواضح، أن الصين دولة شمولية، ونظامها صامد، وليس هنا ما يشير إلى تهديده. وخطابات الرئيس والمسؤولين الكبار على الدوام مرصعة بالإشادة بالماركسية "الأبدية"، وقد قال الرئيس الصيني مرارا وتكرارا إن الحزب الشيوعي الصيني نجح في خلق شكل جديد من الحضارة الإنسانية.

في أغلب الأحيان، يقصد الرجال الأقوياء والمستبدون والديكتاتوريون ما يقولون ويفعلون ما يقولون. فبقناعة وثيقة بأنه يشارك في إنشاء "شكل جديد من الحضارة الإنسانية" ، يقود الرئيس "شي جين بينغ" الصين ويدير شؤونها ويهتم بشؤون العالم. وهذا أمرغير مطمئن بالضرورة.

والحالة هذه، فما الذي يمكن أن تفعله أوروبا، بين الصين والولايات المتحدة ؟ وهل يجب أن تنحاز إلى أحد الجانبين؟

إن واشنطن تسعى إلى تحالف غربي ضد الصين حاليا، لكن الاتحاد الأوروبي لايزال مترددا. إنها تريد أن تصف الصين - التي تعد الشريك التجاري الأول لها بأنها "منافس منهجي - " systemic rival.لكن يظل أن القارة العجوز لا تنوي التخلي عن مزاياها التجارية مع الصين.

في المعركة من أجل المعايير - التكنولوجية ، على سبيل المثال - في إدارة البيانات وحمايتها ، ستفوز الصين لامحالة إذا لم يشكل الأمريكيون والأوروبيون جبهة مشتركة. لم يتم تحديد أي شيء حتى الآن بين الأمريكيين والصينيين. وفي السباق نحو الابتكار ، الذي يعتمد عليه المشهد الصناعي والتوازنات الاستراتيجية للغد ، ليس من المحتم أن تتفوق الصين على أمريكا.

فالسيطرة على المجتمع ، والعداء الذي يظهره الحزب الشيوعي الصيني تجاه رواد الأعمال ، يبدو أنه لا يتوافق مع اقتصاد الابتكار الذي ينوي النظام تعزيزه. و يرى المحللون الاقتصاديون أن الصين قد تلج مرحلة من النمو المنخفض والتقشف الضروريين لتطهير ديونها ، في وقت يتعين عليها تحرير الموارد التي تستدعيها شيخوخة ساكنتها. و يبدو أن الصين تسعى اليوم إلى تصدير نموذجها السياسي والاقتصادي أقل من سعيها إلى ضمان الدفاع عن النمط الاستبدادي للحكومة بشكل عام وتعزيزه.

من الواضح أن الصين لا يهمها تصدير "أيديولوجية دولة، لكنها تسعى لجعل العالم أكثر انصياعًا "لأيديولوجيتها"، هذه هي خطتها حاليا في معركتا ضد "العالمية الغربية". وقد وجدت الصين حليفًا مميزًا في شخص فلاديمير بوتين. تتلاقى المصالح الوطنية للصين

وروسيا عندما يتعلق الأمر بنزع الشرعية عن الديمقراطية الليبرالية، التي يعتبرها "بوتين" نمط حكم عفا عليه الزمن.

بالتأكيد ، وبغض النظر عن التقارب مع روسيا ، تسعى الصين إلى الحفاظ على علاقتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة قدر الإمكان. إن استثماراتها وحجم تجارتها مع أمريكا - دون المقارنة مع تلك التي تستطيع تطويرها في روسيا - مثل حجم احتياطاتها بالدولار ، كلها تدفعها إلى تجنب المواجهة مع شريكها على رأس الاقتصاد العالمي. ومهما يكن من أمر، فما يهم "شي جين بينغ" بالأساس ، هو بقاء النظام الصيني، وهذه أولوية قبل التنمية الاقتصادية للبلاد.

عموما ، سيظل القلق الشديد قائم للغاية بالنسبة للعالم الغربي مع استمرار الحرب في أوكرانيا ومع تداعياتها الجيوستراتيجية الهائلة، إذ لا يمكن التنبؤ بالنتائج.

4

روسيا

المجتمع الروسي وحرب -بوتين- في أوكرانيا
بين البروبكاندا والشكوك والصمت المطبق

ما هو الموقف الرسمي الروسي حول دعم الرأي العام الروسي لـ "العملية الخاصة في أوكرانيا"؟

لماذا البيانات الرسمية تتجنب الحديث عن الموقف الفعلي للمجتمع الروسي حول الحرب؟

هل هناك في روسيا من يعارضون الحرب في أوكرانيا؟

وما هي الآفاق المحتملة؟

منذ أواخر فبراير 2022 ، ومع إعادة إطلاق عنان حرب موسكو ضد أوكرانيا ، شكك المجتمع الدولي كثيرا في الرأي العام الروسي المعلن وسعى إلى معرفة موقف الروس الفعلي في الحرب الدائرة في دولة مجاورة ، وهل حقا يدعمون حكومتهم في هذه "الحرب" التي أطلق عليها "بوتين" "العملية الخاصة في أوكرانيا" عوض أن يسمي المسمى باسمه الفعلي دون لف ولا دوران؟.

أجابت الإحصاءات الرسمية التي نشرتها وكالات رصد الرأي العام في روسيا بالإيجاب التام والواضح على هذه الأسئلة. بل أكدت أن الدعم الشعبي الروسي ظل يتزايد مع تقدم الجيش الروسي في أوكرانيا ، وتزايد معه دعم الروس لهذا الغزو.

على سبيل المثال ، صدرت بيانات عن "مركز عموم روسيا لدراسة الرأي العام " تُقِرّ أنه بعد 24 فبراير 2022 ، تزايد وثوق الروس بالرئيس فلاديمير بوتين أكثر من ذي قبل. وهكذا ارتفع مستوى الدعم والمساندة من 67.2٪ في 20 فبراير 2022 إلى 81.6٪ في 3 مارس 2022. وعلى العكس من ذلك، انخفض مستوى عدم الثقة من 27.9٪ إلى 15٪ في 3 مارس تقريبًا.

ولا يخفى على النابه – فهذا من نافلة القول- أن في ظروف الرقابة الصارمة، وبشكل خاص فيما يتعلق بـ "العملية العسكرية الخاصة" الروسية في أوكرانيا والتي أصر بوتين إصرارا عدم تسميتها باسمها – أي حربا- فإن استخدام لفظة "حرب" لنعت هذا الغزو ظل من المحظورات في روسيا ، وبالتالي لا يمكن للمحققين طرح أسئلة مباشرة وواضحة على من شملهم استطلاع الرأي. ومع ذلك ، يمكن أن تكشف الأسئلة المتعلقة بالسياسة الخارجية موقف الروس الحقيقي مما يحدث في أوكرانيا الآن.

يؤكد استطلاع حول دعم السياسة الخارجية للكرملين ونتائج الاستطلاعات حول مستوى الثقة في الرئيس بوتين على ما يلي: منذ نهاية فبراير 2022 ، كان الدعم من الروس يتزايد باطراد. إذا وافق 52٪ من المستطلعين على السياسة الخارجية الروسية في نهاية يناير 2022 "فقط"، فهذه النسبة قفزت إلى 64٪ بنهاية شهر مارس 2022.

ونظرًا لأن المركز المذكور مؤسسة حكومية رسمية – دون ريب - يسيطر عليها الكرملين ، فمن الضروري محاولة استشارة البيانات من الوكالات غير التابعة مباشرة للحكومة الروسية. لكن حتى البيانات الواردة من مراكز دراسة الرأي العام التي تقدم نفسها على أنها مستقلة ، على سبيل المثال - "مركز ليفادا" – تسير على الدرب الذي رسمته مسبقا الكرملين- وتقر بنفس الاتجاه. وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسة الرأي العام "فوم "FOM - ، وهي ثالث وكالة في هذا المجال في روسيا ، وتؤكد نفس النتائج بالتمام والكمال – كأنها استعملت تقنية " نسخ ولصق." copy paste –

يبدو أن دعم الحرب من جانب الشعب الروسي لا يمكن إنكاره وفقًا لبيانات من مراكز دراسة الرأي العام في روسيا. ولكن كيف يفهم الروس أسباب وأهداف هذه "العملية العسكرية الخاصة"؟

الإجابات الشائعة هي:

- من المهم ضمان أمن روسيا ، وتجريد أوكرانيا من السلاح ومنع إنشاء قواعد عسكرية للناتو في أوكرانيا (71٪) ،

- حماية سكان جمهوريات "دونيتسك" (غير المعترف بها من قبل القانون الدولي). و"لوغانسك" (52٪)،

- تغيير الاتجاه السياسي والإطاحة بالقوميين في أوكرانيا (21٪) ،

- إلغاء الدولة الأوكرانية وإلحاق الأراضي الأوكرانية بروسيا (10٪).

تمنحنا الإحصاءات الرسمية صورة عن تماسك السكان الروس حول الرئيس فلاديمير بوتين ، وهو ما تم تأكيده بشكل أكبر مع الحرب التي شنتها الحكومة الروسية في أوكرانيا.

ومع ذلك، إن التحليل العميق باستخدام مصادر بديلة يشكك في هذه الصورة ويقود إلى التساؤل:

ماذا نعرف حقًا عن المجتمع الروسي اليوم؟

وهل البيانات الرسمية تعكس حقيقة المجتمع الروسي؟

في واقع الأمر، لا يمكن لاستطلاعات الرأي التي أجرتها معاهد الرأي العام الموجودة في روسيا أن تزودنا بالصورة الحقيقية للمجتمع الروسي المعاصر للأسباب التالية:

1 - النظام القائم اليوم في روسيا نظام استبدادي

حسب "فلاديمير جيلمان" - فقيه في العلوم السياسية من أبرز الأكاديميين الروس- يجب أن يكون النظام الذي أسسه بوتين في روسيا مؤهلاً للاستبداد الانتخابي. يتوافق هذا النوع من الأنظمة تمامًا مع المخطط الكلاسيكي للحكم المطلق مع خصوصية المرور عبر انتخابات التي تجبره على تأكيد شرعيته في المجتمع. كما هو الحال في جميع الأنظمة الاستبدادية ، تهدف القوة الروسية إلى السيطرة على جميع الهيئات العامة القادرة على التأثير على كل روسيا (الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والجامعات ومؤسسات الرأي). تمكنت إدارة الرئيس الروسي من الاستيلاء على مؤسستي الرأي العام الروسيين الرئيسيين "مركز عموم روسيا لدراسة الرأي العام" و مؤسسة الرأي العام "فوم ."FOM - وتتم دراسة مسودات مشاريع استطلاعات الرأي وكذلك نتائج الاستطلاعات قصد المصادقة عليها (أو رفضها) من طرف الكرملين. هذا هو السبب

في أن البيانات الواردة من هاتين الوكالتين تمثل ما تريد الحكومة الروسية رؤيته في روسيا أكثر مما يعتقده الشعب الروسي حقًا.

2 - آلة دعاية الدولة

على مدار 20 عامًا - من أشهره الأولى في السلطة - سعى بوتين إلى فرض سيطرته على وسائل الإعلام وبناء نظام دعاية قادر على قمع أي معارضة ومحاصرة الشعب الروسي أيديولوجيا. في ظل عدم وجود ثقل موازٍ حقيقي للسلطة - من خلال العمل عل البرلماني ، واستقلال القضاء ، وعلى مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام ذات الخطوط التحريرية المختلفة المتاحة لعامة الناس - أنشأ بوتين آلة دعاية - بروباكندا- تعمل من خلال التلفزيون وسائل الإعلام عبر الأنترنيت. وتم إنشاء إدارات داخل إدارة الرئيس وتعيين أمناء قيمين مسؤولين عن السيطرة على وسائل الإعلام في روسيا. عملت آلة الدعاية هذه لسنوات لإقناع الروس بأن أوكرانيا "دولة نازية" وأن الغرب "عدو لروسيا يسعى إلى تدميرها بأي وسيلة ممكنة". إن ردود المشاركين في استطلاعات الرأي تعيد تكرار مضامين هذه الدعاية حرفياً، وهذا يظهر بجلاء، كيف يمكن أن تكون الدعاية القوية في ظل الأنظمة الاستبدادية ، حتى في القرن الحادي والعشرين.

3 - ظاهرة الإجابات "المقبولة" في ظل الأنظمة الاستبدادية

يلفت علماء الاجتماع الانتباه إلى خصوصيات استطلاعات الرأي في الدول غير الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص إلى ظاهرة ما يسمى بالإجابات "المقبولة اجتماعياً" التي يميل المستجوبون إلى تقديمها عندما يواجهون منظمي استطلاعات الرأي. تُجرى استطلاعات الرأي في روسيا، إما في الشارع أو عبر الهاتف، وهاتان الوسيلتان تسمحان بإمكانية تحديد هوية الشخص المستطلع. ومن الواضح أن هذا الخطر يجبر المستجيبين على توخي مزيد من الحذر في إجاباتهم وأحيانًا تقديم إجابات تكون أكثر قبولًا في نظام استبدادي حيث يتم قمع الانتقاد العلني للحكومة بشدة.

4 - قوانين روسية جديدة تفرض رقابة عسكرية

تعزز الخوف الذي شعر به الروس في النقاشات السياسية قبل فبراير 2022 بشكل كبير بفعل القوانين الجديدة التي أقرتها الحكومة الروسية مع اندلاع الحرب مع أوكرانيا. فبعد العديد من المظاهرات المناهضة للحرب ، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قانونًا في 5 مارس 2022 يقضي بالسجن لمدة تصل إلى خمسة عشر عامًا لأي شخص ينشر "معلومات كاذبة" حول الحرب

في أوكرانيا وبيانات "تشوه سمعة القوات الجيوش الروسية". منذ ذلك الحين ، أي شخص يجرؤ على نعت "العملية الخاصة" في أوكرانيا بالحرب ، أو الذي ستناقش الضربات على الأحياء السكنية الأوكرانية ومذابح المدنيين في القرى التي يحتلها الجيش الروسي - هذه الحقائق التي ينفيها الكرملين ويعتبرها مجرد استفزازات وأكاذيب- سيواجه خطر المحاكمة والسجن في روسيا. لذلك ليس من المستغرب أن يخشى الروس التعبير عن موقفهم في استطلاعات الرأي وحتى في المحادثات مع الزملاء، وأحيانًا مع الأصدقاء والأقارب. كما عادت ممارسة تقديم التقارير السياسية المجهولة للشرطة – التي سادت في العهد الستاليني- إلى المجتمع الروسي الحالي.

5 - الامتناع الشديد عن الجهر بالرأي واعتماد التضخيم في الاستطلاعات الرسمية

استطاعت التحقيقات التي بدأها النشطاء المستقلون الكشف عن سمة مهمة في استطلاعات الرأي التي أجريت في روسيا. ففي مارس 2022 ، أظهرت محاولة استطلاع أجرته شركة " Russian Field"امتناعًا كبيرًا من الروس عن أي محادثة حول الحرب مع المحققين: من بين 31000 شخص تمكنت الوكالة من الوصول إليهم عبر الهاتف ، أغلق ما يقرب من 29000 شخصًا حالما علموا بقصد المكالمة وعلاقتها بـ "العملية الخاصة" في

أوكرانيا. وأظهرت هذه الممارسة – بجلاء- أن البيانات التي تم تلقيها خلال استطلاعات الرأي هي بالأحرى مجرد تضخيم رأي الأقلية لإظهاره كأغلبية في المجتمع الروسي والذي يتم تقديمه في وسائل الإعلام الرسمية أنه لا يخشى التحدث علانية لأن رأيه لا يختلف عن موقف الحكومة الروسية. في حين يبقى رأي غالبية السكان غير واضح للباحثين.

نظرًا لهذه الصعوبات التي تواجه تحليل الرأي العام في ظل الأنظمة الاستبدادية ، فقد يكون من المفيد الاهتمام بردود فعل القراء على الأخبار الروسية في سلسلة "تلغرام -Telegram – " أو " الإعجاب و عدم الإعجاب " على "الفاسبوك -Facebook– " كعلامة لتحليل المجتمع الروسي، وذلك نظرا لأن القانون الروسي - في الوقت الحالي - لا يعاقب على إبداء "الإعجاب أو عدم الإعجاب" إلى حدود الساعة على الأقل ، لذلك يخشى القراء أقل في التعبير عنها.

فهل هناك روس يعارضون الحرب مع أوكرانيا ؟

إذا كان من الصعب تقييم رأي غالبية الشعب الروسي ، فإن الصورة الاجتماعية للمعارضين المنفتحين على الحرب مع أوكرانيا ونظام بوتين بشكل عام تبدو أكثر وضوحًا. لا يوجد حاليًا

رقم موثوق به من شأنه الإخبار عن عدد الروس الذين لا يقبلون الغزو الروسي لأوكرانيا منذ 24 فبراير 2022.

هناك العريضة الروسية "لا للحرب" على موقع -change.orgباللغة الروسية، تلقت أكثر من 1.250.000 توقيع. فما عسى أن تكون الصورة الاجتماعية لهذه المجموعة داخل المجتمع الروسي؟ لمحاولة مقاربة الجواب يمكن عرض المعطيات التالية:

- **التضامن المهني بين المهن ذات الكفاءة العالية.**

في نهاية خريف 2022 ، وقع مئات الأشخاص عدة رسائل مفتوحة مناهضة للحرب مع أوكرانيا ونُشرت على الإنترنت. وهي رسائل من طرف الأطباء والفنانين والمخرجين والصحفيين والأساتذة الجامعيين وعلماء السياسة والاقتصاديين ومتخصصي تكنولوجيا المعلومات ورجال الأعمال وخريجي الجامعات والمدارس العليا وطلابها. برزت هذه الظاهرة الخاصة بـ "التضامن الأفقي" لمواجهة "القمع الرأسي" المنحدر من الكرملين والمسلط على قادة وسائل الإعلام والشركات والمسارح والجامعات.

حتى أن روسيا شهدت هجرة جماعية حقيقية للمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات في مارس 2022 (ويستمر هذا النزوح).

فعلى سبيل المثال ، فقدت شركة -Yandex - عددا من كبار المديرين الذين فضلوا الهجرة مع بداية "العملية الخاصة في أوكرانيا" واضطروا إلى فتح شركة تابعة في "يريفان" بأرمينيا.

- **موقف المثقفين الروس.**

في بداية مايو 2022 ، لوحظ أن الغالبية العظمى للمثقفين الروس تعارض الحرب التي بدأها بوتين في 24 فبراير 2022. وهذا هو الحال بشكل خاص مع الكاتب "بوريس أكونين" ، والمخرج "أندريه زفياغينتسيف" على سبيل المثال لا الحصر، ومشاهير الشباب. وقد أنشأ المثقفون الروس في المنفى لجنة مناهضة الحرب ومشروع المساعدة المتبادلة "السفينة الروسية". ويحيي فنانون روس حفلات في دول الاتحاد الأوروبي لدعم اللاجئين الأوكرانيين.

- **الانقسام بين الأجيال في المجتمع الروسي.**

تشير عدة مصادر إلى وجود فجوة في القيم واختلافات كبيرة في تقييماتهم للسياسة في روسيا بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-25 عامًا والذين تزيد أعمارهم عن 55 عامًا. الشباب الروس يعارضون هذه الحرب بشكل كبير ، فهم الذين يخرجون إلى

الشوارع ، وهم الذين يتم اعتقالهم اليوم غالبًا. الشباب الروسي الحديث "معولم" ، منفتح على الحوار مع الثقافات الأخرى ، ويعيش مثل الشباب الغربي: يستمعون إلى نفس الموسيقى ، ويشاهدون نفس المسلسلات ، ويحبون نفس "العلامات التجارية". لهذا يرفض الشباب الرواية التي تفرضها الدعاية الروسية حول "المواجهة الوجودية" بين روسيا والغرب.

كشف استطلاع مركز "ليفادا - Levada-centre - "عن نظرة الشباب وكبار السن إلى الحرب الروسية في أوكرانيا. وتظهر النتائج أن الشباب الروسي يشعرون بمشاعر مزعجة أكثر فيما يتعلق بالحرب (العار والصدمة والاكتئاب والخوف) وقليل من الحماس والفخر لروسيا.

باختصار ، يمكن ملاحظة أن الجزء من المجتمع الروسي الذي يعارض الحرب في أوكرانيا - بشكل علني- ونظام بوتين، يتميز في المتوسط بمستوى معرفي ومهني أعلى وهو أصغر سنا من "أنصار" معسكر النظام الحالي. وقد يفيد هذا المعطى حول تطورات المجتمع الروسي في المستقبل.

فماذا عن الغد القريب؟

قد لا تكون في حوزتنا – حاليا- المعطيات الكافية تسمح بإجراء تحليل كامل وشامل للمجتمع الروسي ، إلا أنه، من الممكن - بفضل بعض العوامل - تحديد الاتجاهات العامة الممكنة.

الاتجاه الأول:

عدم مقاومة نظام بوتين وتأييد السياسة العدوانية تجاه جيرانه والغرب. وقد يكون هذا الاتجاه مؤثرًا على المدى القصير.

في الوقت الحالي ، لا توجد مؤشرات كافية لتصور مقاومة هائلة سواء للحرب في أوكرانيا أو لنظام بوتين. جزء كبير من المجتمع يتم "حشوه" - عن طريق الدعاية- بما يريد النظام المدعم بآلة الدولة القمعية التي تتمكن من إسكات الجزء الآخر الذي لا يدعم الغزو. إن سرد النظام مبني على أفكار ذاتية وغير ليبرالية وظلامية بالإضافة إلى تمجيد الحرب واعتماد كراهية الغرب. ستعمل "شبه الأيديولوجية" هذه على المدى القصير كعقد اجتماعي للمجتمع الروسي مع نظام بوتين ، والذي يشبه بشكل متزايد "الفاشية" تمامًا بما يتماشى مع لبنات جميع الأنظمة الفاشية:

- تمجيد التقاليد.
- رفض الحداثة.

- تمجيد العمل من أجل العمل.
- الرفض المنهجي للنقد.
- العنصرية وكره الأجانب.
- الإحباط الفردي أو الاجتماعي.
- هوس المؤامرة الدولية.
- تقديم العدو على أنه قوي وضعيف في ذات الوقت.
- رفض المسالمة.
- أيديولوجية النخبوية الشعبية: كل مواطن ينتمي إلى أفضل الناس في العالم.
- كل مواطن مدعو ليصبح بطلا. تمجيد الموت البطولي.
- الشعبوية الانتقائية.

ستلتف النخب السياسية في روسيا حول الرئيس بوتين، والمكونة من ثلاث مجموعات رئيسية:

- الأوليغارشية
- المستفيدون من النظام الحالي(apparatchiks)

- ممثلو هياكل سلطة الدولة ("السيلوفيكي - siloviki ").

وهؤلاء يعتبرون اليوم أن روسيا يجب أن تكسب هذه المعركة مع الغرب، وأن المجتمع يجب أن يتوطد للتغلب على كل الصعوبات. علما أن هذه المجموعة ليست متجانسة: جزء معين من الأوليغارشية قد نأى بنفسه بالفعل عن بوتين ، بينما يستمر "السيلوفيكي" في الحصول على مزيد من السلطة في نظام الدولة الروسي. وقد يكون – في المستقبل - من الممكن أن يراكم "السيلوفيكي" أقصى قدر من السلطة في الدولة الروسية ويؤسسوا نظامًا شموليًا. وبالتالي من المحتمل ظهور "مجلس عسكري سيلوفيكي" في روسيا، أقوى على المدى القصير، من التمرد الشعبي والتغييرات الديمقراطية.

الاتجاه الثاني: صعود قوى المعارضة للنظام

وقد يكون من المرجح أن يصبح هذا الاتجاه أكثر تأثيرًا على المدى الطويل.

على الرغم من أن فرص حصول "السيلوفيكي" على السلطة ،والعض عليها بالنواجد، عالية جدًا ، إلا أن قدرتهم على الحفاظ على الأداء الاقتصادي في البلاد محدودة. ذلك اعتبارا لفسادهم، و سيكونون قادرين على الاستفادة من عائدات النفط لفترة معينة، لكنهم لن يكونوا قادرين على اقتراح خطة تنمية اجتماعية وسياسية

فعلية لروسيا. وقد يؤدي هذا المنحى إلى استياء الناس. ويبدو أن هذا المنحى من شأنه أن بفعاليات المجتمع - التي لطالما اقترحت تغييرات ديمقراطية على المشهد السياسي الروسي - لتقدم بديل للنظام المفلس.

كيف تدمر -الأوليغارشية- الروسية الكوكب

عموما يشير مصطلح "الأوليغارشية الروسية" إلى القلة من الأعضاء المتحكمين في النظام الذي تم إنشاؤه في تسعينيات القرن الماضي في الاتحاد السوفيتي السابق ، والذي استولى فيه عدد قليل من الناس على القوة الاقتصادية.

" الأوليغارشية الروسية" هم "الأوليغارك" – القلة - من رجال الأعمال في الجمهوريات السوفيتية السابقة الذين اغتنوا على حين غرة على حساب الثروة وبسرعة فائقة خلال عصر الخصخصة الروسية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي. إذ تخلت الدولة السوفيتية الفاشلة على ملكية وسائل الإنتاج وأصول الدولة ،

وعرضها للبيع عبر صفقات مغلقة و"غير رسمية" مع مسؤولي الاتحاد السوفياتي السابقين كوسيلة للحصول على ممتلكات الدولة.

وتجسد "الأوليغارشية الروسية" الرأسمالية في أكثر مظاهرها نهبًا وسطوا. واليوم، بنمط عيشهم وأسلوب حياتهم المتفاخر واستثماراتهم الكبيرة في الصناعة الاستخراجية (النفط، الغاز، المناجم) أضحت هذه القلة تدمر الكوكب، بعد أن نطرت إليها النخب الغربية سابقا بعين الرضا.

وبعد فترة قليلة من مسكهم مجمل خيوط الاقتصاد المحلي، بدأت تصرفاتهم تنذر بأزمات مقبلة. ومع احتدام الحرب العدوانية على أوكرانيا وتمزيق شعبها باستخدام أحدث الأسلحة ، فضل "الأوليغارك" الروس الابتعاد والفرار من البلاد عن أماكن ملائمة لهم خشية على فقدان ثرواتهم ، إذ لجأ الملياردیرات الروس إلى الغرب، لاسيما الملاذات الضريبية.

بسرعة اختنقت موانئ بمراكب ويخوت الروس الفاهرة، منها اليخت "تيتان Titan - "، الذي يبلغ طوله ثمانين مترًا لمالكه "رومان أبراموفيتش Roman Abramovitch - "، المالك السابق لنادي "تشيلسي" الإنجليزي لكرة القدم ، ثم انضم إليه My" Sky "المملوك من قبل "إيكور كاساييف – Igor Kesaev - "و

"كلييو - Clio - "لمالكه " أوليج دريباسكا Oleg Deripaska - " و"نيرفانا"- Nirvana - لمالكه " فلاديمير بوتانين" - Vladimir Potanine - الذي يعد الأغنى في روسيا.

" النفاذ بجلدهم"، هو الشعور الذي تحكم في أغلب "الأوليغارك" الروس، فاختاروا التوجه - على حين غرة - إلى ملجأ هادئ.

هذه الثروات العظيمة هي شعار "الرأسمالية الحالية" وركيزتها. ونمطها في الحياة، قطع تقريبا كل الروابط مع العالم الاجتماعي العادي.

تجسد "الأوليغارشية" الروسية بالفعل النظام الرأسمالي في صيغته الأكثر إفراطًا وتفاخرًا وبهرجة. وقد ورد في إحدى التحقيقات في تحقيقه ، كيف أن ملياردي روسيا أصر على رغبته في أن تجهز في يخته برشاش حمام قادر على رش "الشمبانيا" حسب الرغبة ، بمعدل تدفق يبلغ 45 لترًا في الدقيقة. كما وصف عالم الاجتماع السباق من أجل العملقة والعظمة ، واليخوت الضخمة ، والمبالغ الهائلة المصروفة على السلع الفاخرة والأهواء.

إن طريقتهم في الحياة ونمط عيشهم مبنيان على الهدر والتفاخر. تستهلك السفن الفاخرة التي يتفاخرون بها ما يصل إلى 2000 لتر

من الوقود في الساعة. ولتوضيح الصورة، تنبعث من ثلاثمائة "يخت" كمية من "ثاني أكسيد الكربون" بقدر ما ينبعث من عشرة ملايين من سكان.

في دراسة أجريت سنة 2019 ، اهتم اثنان من علماء الأنثروبولوجيا من جامعة "إنديانا" (الولايات المتحدة الأمريكية) ، "بياتريس باروس" -Beatriz Barros- و"ريتشارد ويلك" -Richard Wilk ، بالملياردیرات الأكثر تلويثًا. وخلص البحث إلى ما يلي:

الأوليغارك" الروسي "رومان أبراموفيتش" يتميز بأسوأ بصمة كربونية على الأرض. في كل عام ، هو مسؤول مباشرة عن انبعاث 33859 طنًا من ثاني أكسيد الكربون، بينما المواطن الروسي في المتوسط مسؤول على 11 طن فقط. ويمتلك هذا الملياردير مجموعة من اليخوت وطائرة خاصة تضم قاعة احتفالات تتسع لثلاثين شخصًا.

إنها جريمة تسوق على أنها مثال للحياة ونمطا للعيش الرغيد.

وقال الباحث "أندرياس مالم" : Andreas Malm - "يجب اعتبار هذا الاستهلاك السافر للوقود الأحفوري جريمة". في كتابه (1) (" كيف تخرب خط أنابيب" - 2020) ، يدين بشدة " البرامج الإذاعية الفاخرة" ، "رأس الحربة الأيديولوجي للعمل كالمعتاد":

"إنها جريمة تباع على أنها نموذج حياة مثالي [...] في الغلاف الجوي المشبع بالفعل بثاني أكسيد الكربون ، وهذا التلوث يعادل المقذوفات التي تتأرجح في الهواء والتي تسقط بشكل عشوائي على الفقراء. "

(1) –Andreas Malm, "Comment saboter un pipeline" - (How to blow up a pipeline), Paris, La Fabrique éditions, traduction d'Etienne Dobenesque, 2020.

وتتفاقم الجريمة من خلال حقيقة أن المصدر الرئيسي للانبعاثات " الشعور بالفخر والعظمة"، فرط الحركة للأثرياء ، وفجورهم في السفر بالطائرات واليخوت والمروحيات، هو ما يسمح لهم بعدم القلق بشأن العواقب الوخيمة ، حيث يمكنهم دائمًا تحملها (المأوى في مكان آخر). ويستنتج "أندرياس مالم": "أن تكون فائق الثراء ومفرط الحركة والتحرك، يعني أن تصب الأخطار المميتة على الآخرين."

لقد استفاد هؤلاء الأثرياء - الذين تقع الغالبية العظمى منهم تحت نفود وسيطرة "فلاديمير بوتين" ، على امتداد خمسة عشر عامًا من الرضا السياسي في أوروبا. وعلى مدى سنوات، أثروا أمام عيون

النخب الغربية، وذلك بفضل ما يمكن تسميته أعظم نهب في التاريخ: "سلخ الصناعة السوفيتية وخصخصتها."

عندما تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، احتكر هؤلاء "الأوليغارك" الثروة وحققوا ريعًا كبيرا بفضل صادرات الهيدروكربون والمناجم- وكلها شديدة التلوث. وحسب تقرير "مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) "، تسيطر أكبر خمسمائة ثروة روسية على 40 في المائة من الثروة الوطنية.

لقد تخلت روسيا عن أي طموح لإعادة توزيع الثروة الوطنية. ويتم تبديد الأموال المتراكمة خارج البلاد، فحوالي 60 في المائة من ثروة أغنى المقيمين الروس (حوالي 10000 شخص) موجودة في ملاذات ضريبية. وقد كشفت جملة من الأبحاث عن ممارسات احتيالية قام بها المقربون من الكرملين لتهريب مبالغ مذهلة من روسيا.

يقدر الباحثون "غابرييل زوكمان - Gabriel Zucman - " و"توماس بيكيتي " Thomas Piketty - "و"فيليب نوفوكمت - " Filip Novokmetالمبلغ الإجمالي الذي يحتفظ به الروس أو

الأفراد أو الشركات في الخارج بحوالي تريليون دولار. وهذا يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي القومي.

ويحذر "توماس بيكيتي" ، غالبًا ما ننسى أن الدول الغربية تشترك مع روسيا في أيديولوجية الرأسمالية المفرطة الجامحة ونظام قانوني ومالي وسياسي مواتٍ بشكل متزايد للثروات الكبيرة ومراكمتها. ويختم بحثه بالقول – "بالنسبة للمجال الاقتصادي ، لقد حان الوقت لتخيل نوع جديد من نموذج التنمية ، مع إنشاء سجل عقاري مالي دولي من أجل التحكم في تدفق الأموال في جميع أنحاء العالم وتنظيم القطاع المالي بشكل أفضل. بهذا ستنجح الدول الغربية في كسب المعركة السياسية والأخلاقية ضد الأنظمة الاستبدادية وإثبات أن الخطاب الكبير حول الديمقراطية والعدالة ليس كلامًا أجوفا".

قوة اقتصادية مقابل قوة عسكرية:

هل روسيا قوة عظمى؟

هل روسيا دولة عدوانية؟ وما هي المعايير التي تجعل من الممكن تقعيد هذا الوصف مقارنة بالدول الأخرى؟

يمكن الإجابة من خلال تقاطع البيانات المختلفة، علما أن التاريخ والأحداث الجارية توفر عناصر تكميلية لتقوية الإجابة أو إضعافها.

لقد سمعنا كثيرًا ، منذ بداية الحرب في أوكرانيا ، أن روسيا ليست خصم هائل كما يبدو. وذلك من ناحية، لأن جيشها ربما يكون "قوة عسكرية متخيلة على المحك". من ناحية أخرى ، لأنها ليست قوة اقتصادية عظيمة ، مما يدل على أن ناتجها المحلي الإجمالي تقريبًا من نفس الحجم للناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا. وهل هناك مؤشرات أخرى تمكننا من قياس القوة العسكرية الروسية بموضوعية قدر الإمكان؟

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، يمكن العثور على أحد أكثر المصادر موثوقية في قواعد بيانات البنك الدولي، قبل الاضطرابات التي أحدثها وباء كوفيد.

في الواقع ، تظهر روسيا على خريطة بيانات البنك الدولي في وضع متوسط ، سواء من حيث الحجم الإجمالي لناتجها المحلي الإجمالي وتكوينه ، وبالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فإنها تظهر في مجموعة وسيطة بين البلدان الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية (زائد المملكة العربية السعودية وأستراليا ونيوزيلندا) والدول الفقيرة حقًا في إفريقيا وآسيا (بالإضافة إلى بوليفيا وفنزويلا وبعض دول أمريكا الوسطى).

بالنسبة للقوة العسكرية ، يمكن الاستناد على مؤشر تم تطويره بواسطة

(1) - GlobalFirePower GlobalFirePower-

(1) - موقع أمريكي متخصص في القضايا الدفاعية ينشر الترتيب السنوي لأقوى الجيوش في العالم. ومنذ عام 2006 ، قدمت - GlobalFirepower- عرضًا تحليليًا فريدًا للبيانات المتعلقة بـ 142 قوة عسكرية حديثة. يعتمد تصنيف GFP على القدرة المحتملة لكل دولة على صنع الحرب عبر البر والبحر والجو التي تقاتل بالوسائل التقليدية. تتضمن النتائج القيم المتعلقة بالقوى العاملة والمعدات والموارد الطبيعية والمالية والجغرافيا التي يمثلها

أكثر من 50 مؤشرا فرديًا مستخدمة في صياغة ترتيب GFP النهائي - والتي توفر لمحة مثيرة للاهتمام عن المشهد العالمي المتقلب بشكل متزايد.

يحاول مؤشر القوة أو "مؤشر القوة العسكرية"، "تحديد قدرة القوات المسلحة لدولة معينة من خلال اللجوء إلى تحليل أكثر من 50 مؤشرًا تتعلق بالدفاع الوطني. الحد الأقصى لمؤشر القوة العسكرية هو 0.00 ، وهي درجة نظرية يستحيل تحقيقها في ظل الصيغة الحالية. وبالتالي ، كلما انخفضت قيمة المؤشر ، زادت القوة العسكرية المحتملة. بعض التفاصيل المتعلقة بحساب مؤشر القوة العسكرية:

- لا يعتمد المؤشر فقط على العدد الإجمالي للأسلحة المتاحة لبلد معين ، بل ينصب التركيز أيضًا على تنوع القوة الضاربة المتاحة ؛

- إذا لم تؤخذ مخزونات الأسلحة النووية في الاعتبار ، فإن القوى النووية المعترف بها أو المشتبه فيها تحصل مع ذلك على "مكافأة" تحسن المؤشر ؛

- دمج التنمية الاقتصادية للدول في التحليل ؛

- العوامل الجغرافية والموثوقية اللوجستية والموارد الطبيعية والصناعة المحلية عوامل حاسمة.

- إجمالي القوى العاملة المتاحة هو عامل رئيسي لأنه يؤثر على العديد من المؤشرات الأخرى: - "لا تُعاقب" ، إي لا تنقص من المؤشر، الدول غير الساحلية بغياب أسطول عسكري ، ومن ناحية أخرى تُعاقب القوات البحرية الموجودة في حالة عدم تنوع الوسائل المتاحة ؛

- تتلقى الدول الأعضاء في تحالف عسكري (مثل الناتو) "مكافأة" بسبب المشاركة النظرية للموارد ؛

- يؤخذ الاستقرار المالي للدول في الاعتبار ؛

- لا يتم تضمين التأثير الدبلوماسي في التحليل.

تجمع كل هذه المعطيات في شكل بياني يتم إنتاجه من هذا المؤشر (البلدان التي يكون فيها المؤشر أضعف ، هي أقوى قوة عسكرية) ، وشكل بياني خاص بمؤشر آخر مأخوذ أيضًا من قواعد بيانات البنك الدولي - النسبة المئوية للإنفاق العسكريين في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

في كلتا الحالتين (الشكل البياني الأول والشكل البياني الثاني) ، تحتل روسيا في نفس الوقت المرتبة الأولى في مجموعة البلدان في العالم ، بينما توجد دول أخرى في فئات مختلفة على الخريطتين. تعد الصين بالفعل من بين القوى العسكرية الرئيسية على الرغم من

تخصيص حصة أقل من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري ، في حين أن الدول الأخرى ، على الرغم من إنفاقها الكثير في هذا المجال ، لا تحصل في المقابل على قوة عسكرية ملحوظة. هذا هو الحال في البلدان التي يتبدد فيها الإنفاق العسكري في الحروب الأهلية ، كما هو الحال في ليبيا أو كولومبيا ، أو الصراعات الإقليمية ، مثل تلك التي تشارك فيها المملكة العربية السعودية.

لربط القوة الاقتصادية (المقاسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) بالقوة العسكرية (مقاسة بمؤشر القوة) ، تم اعتماد الطريقة الإحصائية لبقايا الانحدار الخطي التي تشكل وتعرض بواسطة شكل بياني.

والنتيجة تضع روسيا في مجموعة البلدان الأكثر "عدوانية" (التي لديها قوة عسكرية تفوق ما يتوقعه المرء بالنظر إلى ناتجها المحلي الإجمالي) مما يجعلها أقرب إلى مصر وباكستان والجزائر والكونغو. وعلى العكس من ذلك ، فإن مجموعة البلدان الأكثر "سلمية" (والتي لديها قوة عسكرية أقل مما يتوقعه المرء بالنظر إلى ناتجها المحلي الإجمالي) تجمع بين إيرلندا وبلجيكا وهولندا والمكسيك وكندا وألمانيا واليابان. قد يندهش المرء من العثور على الولايات المتحدة بجانب هذه الدول ، لكن ناتجها المحلي الإجمالي

أعلى بكثير من إجمالي البلدان الأخرى في العالم بحيث يمكن أن تكون القوة الاقتصادية الرئيسية والقوة العسكرية الرئيسية للكوكب.

عودة روسيا إلى الركح العالمي

تتطلع روسيا بشكل متزايد إلى إفريقيا لإظهار القوة والنفوذ. يمثل هذا تحديًا حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز الديمقراطية والسلام والازدهار.

بعد عقود من الغياب، عادت روسيا للظهور مرة أخرى في القارة الأفريقية. لتحقيق هذه العودة بعد غياب، يعتمد بوتين على مجموعة متنوعة من أدوات وأساليب تزعج الرأي العام الدولي وتثير مخاوف متصاعد باعتبارها تعلن جهرة موجة جديدة من منافسة القوى العظمى في إفريقيا، بل وعلى الصعيد العالمي. هذا في وقت ظل فيه صناع القرار في الولايات المتحدة ينادون بضرورة مواجهة النفوذ الروسي في القارة السوداء، سيما وأن موسكو غالبًا ما تستخدم وسائل قسرية سرية لمحاولة التأثير على الدول ذات السيادة ، بما في ذلك شركائها في المجالين الأمني والاقتصادي.

ويبدو إلى حد الآن أن النجاحات الروسية في القارة السوداء محدودة للغاية، إذ لم يتعلق الأمر إلا بحفنة من الدول ذات أنظمة غير شعبية وأهمية استراتيجية محدودة ومعزولة عن الغرب، كما أنها لا تحظى باهتمام كبير في عيون المجتمع الدولي.

ومع ذلك، تنظر روسيا بشكل متزايد إلى إفريقيا كمنطقة يمكنها فيها إظهار القوة والنفوذ. وهذا في وقت تقلص فيه كثيرا اهتمام السياسات الغربية بإفريقيا في السنوات الأخيرة. وربما هذا ما يمنح الكرملين فرصة لكسب ود النخب والشعوب في القارة. ومن الواضح أن انتهاز الفرصة هو الطي دفع استراتيجية روسيا - المنخفضة التكلفة والمخاطر نسبيًا - لمحاولة تعزيز نفوذها وإزعاج الغرب في إفريقيا ، تمامًا كما هو الحال في أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

منذ سنة 2014 ، عندما أدى ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم إلى قلب النظام الأمني بعد الحرب الباردة ، شهدت صورة الكرملين على الركح العالمي تحولًا ملحوظا. وكان يُنظر إلى روسيا في السابق على أنها قوة عظمى غير حاضرة وفي حالة شبه انسحاب ، كما كانت طموحها ونفوذها محصورين إلى حد كبير في محيطها المباشر ، حيث لم يتم الشعور بحضورها، على الركح العالمي، منذ ذروة الحرب الباردة. وأدى التدخل العسكري الروسي في سوريا سنة 2015 إلى تغيير جذري في مسار الحرب الأهلية فيها وقدرة موسكو على إبراز قوتها في الشرق الأوسط

الكبير. وتمّ التعامل مع التدخل الروسي في السياسات الداخلية للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا على أنه مثال واضح على التهديد الذي تشكل الكرملين على الديمقراطيات الغربية. آنذاك كان المسؤولون الروس منشغلين بقضية استعادة العلاقات القديمة وإقامة روابط جديدة حول العالم.

ومنذ مدة، لم تخل التقارير الأمريكية من الإشارة إلى تحول روسيا من قوة "إقليمية" إلى قوة "عظمى" ، تسعى جاهدة لتأكيد نفوذها عالميًا – هذا ما ورد في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لسنة 2017 واستراتيجية الدفاع الوطني لسنة 2018- فكلتا الوثيقتين تقرّان بعودة المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد بين الدول.

لقد أنجزت روسيا الكثير من أجل تحسين موقها على الصعيد العالمي، لكن مع رغبة واضحة في تجنب التورط في صراعات طويلة الأمد ، والحرص على الاستعانة بمصادر خارجية لمغامرات محفوفة بالمخاطر أو مكلفة لجهات فاعلة غير حكومية ، والاستخدام الاقتصادي للموارد في السعي وراء الفرص عند ظهورها.

وتجلى هذا الموقف بشكل أكثر وضوحًا في محاولات روسيا للعودة إلى إفريقيا - وهي ساحة تخلت عنها قبل ثلاثة عقود ، عندما أصبح عبء الطموحات العالمية أكبر من أن يتحمله الاقتصاد

السوفييتي المنهار. وقد تمتع الاتحاد السوفيتي، سابقا، بعلاقات واسعة عبر إفريقيا لعقود من الزمن من خلال دعمه لحركات التحرر الوطني في أنغولا أو موزمبيق أو غينيا بيساو ، ومشاركته في صراعات الكونغو ، ومغازلة النظام اليساري الإثيوبي. لكن توقفت هذه العلاقات بشكل مفاجئ. كانت تكلفة الحفاظ عليها غير قابلة للاستمرار على الإطلاق بالنسبة لروسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي التي كانت تحاول، آنذاك، التغلب على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكارثية التي كانت تتخبط فيها.

على امتداد أكثر من عقدين بعد ذلك ، كان النشاط الروسي في إفريقيا مهملاً ، بصرف النظر عن المحاولات المتقطعة من قبل تجار الأسلحة البلطجية مثل "فيكتور بوت" ورجلا الأعمال "أوليج ديريباسكا" و"فيكتور فيكسيلبيرج."

وتدريجيًا ، مع استقرار الاقتصاد والسياسة الداخلية ، وتوسع آفاق السياسة الخارجية للكرملين ، بدأت روسيا في إعادة تأسيس موطئ قدم في إفريقيا. وكانت تأمل في شركاء لدعم رؤيتها حول عالم متعدد الأقطاب. ثم وسعت روسيا أنشطتها، وقوّت مشاركتها في عمليات حفظ السلام الأفريقية والمشاركة في فرقة العمل الدولية لمكافحة القرصنة بقبالة سواحل الصومال. وبتفعيل جميع الأدوات - السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والمعلوماتية - سعت روسيا إلى إعادة بناء العلاقات القديمة وتطوير روابط جديدة.

وقد مثّل القرن الأفريقي فرصة لروسيا لتأمين نقطة انطلاق لإبراز قوتها في البحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، انصبت أولويتها على استغلال الفرص التجارية الجديدة وتأمين الدعم الدبلوماسي لمواقفها في المؤسسات المتعددة الأطراف.

من نواحٍ عديدة، تعتبر عودة روسيا في إفريقيا، محاولة أكيدة لاستئناف العلاقات حيث تُركت عندما غادر الاتحاد السوفيتي المسرح الأفريقي. فقد كان الاتحاد السوفيتي جهة فاعلة ومؤثرة في إفريقيا خلال معظم فترات الحرب الباردة. وذلك في نطاق مواجهته الأيديولوجية مع الغرب ، إذ دعم حركات الاستقلال ما بعد الاستعمار وسعى إلى استغلال الإرث الاستعماري لتقويض النفوذ الغربي في القارة وخارجها. كما رعى الاتحاد السوفيتي برامج تبادل عسكري وثقافي وتعليمي واسعة النطاق عبر إفريقيا، وأقام علاقات مع النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية.

وقتئذ، اعتمدت موسكو بشكل كبير على العلاقات الأمنية والاستخباراتية الوثيقة مع قادة حركات الاستقلال والتحرير الإفريقية . وكان قد خضع رئيسان لجنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري - ثابو مبيكي وجاكوب زوما - إلى تدريب عسكري في الاتحاد السوفيتي كسبيل للتواصل مع المؤتمر الوطني الأفريقي. وتشير اجتماعات – زوما- المتكررة مع – بوتين- إلى أن موسكو

حاولت بشغف إحياء تلك العلاقات التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة.

وكانت روابط الاتحاد السوفيتي بأفريقيا بعيدة كل البعد عن علاقات روسيا الحديثة. قدم السوفييت مساعدة اقتصادية كبيرة ، بما في ذلك البنية التحتية والتنمية الزراعية والتعاون الأمني والتعاون في قطاع الصحة و المساعدة الأمنية لجيوش ما بعد الاستعمار في إفريقيا ، بما في ذلك توفير الأسلحة والمعدات والتدريب والمستشارين ، فضلاً عن تطوير العلاقات الاستخباراتية ، وخلق إرث طويل الأمد من المعدات السوفيتية والثقافة العملياتية في جميع أنحاء إفريقيا. بعض هذه العلاقات قد تجاوزت فترة الحرب الباردة. وتسعى روسيا اليوم إلى إحياء تلك العلاقات القديمة والارتكاز عليه لاستعادة موطئ قدم في إفريقيا.

خلال الحرب الباردة ، فتح الاتحاد السوفيتي أبواب جامعاته للطلاب الأفارقة ، ووسع نطاق الدائرة التعليمية، بجانب التكوين الأكاديمي المحض تمت برمجة التكوين الأيديولوجي بتلقين الماركسية - اللينينية. وكانت جامعة - باتريس لومومبا - في موسكو ، التي سميت على اسم أول رئيس وزراء في زائير والناقد الصريح للغرب - الذي قُتل في انقلاب مدعوم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - نموذجًا للقوة الناعمة السوفيتية لعالم ما بعد الاستعمار.

ورغم أن جاذبية الماركسية اللينينية قد تلاشت، إلا أن سجل الدعم لحركات التحرر الوطني ظل محسوبا لفائدة موسكو وشكل ميزة لا تزال روسيا تتمتع بها في التعامل مع العديد من الشركاء الأفارقة. بجانب ذلك، ظل الروس يقدمون الولايات المتحدة التي تسعى لتعزيز الديمقراطية، كشكل من أشكال الاستعمار الجديد . وهذا الخطاب من الخطابات التي تجذب السياسيين والأنظمة الاستبدادية حيث لا يزال الحكم الديمقراطي هشًا أو يتعرض للهجوم الشرس.

تشكل هذه الروابط الاقتصادية والسياسية والتاريخية والتعليمية والعسكرية والأمنية نقطة انطلاق لإعادة بناء العلاقات مع الدول الأفريقية. ومع أن إرث هذا التواصل السوفييتي لأفريقيا مهم، إلا أنه يذهب إلى حد بعيد. فمع تعثر اقتصادها ، افتقرت روسيا إلى استثمارات في الخارج. كما ظل اهتمام المستثمرين الروس بأفريقيا محدود للغاية ، حيث يركز بشكل أساسي على استخراج الموارد الطبيعية. أما العلاقات الثقافية بين الروس والأفارقة ظلت نادرة.

تعتبر روسيا إفريقيا، اليوم، أداة يمكن من خلالها إضعاف هيمنة الغرب على الحوكمة العالمية ، والعثور على شركاء لرؤيتها لما بعد هيمنة الولايات المتحدة - عالم متعدد الأقطاب - و سبيل لإيجاد فرص اقتصادية للشركات الروسية ، ولا سيما تلك المغلقة أمامها الأسواق الغربية جراء العقوبات.

أما بخصوص الدبلوماسية الروسية، فإن الانتهازية هي سمتها المميزة، وسلوكها في إفريقيا ليس استثناءً. تم تسهيل عودة روسيا إلى إفريقيا في السنوات الأخيرة جزئيًا من خلال تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالقارة في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب. ومن المعلوم أن - جون بولتون- سبق له أن عرض استراتيجية واسعة النطاق لأفريقيا في إحدى خطاباته- تتماشى مع التركيز في استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني على منافسة القوى العظمى ، وسلط الضوء على أهمية احتواء التأثيرات الصينية والروسية في القارة السوداء.

إنشاء عالم متعدد الأقطاب

تلعب إفريقيا دورًا كبيرًا في استراتيجية بوتين، لا سيما في سعي روسيا الطويل الأمد لإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب. وتأكد هذا السعي بوضوح مع البحث الحثيث عن شركاء محتملين في الجهود المبذولة لتخفيف تأثير الولايات المتحدة وحلفائها في الهيئات الدولية. وينطبق الشيء نفسه على الاتحاد الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمات التنمية الأفريقية مثل البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير.

طبعا، تعتبر الأمم المتحدة من أهم ساحات الصراع لمثل هذه الجهود الدبلوماسية الروسية. تمثل إفريقيا حوالي ربع الدول الأعضاء ، مما يساعد على تفسير الدافع وراء الزيارات المتكررة إلى إفريقيا من قبل كبار المسؤولين الروس ، والعديد من "اتفاقيات

الشراكة الاستراتيجية" الموقعة مع البلدان الأفريقية ، وعروض تخفيف ديونها. لقد أثبت تخفيف عبء الديون فعاليتها كأداة مفيدة ، مما يسمح لروسيا بالاعتماد على دعم الشركاء الأفارقة في الأصوات الرئيسية للأمم المتحدة مثل قرار الجمعية العامة 2014 الذي ينتقد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم .فقد صوتت 29 دولة أفريقية ضد ذلك أو امتنعت عن التصويت عليه وستة لم يحضروا للتصويت. كما اعتمدت روسيا أيضًا على شركائها الأفارقة لدعم موقفها بشأن عمليات التصويت الرئيسية في الأمم المتحدة بشأن سوريا وقرار ديسمبر 2018 الذي يدين عسكرة روسيا لشبه جزيرة القرم والبحر الأسود وبحر آزوف. وكان لهذه الدول دور ملفت للنظر، في عرقلة الجهود الدولية لتعزيز حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي من خلال المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة.

يتم تخصيص ثلاث مقاعد بالتناوب لأفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولما شغلت هذه المقاعد كل من جنوب إفريقيا وغينيا الاستوائية وساحل العاج. وفي يناير 2019 ، دخلت روسيا في شراكة مع الدول الثلاثة في مجلس الأمن لإحباط جهود الأمم المتحدة لفحص نتائج الانتخابات المتنازع عليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، على الرغم من نداء من شخصيات معارضة كونغولية لإجراء تحقيق ومشاركة دولية أكبر في النزاع . و في أبريل الموالي ، منعت روسيا و تلك الدول مشروع قرار صاغته المملكة المتحدة لمجلس الأمن دعا إلى وقف إطلاق النار في ليبيا وأدان تصرفات أمير الحرب الليبي خليفة حفتر .كما دعمت روسيا

جهود الدول الثلاثة لعرقلة بيان الأمم المتحدة بشأن الانقلاب في السودان. وساهمت دعوة روسيا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ودعواتها للأفارقة لحل القضايا الأفريقية، في تنامي التآزر فيما بينها.

لطالما احتلت جنوب إفريقيا مكانة خاصة بين الدول الأفريقية التي ظلت روسيا تتودد إليها. كما لعب الاتحاد السوفيتي دورًا حاسمًا خلال الصراع ضد الفصل العنصري وأقام علاقات وثيقة مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والجماعات المسلحة الأخرى. كما زار بوتين جنوب إفريقيا ثلاث مرات منذ عام 2006 ، وأدى الصعود السياسي لجاكوب زوما ، رئيس المخابرات السابق في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ، إلى خلق فترة شهر العسل بين البلدين.

ظل الاتحاد الإفريقي هدفًا مهمًا للتواصل الدبلوماسي والأمني الروسي في إفريقيا وأداة للدبلوماسية الروسية لموازنة النفوذ الأمريكي والأوروبي في إفريقيا. إن دعوة روسيا لحلول حفظ السلام الأفريقية للنزاعات الأفريقية في الاتحاد الأفريقي تدعم دفاعها في الأمم المتحدة عن مبدأ عدم التدخل وأولوية سيادة الدولة، وانتقادها للولايات المتحدة لانتهاكها هذه المبادئ في أماكن أخرى من العالم.

لقد سهّلت مشاركة روسيا في بعثات حفظ السلام الأفريقية أو المهمات التدريبية علاقاتها مع الجيوش الأفريقية وكذلك خدمة

مبيعات الأسلحة. ومع ذلك، فإن مشاركة روسيا الفعلية في عمليات حفظ السلام الأفريقية أصغر مما يُعتقد عمومًا.

وقد سهّل الاتحاد الأفريقي مشاركة روسيا كمراقب في مختلف محادثات السلام الأفريقية. ففي سنة 2019 ، توسطت موسكو في اتفاق سلام بين حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى وجماعات متمردة مسلحة. قدمت سنوات من تنمية الاتحاد الأفريقي لروسيا الشرعية والغطاء السياسي اللازم لدورها في اتفاقية السلام.

استخدام الأدوات العسكرية والأمنية التقليدية

لطالما كانت إفريقيا سوقًا رئيسية لصناعة الأسلحة السوفيتية والروسية ، وتسهل صادرات الأسلحة إلى إفريقيا الجهود الدبلوماسية الأوسع لروسيا لتنمية العلاقات العسكرية والسياسية والأمنية وتوسيع نفوذها في القارة. إنها تجعل من الممكن إقامة علاقات طويلة الأمد والحفاظ عليها مع القادة العسكريين والسياسيين الصاعدين، وتساعدها على التنافس على النفوذ مع الولايات المتحدة وفرنسا والصين.

أما في شمال إفريقيا، ظلت الجزائر الوجهة الأكثر أهمية للأسلحة الروسية المتقدمة. وفقًا لبيانات من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، قامت روسيا بتوريد الأسلحة إلى ثمانية عشر دولة في

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مدى السنوات العشر الماضية: أنغولا ، بوركينا فاسو ، الكاميرون ، تشاد ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، غانا ، غينيا ، كينيا ، مالي ، نيجيريا ، رواندا ، جنوب إفريقيا ، جنوب السودان ، السودان ، أوغندا ، وزامبيا.

وتقدم الأسلحة الروسية الصنع جملة من المزايا للعملاء في البلدان الأفريقية. فهي تميل إلى أن تكون أرخص من نظيراتها الغربية. علما أن العديد من الجيوش الأفريقية تمتلك مخزونات من الحقبة السوفيتية تتوافق مع الأسلحة الروسية الحديثة. كما أنه، غالبًا ما تتضمن عقود الأسلحة الروسية بنودا لتحديث أو إصلاح المعدات التي تعود إلى الحقبة السوفيتية.

تقدم مبيعات الأسلحة الروسية أيضا ميزة إضافية تتمثل في عدم مراعاة شروط حقوق الإنسان. فمثلا لجأت نيجيريا إلى موسكو بعد أن منعت إدارة باراك أوباما مرارًا وتكرارًا شحنات الأسلحة إلى ذلك البلد. فروسيا لا تجعل مبيعات الأسلحة أو التعاون العسكري مرهونًا بالالتزام بالمعايير الديمقراطية ولا تمانع في التعامل مع منتهكي الحقوق.

ولعب المدربون المدنيون والعسكريون الروس المنتسبون إلى مجموعة ـ فاغنر، وهي منظمة شبه عسكرية مرتبطة بوكالة الاستخبارات العسكرية الروسية. وحسب جملة من الخبراء في الشأن الروسي، إن مجموعة – فاغنر- ليست شركة عسكرية

خاصة حقيقية ، بل هي امتداد شبه خاص لمؤسسة الأمن العسكري الروسية ، وتتكون من ما يناهز 5000 مقاتل ، لا يلتزمون بالمعايير الدولية. فقد ورد في جملة من التقارير، أن مجموعة - فاغنر- نشطت أيضًا في ليبيا والسودان وقامت بتدريب القوات السودانية. ونفذ بوتين أنشطته العسكرية والأمنية حصريًا بمساعدة المتعاقدين / المرتزقة.

في الوقت الحالي، يعد التواجد العسكري الروسي في القارة السمراء محدودًا. لكن قبل هجوم بوتين على أكرانيا، أكدت مؤشرات متزايدة على أن موسكو كانت تتطلع إلى الحصول على قواعد بحرية أو لوجستية في شرق إفريقيا يمكنها أن تساعد في دعم العمليات الروسية في أماكن أخرى من المنطقة وبناء منصة لجمع المعلومات الاستخبارية لمراقبة أنشطة القوات الأمريكية أو الصينية أو الفرنسية أو اليابانية . ولم تنجح المناشدات الروسية لجيبوتي لاستضافة قاعدة، لكن –لافروف-، سبق وأعلن عن خطط لبناء مركز لوجستي عسكري في إريتريا.

فمنذ سنة 2014، وقعت روسيا تسعة عشر اتفاقية تعاون عسكري مع دول أفريقية، وتشمل أنشطة مثل تبادل المعلومات، والتعاون في مكافحة الإرهاب، والمبيعات العسكرية، والتدريب الأمني. ومع ذلك، يبدو أن الجزء الأكبر منها يظل رمزيا.

عموما، يؤكد النشاط الدبلوماسي والتجاري والعسكري والأمني في إفريقيا مطالبة روسيا بدور أكبر على الركح العالمي عوض ينحصر في مجرد قوة "إقليمية."

على عكس الاتحاد السوفيتي خلال حقبة ما بعد الاستعمار، ليس في جعبة روسيا أيديولوجية "جذابة" لعرضها على شركائها في إفريقيا. وظلت المعارضة المشتركة لترويج الولايات المتحدة والدول الغربية للديمقراطية مفيدة لروسيا في بناء علاقات مع بعض البلدان في إفريقيا، مثل زيمبابوي أو السودان أو مصر. ومع ذلك ، يبدو أن العديد من هذه العلاقات تسترشد باعتبارات الملاءمة ، لكنها متواضعة في نطاقها نسبيًا - وتقتصر عادةً على مبيعات الأسلحة ، أو شكل من أشكال المساعدة الأمنية ، أو الصفقات التجارية حيث يمكن للشركات الروسية الاستفادة من تقييد الشركات الغربية بسبب عقوبات حكوماتهم. هذا لا يعني أن هذه العلاقات لا يمكن أن تستمر، لكنها مقيدة بحقيقة أن روسيا لا تستطيع أن توفر سوى موارد متواضعة لدعمها.

فقد ظلت روسيا تحرص على إيجاد شركاء في سعيها المستمر منذ عقود لإضعاف قوة الولايات المتحدة وإنشاء عالم متعدد الأقطاب. وهي تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات ، لا سيما الإعفاء من الديون ومبيعات الأسلحة ، لكسب الأصوات في الهيئات الدولية

الرئيسية ولعب دور مفسد للولايات المتحدة أو حلفائها في القضايا الدولية الرئيسية.

استراتيجية روسيا لتوسيع نفوذها في إفريقيا

تُعد إفريقيا هدفًا جذابًا لاستراتيجية روسيا لإنشاء نظام دولي ما بعد ليبرالي ، حيث تعمل التكتيكات غير التقليدية على تقويض الحكم الديمقراطي وتوسيع نفوذ موسكو العالمي. ويبدو أن موسكو تسبح ضد التيار العام السائد الآن عالميا، وهي مفارقة غريبة جدا باعتبار أن الخلفية الأيديولوجية التاريخية لم تكن لتسمح أي تحالف أو تقارب مع أنظمة غير شعبية.

لقد وسعت روسيا نفوذها في إفريقيا في السنوات الأخيرة، أكثر من أي جهة أخرى في العالم. من تدخلها العسكري في ليبيا وتعزيز العلاقات مع مصر والجزائر في شمال إفريقيا إلى دعمها للحكومات العسكرية في مالي والسودان ، وحل محل فرنسا كشريك دولي رئيسي في جمهورية إفريقيا الوسطى) ، والتواصل العدواني

عبر الجنوب. فالظاهر أن روسيا تعمل على تغيير مشهد الحكم والأمن في القارة. كما تسعى لتوسيع نفوذها في إفريقيا ولم يقدم إلا أقل من 1٪ فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا.

أهداف روسيا الاستراتيجية

في أعقاب ضمها لشبه جزيرة القرم وغاراتها على شرق أوكرانيا ، بدأت الصورة تتضح، وقد اعتبر البعض أن اهتمام موسكو بأفريقيا عمومًا هدف انتهازي فحسب ، تسعى من ورائه إلى التهرب، أو على الأقل التخفيف، من العزلة الدولية وضع يدها على الموارد الطبيعية لأفريقيا. وقد يكون هذا التوصيف يغفل الأبعاد الاستراتيجية لاهتمام روسيا بالقارة السوداء.

فمن خلال ترسيخ مكانتها كوسيط قوي في ليبيا ، في الجانب الجنوبي لحلف الناتو ، اكتسبت روسيا منفذا بحريًا إلى الموانئ الرئيسية و القرب من احتياطيات الهيدروكربونية في شرق البحر الأبيض المتوسط. وهذا سيوفر نفوذًا لروسيا بخصوص الخناق البحري في قناة السويس ومضيق باب المندب الذي تستأثر بما نسبته 30٪ من حركية الحاويات العالمية. وإن تم ذلك، فسوف يساهم في تعزيز صورة روسيا كقوة عظمى يجب أن تؤخذ مصالحها في الاعتبار في منطقة لم يكن لها تاريخياً وجود كبير فيها.

كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أضحى واضحًا بشأن رغبته في إحلال نظام دولي جديد، نظام - ما بعد ليبرالي - يقر بنماذج الحكم الأخرى غير الديمقراطية. وتمثل أفريقيا ، بممثليها البالغ عددهم 54 في الأمم المتحدة ، هدفًا جذابًا لجهد روسيا لبلوغ مسعاها : الابتعاد عن النظام الدولي القائم على استمداد الشرعية من المواطنين دعم احترام حقوق الإنسان ، و بطبيعة الحال ، هذا ما يخدم مصلحة روسيا.

الاعتماد على التكتيكات غير التقليدية

تعتمد موسكو على وسائل غير تقليدية، وتسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

فقد وظفت روسيا مرتزقة في 10 دول إفريقية على الأقل ونظمت حملات تضليل ومخططات للتدخل في الانتخابات وأبرمت صفقات أسلحة مقابل موارد طبيعية في دول أخرى لتعزيز طموحاتها. وتقوم روسيا بتوسيع نفوذها، من خلال هذه التكتيكات "غير الرسمية" وغير القانونية في العرف الدولي في كثير من الأحيان، بدل الطرق المتعارف عليها بين دول العالم، كالعلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو الأمنية التقليدية.

وكثيرًا ما تُستخدم هذه الأدوات كجزء رئيسي من استراتيجية تعاون موسكو مع النخبة مقابل اكتساب روسيا النفوذ من خلال توفير الدعم الأمني والسياسي للقادة الأفارقة المعزولين شعبيا أو الأنظمة الضعيفة.

وهذا ما حدث بالضبط مع الرئيس "فوستين أرشانج تواديرا" ، الذي فتح أبواب بلاده للمدربين العسكريين الروس في سنة 2018 للمساعدة في استقرار جمهورية إفريقيا الوسطى والتصدي للمتمردة الذين سيطروا على أجزاء من البلاد. وأرسلت روسيا 400 من المرتزقة مع مجموعة "فاغنر" ،سيئة السمعة، أثناء التفاوض على التنازل عن حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. ثم جلبت روسيا أسلحة لدعم قوات الأمن في جمهورية إفريقيا الوسطى أثناء تأمين مناجم الذهب والماس الرئيسية في الشمال ، والتي يقال إن عائداتها تذهب إلى "فاغنر". وعندما كان "تواديرا" يسعى لإعادة انتخابه في ديسمبر 2020 ، لعبت روسيا دورًا مهما في تأمين نتيجة إيجابية ، مدعومة بحملة إعلامية قوية مؤيدة للرئيس و لروسيا. لا يزال ما يقدر بنحو 2300 من مرتزقة "فاغنر" يدعمون الرئيس، وهم الذين اتهموا بارتكاب عمليات قتل خارج القانون والاغتصاب والتعذيب والاحتجاز التعسفي.

وهناك أكثر من 10 زعيم إفريقي آخر مدينون بالفضل لـ "بوتين" في تعزيز قبضتهم على السلطة و الاستناد دعم راعي

دولي رئيسي. من هذه الدول، غينيا ومالي ومدغشقر والسودان وجمهورية الكونغو.

مفارقات استراتيجية "بوتين"

تدخل روسيا في إفريقيا مبني أيضًا على تناقض صارخ

إن انخراط روسيا في إفريقيا جدير بالملاحظة بسبب مفارقاته. بينما تسعى موسكو جاهدة لأن يُنظر إليها على أنها قوة عظمى ، فإنها تكتسب الكثير من نفوذها من خلال أدوات غير رسمية وغير متكافئة. هذا النهج أقل تكلفة بكثير ويتجنب الحاجة إلى بناء شراكات دبلوماسية واقتصادية وأمنية طويلة الأمد.

ومن المفارقات الأخرى أن روسيا تستخدم العمليات الديمقراطية، مثل الانتخابات ومنصات الاتصالات العامة ووسائل الإعلام ، لتقويض الديمقراطية. من خلال تدخلها الانتخابي والمعلومات المضللة ، التي تهدف غالبًا إلى الديمقراطية وإظهار سلبياتها وعدم فعاليتها، تقوم روسيا بالمساومة على السيادة الأفريقية لهندسة نتائج أفضل، وذلك عن بعد، من "الكرملين". ويُنظر إلى المرشحين الذين وصلوا إلى السلطة من خلال قشرة العمليات الانتخابية الديمقراطية بدورهم على أنهم شرعيون.

إن تدخل روسيا في إفريقيا مبني أيضًا على تناقض صارخ: إن "الصادرات" الروسية الرئيسية التي يتعين على موسكو تقديمها هي "المرتزقة والمعلومات المضللة والأسلحة " مقابل الموارد الطبيعية والقادة غير المسنودين شعبيا وغير الخاضعين للمساءلة. وهذه كلها، عوامل تزعزع الاستقرار في القارة بطبيعتها. ويبدو هذا وكأنه احتمال خاسر على الأمد الطويل. ومع ذلك ، إذا أخذ المرء في الاعتبار أهداف "بوتين" الاستراتيجية - توسيع النفوذ ، الموقف الجيوستراتيجي ، تعزيز نظام دولي ما بعد ليبرالي – فقد تبدو موسكو رابحة. وهذا بكل بساطة، لأن عدم الاستقرار الأفريقي هو المرغوب فيه من طرف "الكرملين" أحد العوامل الخارجية لتمكين روسيا من المشاركة في لعبة القوة على الصعيد الدولي كلاعب أساسي لا غنى عنه.

لقد تمكنت روسيا من توسيع نفوذها بسرعة في إفريقيا لأنها تشكل بيئة متساهلة، إذ أن جملة القادة الأفارقة يرحبون، بكل أريحية، بالتدخلات غير التقليدية لموسكو ، حتى لو كانت تلك التدخلات وخيمة على السكان بشكل عام.

ومن المتوقع أن تواصل روسيا هذه الاستراتيجية لأن موسكو لا تتحمل تكاليف سياسية أو اقتصادية على أفعالها . وبالتالي ، سيتطلب كبح نشاط روسيا المزعزع للاستقرار في إفريقيا فرض عقوبات أكثر صرامة على الجهات الروسية المشاركة وكذلك على الشبكات المالية التي تدعمها. يجب أيضا فضح القادة الأفارقة

المتواطئون الذين يدوسون على الصالح العام لبلدانهم وحقوق المواطنين من أجل مصلحتهم الشخصية والسياسية.

ويمكن للفاعلين الديمقراطيين الدوليين تضخيم التكاليف على موسكو والمستنجدين بها من قادة أفارقة من خلال تحفيز الشرعية وإقامة شراكات دبلوماسية واقتصادية وأمنية أعمق وباستمرار مع البلدان المحترمة للشرعية ومعاقبة أولئك الذين يتلاعبون بالعمليات الديمقراطية للقيام بذلك. وهذا يعني أيضًا تعزيز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الأفريقي ومساندتها دوليا، حتى يتمكن الشعب من مساءلة قادته بشكل أفضل. وعندما يحتج الأفارقة على الانتخابات المسروقة أو المزيفة، والمساحة الديمقراطية المحدودة، والافتقار إلى الشفافية في تعامل قادتهم مع القوى الأجنبية، وجب على الفاعلين الديمقراطيين الدوليين دعمهم دبلوماسياً وغير ذلك من سبل الدعم.

لسحب البساط من تحت أقدام بوتين في إفريقيا، يبدو أن أحسن السبل يكمن حاليا في تعزيز النظام الدولي القائم على قواعد القانون الدولي ودعم الديمقراطية والمساءلة و احترام حقوق الإنسان. وهذ ميدان لا يمكن لروسيا المنافسة فيها على الصعيد العالمي.

إفريقيا والاعتداء الروسي على أوكرانيا:
عواقب وعبر وتداعيات استراتيجية

يعد غزو أوكرانيا بمثابة جرس إنذار لتداعيات محاولات روسيا لتصدير نموذج الحكم الخاص بها إلى إفريقيا - بما له من عواقب وخيمة على السيادة الإفريقية والاستقرار.

لقد بدا بجلاء أن الهدف الرئيسي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين من اعتدائه السافر على أوكرانيا هو إقامة نظام دمية خاضعا له ويكون مذعنًا كليا لمصالح موسكو. وهذا ليس بالأمر الجديد، لأن هذا ما سعى إليه بوتين في إفريقيا وبعض الدول العربية. اعتمدت روسيا نفس النهج الذي نهجته في إفريقيا في السنوات الأخيرة. لذا اعتبر جمهور من الباحثين أن غزو أوكرانيا هو بمثابة ناقوس إنذار لتداعيات محاولات روسيا لتصدير نموذج حكم، يناسبها ويتماشى مع مصالحها الآنية والاستراتيجية، إلى جملة من البلدان الإفريقية ، وهذا حسبان عواقب هذا الاختيار على الأمن والاستقرار في العالم.

هذه هي استراتيجية بوتين التي قادت كل تحركاته في أي مكان تواجد به . لقد دعمت روسيا وكلاء لها في ليبيا وجمهورية إفريقيا

الوسطى ومالي والسودان. هذا وعينها على بلدان إفريقية أخرى يعاني قادتها من الضعف أمام شعوبهم. مختلف هذه البلدان خضعت للأوليات كما يراها بوتين . وظل نهج بوتين في إفريقيا وبعض الدول العربية واحدا، دفع النخبة الحاكمة إلى التعاون بكل الوسائل لخدمة الأهداف الاستراتيجية لروسيا بشكل فعال. ولعل أول ما سعى بوتين إلى تحقيقه، وتشمل هذه، الحصول على موطئ قدم في جنوب البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ووضع روسيا في وضع يمكنها من تهديد الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي وتضييق الخناق على مسارات الشحن الدولي. وبالتالي، إثبات مكانة روسيا كقوة عظمى يتعين مراعاة مصالحها في كل منطقة من مناطق العالم وإزاحة النفوذ الغربي. ولم يكن أمام بوتين إلا تقويض سبل دعم الديمقراطية.

وقد اتضح هذا النهج بجلاء عندما استخدمت روسيا – في أغلب الأحيان - أدوات وأساليب خارجة عن القانون لتحقيق أهدافها في القارة. فنشرت روسيا مرتزقة، وشنت حملات تضليل، وتدخلت في الانتخابات، وقايضت السلاح بالموارد. وهذا سبيل، يجعل التكاليف منخفضة و عائدات روسيا مرتفعة مع العائد توسيع نفوذها في إفريقيا بشكل أسرع. ولم يكن ليتحقق هذا دون أنظمة استبدادية. ومن المعلوم أن جملة من القادة الأفارقة مستعدون للسير على هذا المسار اعتبارا لعدائهم البين للتطلعات الديمقراطية التي لطالما سعت إليها الشعوب ولم تلق إلا القمع والتنكيل.

فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين العدوان الروسي لم يحصل إلا على صوت واحد معارض فقط وهو صوت إريتريا. وفي المجموع، صوتت 28 دولة من أصل 45 في إفريقيا لإدانة الغزو الروسي، وامتنعت 17 دولة عن التصويت. إن الدول الإفريقية التي امتنعت عن التصويت أو التي لم تصوت فعلت ذلك لأسباب مختلفة. وكانت الدول غير المدينة لروسيا هي تلك التي يحكمها قادة أفارقة نجح بوتين في استقطابهم. وكلهم فاقدين للشرعية الشعبية ويعتمدون على المرتزقة ودعم موسكو السياسي لاستمرار في المسك بالسلطة. في حين أن الدول الأخرى التي لم تقف في صف روسيا، قامت بذلك لأسباب تتعلق بعدم الانحياز.

أما الفئة الثانية من الدول التي امتنعت عن التصويت أو لم تصوت فتشمل تلك التي لها قادة تربطهم علاقات رعاية مع روسيا. يستفيد من هم في السلطة في الجزائر وأنغولا وبوروندي وغينيا الاستوائية ومدغشقر وموزمبيق وجنوب السودان وأوغندا وزيمبابوي من الأسلحة الروسية أو التضليل الروسي أو الغطاء السياسي الروسي المتوفر لهم. وعلاوةً على ذلك، لا يهتم هؤلاء القادة بالعمليات الديمقراطية التي قد تهدد سيطرتهم على السلطة. من المرجح أن الدول الأخرى التي امتنعت عن التصويت أو لم تصوت فعلت ذلك لأسباب أيديولوجية متجذرة في تقاليدهم المتمثلة في عدم الانحياز. وتشمل هذه الدول المغرب وناميبيا والسنغال وجنوب إفريقيا. في حين أنهم قد يحتفظون بعلاقات مع موسكو، إلا

أنهم مرعوبون من الإجراءات الإمبريالية الروسية. إلى حد كبير، فهم يدعمون التمسك بالقانون الدولي للحفاظ على السلام والأمن.

اعتبارا للوضع الذي توجد فيه روسيا، فمن المتوقع أن تصعد حملة نفوذها في إفريقيا توقا لتخفيف عزلتها الدولية في أعقاب غزو أوكرانيا.

ولم يفت المتتبعون أن جل تدخلات روسيا في إفريقيا استهدفت تقويض الديمقراطية عبر سيطرة النخبة. ولعل أبز مثال حالة جمهورية إفريقيا الوسطى. فقد تم إحضار المرتزقة الروس من مجموعة فاغنر- سيئة السمعة - ظاهريًا إلى جمهورية إفريقيا الوسطى في سنة 2018 للمساعدة على استقرار الحكومة المحاصرة للرئيس فوستين أرشانج تواديرا ، في حين اتجه اهتمامهم بالأساس نحو السيطرة على مناجم الماس والذهب في شمال البلاد وتحذير قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للابتعاد عن منطقة التواجد الروسي. وبينما يشار علنيا إلى مجموعة فاغنر كمقاولين عسكريين كمؤسسة من القطاع الخاص ، فإنها في الواقع تشكل أحد فروع وكالة المخابرات الروسية .GRU- وهذا سبيل لتمكين موسكو من التخلص من المسؤولية اتجاه التجاوزات وجرائم القتل خارج القانون وعلى هامش نطاق القضاء و جرائم الاغتصاب والتعذيب والاحتجاز التعسفي. لقد وفر نشر عناصر فاغنر تواجد موسكو في أماكن كان لها فيها تاريخياً حضورا ضئيلا. وتعمل قوات فاغنر أيضًا كحرس رئاسي. وق تم التخلص من سياسيي

جمهورية إفريقيا الوسطى الذين احتجوا على النفوذ الروسي الهائل ، بمن فيهم وزير الخارجية السابق تشارلز أرميل دوبان ، وكلهم أُقيلوا. كما تم اغتيال ثلاثة صحفيين استقصائيين روسيين حاولوا التنقيب بغية الحصول على مزيد من التفاصيل بخصوص أنشطة فاغنر في جمهورية إفريقيا الوسطى في سنة 2018.

إن النهج الذي تتبعه روسيا قد يتلخص في الانقضاض لتوفير دعم أمني لزعيم معزول شعبيا، وهذا ما تأكد في سوريا وشرق أوكرانيا وليبيا وفي جمهورية إفريقيا الوسطى حيث تزامنت هذه الخطوة مع تعيين الروسي ، فاليري زاخاروف ، مستشارًا للأمن القومي لرئيس إفريقيا الوسطى. تعمل قوات فاغنر أيضًا كحرس رئاسي. كما تمت إقالة سياسيي جمهورية إفريقيا الوسطى الذين احتجوا على النفوذ الروسي الهائل، بمن فيهم وزير الخارجية السابق تشارلز أرميل دوبان قيلوا. وتم اغتيال ثلاثة صحفيين استقصائيين روسيين كانوا يحاولون الحصول على مزيد من التفاصيل عن أنشطة فاغنر في جمهورية إفريقيا الوسطى في عام 2018. وقد اعتبر رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى أحيانًا بيدقا للروس الذين عملوا بنشاط لإعادة انتخابه في ديسمبر 2020 ، بعد ألقوا بثقلهم في العملية الانتخابية بأكملها، إذ قاموا بتمويل حملته بسخاء ، كما قاموا برعاية الحملات الإعلامية المروج لنجاحات الرئيس (والترويج للدور الإيجابي لروسيا في البلاد. وما حالة جمهورية إفريقيا الوسطى إلا واحدة من حالات الاختراق الروسي لإفريقيا.

الأهداف

كثيرا ما نعت انخراط روسيا في إفريقيا بانخراط انتهازي. لبوتين أهداف، ويعتبر أن النظام الديمقراطي ليس سوى واحد ضمن أنظمة حكم قابلة للتطبيق والاعتماد. ويتصور بوتين أن النظام الدولي الحالي يجب أن يتغير، ويسعى إلى الانتقال من نظام دولي قائم على القواعد إلى نظام محدد من خلال العلاقات التبادلية بين القادة. على هذا النحو ، فإن رؤية بوتين ليست نظامًا دوليًا جديدًا كعودة إلى نموذج عدم التدخل في القرن التاسع عشر غير المرتبط بالإجراءات الدولية. ففلاديمير بوتين يرى أن النظام الدولي الليبرالي قد عفا عليه الزمن، وعليه وجب تعويضه بنظام مغاير متعدد الأقطاب، إن على صعيد الحقوق السياسية أو حقوق الإنسان.

يبدو أن رؤية بوتين للعالم يحكمها خوف رهيب من الثورات الشعبية التي تجتاح الحكومات الاستبدادية الراسخة منذ فترة طويلة ، بما في ذلك الحركات الشعبية من أجل الديمقراطية التي ترسخت في أوكرانيا وبيلاروسيا المجاورتين. يسعى بوتين، بالأساس، إلى إضعاف أي زخم يمكن أن يشتعل في موسكو. وهكذا يأمل إلى بديل عن نظام دولي ليبرالي، محاولا إثبات صحة أشكال الحكم الأخرى غير الديمقراطية باعتبارها مرغوب فيها وشرعية على حد سواء.

في واقع الأمر، إن رغبة بوتين الحقيقية ، هي تحقيق التقليل من النظام الدولي الليبرالي لفسح المجال للجهات غير الديمقراطية الفاعلة في الركح الدولي مثل روسيا ، والتي يمكنها التنافس بشكل أفضل على النفوذ في ساحة يكون فيها التمسك بمعايير حقوق الإنسان والشفافية والالتزام بسيادة القانون أمرًا اختياريًا وليس إلزاميا.

الاستراتيجيات المعتمدة

للتأثير على بيئة الحكم في إفريقيا، تمارس موسكو أشكالاً مختلفة. وكلها تتمحور حول نوع من التعاون على مستوى النخبة. لكنها تستخدم تعاون النخبة كأداة غير متكافئة، وتتوافق جيدًا مع الموارد المتواضعة نسبيًا التي تجلبها روسيا إلى ارتباطاتها بأفريقيا. فهي لا تتطلب استثمارات طويلة الأمد وإرساء قاعدة علاقات عبر قطاعات متعددة من المصالح المشتركة، كما هو الأمر في العلاقات الثنائية التقليدية. و بدلاً عن ذلك، تسعى موسكو، ببساطة، إلى القدرة على التأثير على القادة الفرديين في قمة هيكل السلطة الهرمي، دون أدنى اهتمام بالسند الشعبي.

إن النموذج الأكثر شيوعًا من أشكال التعاون الذي يفضله بوتين، ينطوي على مزيج من دعم فاغنر أو الدعم السياسي للقادة الأفارقة المحاصرين شعبيا مع إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى ، استخدمت روسيا هذا النهج لتعزيز نفوذها مع - دينيس ساسو نغيسو- في جمهورية الكونغو ، وعلي بونغو في الغابون ، وفيليبي نيوسي في موزمبيق ، وأندري راجولينا في مدغشقر ، وإيمرسون منان جاجوا في زيمبابوي ، وسلفا كير في جنوب السودان ، وألفا كوندي في غينيا، من بين دول أخرى.

ببساطة، تدعم روسيا في بعض الأحيان، البديل غير الديمقراطي. ففي ليبيا ، تحاول تنصيب أمير الحرب الليبي - خليفة حفتر- كرجل قوي جديد لمنح بوتين وضع قدمه ،لأول مرة، على أرض في شرق البحر المتوسط. وقد قيل أن انقلاب العقيد -أسيمي غويتا- الذي أزاح حكومة مالي المنتخبة ديمقراطيًا في أغسطس 2020 ، كان مخططًا له في روسيا حيث شارك أفراد من الجيش المالي في تدريب مطول. وتجري الآن مناقشة صفقة لإرسال قوات فاغنر إلى مالي. وفي السودان ، ورد أن روسيا حثت القادة العسكريين على مقاومة الانتقال المزمع إلى الحكم المدني. وهكذا تسعى موسكو إلى إحلال أنظمة أخرى محل الأعراف الديمقراطية في القارة الإفريقية.

كما تنشط روسيا أيضًا في التدخل في الانتخابات في إفريقيا، وعادةً عبر رسائل سرية داعمة لمرشح مفضل لها إلى جانب تمثيلات غير مواتية لمرشحي المعارضة ، ونشر أرقام استطلاعية ، إذا كانت مشكوك فيها ، إلى وسائل الإعلام ، وتأييد غير مؤهل -

وفي الوقت المناسب - لنتائج الانتخابات من قبل منظمة مراقبة الانتخابات الزائفة ، مثل جمعية البحوث الحرة والتعاون الدولي. وقد تأكد اعتماد هذه الأساليب في انتخابات مدغشقر وموزمبيق وزيمبابوي. وكانت المعلومات المضللة دعامة أساسية أخرى للمشاركة الروسية في إفريقيا - والجهود المبذولة لتقويض العمليات الديمقراطية. بالإضافة إلى الحملات التي تدعم مرشحين محددين، بذلت روسيا جهودًا أوسع في مجال دعم الرسائل والدراسات المنتقدة للديمقراطية. وتدور موضوعاتها، أساسا، حول عدم فعالية الديمقراطية وضعفها ، وعدم جدوى دعم أي مرشح ، مع اللعب بإشكالية المقايضة بين الديمقراطية والأمن.

في الحالات التي تتمتع فيها روسيا بالفعل بعلاقة مميزة مع الحاكم، تمتلك موسكو حافزًا قويًا لإدامة فترة زبائنها في السلطة. مثال دعم محاولة -ألفا كوندي - لولاية ثالثة محظورة دستوريًا في غينيا في سنة 2020.

العواقب

إن استراتيجية موسكو في القارة الإفريقية تستلزم نظام حكم الأقلية ، وغياب الشفافية ، واستمرار المحسوبية مع وسائل محدودة للمشاركة الشعبية أو المساءلة. يتوافق هذا المسعى مع استراتيجية التعاون التي تركز على النخبة في موسكو ، مما يوفر لروسيا تأثيرًا

هائلًا على الرغم من القطاع الخاص الهامشي نسبيًا وضعف البنية التحتية و الاستثمار التنموي.

إن أقل من عشرة من أصل 54 دولة أفريقية تسمح بالمنافسة السياسية الحق والمشاركة الشعبية وحماية الحريات المدنية والحقوق السياسية. وفي السنوات الأخيرة، تزايد تجاهل حدود المدة في المنصب والمزيد من تمديد فترات الحكم.

إن عدم القدرة على التخلص من إرث حكم الرجل القوي في إفريقيا يفسر بشكل جلي تعطيل مسار التنمية الديمقراطية بل كبحه مدى العقد الماضي. ومن الواضح أن الهياكل السياسية المهيمنة القائمة على المحسوبية والضعيفة مؤسسياً في إفريقيا، قد ساهمت في قبول استراتيجية التعاون القائمة على النخبة في روسيا، وبدت كاستراتيجية فعالة، وهذا لأن هناك تواطؤًا نشطًا من جانب القادة الأفارقة الذين يبيعون مصالح مواطنيهم من أجل إقامة علاقات بين الروس والنحب العميلة الحاكمة. وتظل الشعوب الخاسرة الأكبر في هكذا صفقات، المعطلة للمسار الديمقراطي.

والجدير بالذكر أن 22 دولة إفريقية غنية بالموارد الطبيعية، من أصل، 28 قامت بتعديل القوانين التي تحكم قطاع النفط والغاز والتعدين لجعلها أكثر شفافية. ومع ذلك ، لا يزال هناك مجال كبير للنقص في التنفيذ والإنفاذ. وهذا ما يساهم في إضعاف الشفافية والمساءلة.

ومما يشجع على بقاء الحال على ما هو عليه في البلدان الإفريقية، منح جميع الحكومات الأفريقية مستويات متساوية من الاعتراف الدبلوماسي ، بغض النظر عن الطريقة التي وصلوا بها إلى السلطة أو حافظوا عليها ، وهذا يساهم في التقليل من الديمقراطية ، وهو ما يدعم مجرد ادعاء بالعمليات الديمقراطية. هذا هو واقع الحال، بشكل خاص، عندما يكون المصدر الرئيسي لدعم هؤلاء القادة، قوة استبدادية أجنبية مثل نظام بوتين حاليا.

وختاما، لقد اكتسبت روسيا نفوذاً كبيراً في إفريقيا في السنوات الأخيرة من خلال استراتيجيتها للسيطرة على النخبة. وقد ساهم ذلك في عرقلة المسار الديمقراطي وإحباط تطلعات الشعوب الإفريقية. في هذه العملية ، أحرزت روسيا تقدمًا في إعادة تشكيل معايير الحكم في إفريقيا بما يتماشى مع رؤية فلاديمير بوتين لنظام عالمي ما بعد ليبرالي. ومن الممكن توقع استمرار الجهود الروسية لاستمالة القادة الأفارقة غير المستندين على دعم شعبي فعلي.

هل أضحى بوتين عبئًا على النخبة الروسية؟

لا محالة أن الهشاشة المتزايدة لقيادة بوتين وتعثراتها ستجعل النخبة الروسية أكثر انقسامًا وأكثر استقلالية ربما ، ولو أن هذا لا يعني أن الانقلاب عليه وارد في جدول الأعمال.

ظهر واقع سياسي جديد في روسيا نتيجة الاضطرابات الداخلية التي سببتها الحرب ضد أوكرانيا. وهذه ليست نقطة التحول الوحيدة في نظام بوتين: فهناك أمثلة أخرى منها ضم شبه جزيرة القرم في 2014 وتسميم زعيم المعارضة "أليكسي نافالني" في 2020 (1). ويبدو أن نظام بوتين احتضن جملة من القرارات التاريخية في أحشائه سابقا وبدأ يتحرك على ضوئها بالتدريج كلما نضجت. وعلى النقيض من ذلك ، فاجأت الحرب المعلنة ضد أكرانيا النخب الروسية ، وزاد الطين بلة بعجز بوتين عن وضع نهاية سريعة ومنتصرة لها ساهم ، بشكل جذري، في تغيير طبيعة وآفاق صيرورة السياسات الروسية الداخلية.

(1) - أليكسي أناتولييفيتش نافالني"، محام وناشط سياسي روسي. منذ 2009، اكتسب شهرة في روسيا، كناقد للفساد، ومعارض للرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وهو زعيم حزب التحالف الشعبي. في 20 غشت 2020، وبينما كان يستقل طائرة من سيبيريا إلى موسكو، فقد وعيه واضطرت الطائرة للهبوط حيث نقل إلى مستشفى الطوارئ بمدينة "أومسك

الروسية"، وتحدثت ناطقة باسمه عن شبهة تسمم تعرض لها. وأعلن مسؤول أميركي كبير أن "أجهزة الاستخبارات خلصت بثقة عالية إلى أن ضباطا في أجهزة الأمن الروسية استخدموا مادة سامة للأعصاب تعرف بـ "نوفيتشوك" لتسميم زعيم المعارضة الروسية.

لأول مرة في عهده - الذي دام ربع قرن تقريبًا - اتخذ الرئيس قرارًا استراتيجيًا جذريًا بالكامل تقريبًا بمفرده. وبغض النظر عن مدى ولاء النخب الروسية ، وعن مدى استعدادهم لمشاركة منطق بوتين ، أو على الأقل للاستسلام له ، فإن هذا لا يغير حقيقة أن الحرب فرضت عليهم دون أي نقاش أو استعداد.

وبعد أن تلقت الصدمة، بدأت النخبة الروسية تدريجيًا في قبول الواقع الحال الجديد ، ومحاولة التكيف معه، والوعي بحتمية اليأس المطلق للوضع على صعيد الأمد الطويل. إن انتعاش دعم بوتين - الناجم جزئيًا عن الشعور بالظلم الحاد بفعل تعامل الغرب والضرر الحاصل للنظام المالي الروسي ، فسح المجال لليأس وعدم الفهم بشأن قدرة الدولة على العودة إلى المسار الصحيح. إن الطريقة التي تم بها اتخاذ القرار الجسيم حقًا - والذي استند على حسابات خاطئة وأخطاء في التقدير - لم تهز سلطة بوتين فحسب ؛ بل أثارت مخاوف عميقة ملحوظة حول كيفية تعامل الرئيس بوتين مستقبلا.

بإطلاق العنان للحرب ضد أكرانيا وعدم قدرته على الفوز بها في الأسابيع القليلة الأولى ووضع العالم أمام الأمر الواقع ، خيب بوتين آمال، سواء أولئك الذين رأوا أن هذه الحرب خطأ فادح أو

أولئك الذين يعتقدون أن النظام لم يكن قاسياً أو حازماً بما فيه الكفاية. ويبدو أنه يوجد الآن إجماع غير معلن على الموقف مفاده إما كان يجب كسب الحرب على الفور باستخدام جميع الوسائل المتاحة ، أو عدم بدئها أصلا.

واليوم ، يبدو للكثيرين في دواليب السلطة أن بوتين قام بقضم ما لا يستطيع مضغه وبلعه ، ومن ثم لم يكن سديدا وحازمًا بما يكفي في رؤيته المهترئة. هكذا وجد الرئيس "بوتين" نفسه عالقا بين المطرقة والسندان من حيث لم يحتسب: إن إنهاء الحرب ليس خيارا - سيُنظر إليه على أنه هزيمة مفضوحة لروسيا- وفي نفس الوقت لا يستطيع أن يحضر نفسه لإنهائها مرة واحدة وإلى الأبد.

هناك جدال حول مدى قدرة روسيا حقًا على إنهاء الحرب ، باستخدام الموارد المتاحة والقدرات العسكرية التي في حوزتها ، لكن وجب الأخذ في الحسبان الحالة النفسية والشعورية والمزاجية السائدة في صفوف النخبة ، وهذا من شأنه عدم تسهيل التضامن بين النخبة والرئيس، كما يساهم في تآكل قاعدة دعمه وهشاشتها بشكل متزايد.

علما أن احتمالات الانقلاب على "بوتين" منخفضة للغاية ولم يظهر أي مؤشر لها ، إن مشاعر عدم الجدوى واليأس تسير جنبًا إلى جنب مع حالة من الشلل السياسي في روسيا حاليا، فحتى من

يفكر في نظرة بديلة للوضع (سواء لصالح السلام أو المزيد من الحرب) ، فإنهم يظلون عاجزين سياسيًا، لأن آليات اتخاذ إجراءات سياسية قد تم تدميرها في نظام "بوتين" السائد حاليا.

إن النخبة الروسية مشتتة، كل يخشى على مستقبله، ويعيش في خوف دائم من الإدانة والاتهام بالخيانة العظمى. وفي ظل هذا الوضع القاتم يظل " بوتين الضامن الوحيد للاستقرار" - على الرغم من اختفاء أي استقرار منذ فترة طويلة – وهذا لغياب آليات سياسية طبيعية لحل النزاعات في صفوف النخبة بروسيا.

فهناك جملة من المؤشرات تفيد أن روسيا، تحيى "وضعا ملغما كامنا"، فالأجهزة الأمنية - "سيلوفيكي - - siloviki "تخشى من انتقام الليبراليين. ويخشى "التكنوقراط الروس" موجة القمع الشرس. أما الشركات الكبرى، فتخشى إعادة "سوفييت-the re- Sovietization-الاقتصاد. هذا في وقت، لا يزال الكثير من الروس يعتقدون أن "بوتين" وحده الآن القادر على حمايتهم من تلك المخاطر وتجنب الاضطرابات الاجتماعية أو الانقسامات الداخلية المدمرة.

لكل هذه الأسباب، يرى الكثير من المحللين، لا يمكن معالجة الشلل السياسي - الذي تعيشه اليوم روسيا – بالغضب المستطير الواسع، ولا بالعقوبات الغربية، ولا بافتعال أزمة مالية واقتصادية.

ويذهب بعضهم إلى أبعد من هذا، إذ يعتقدون أن النتيجة المباشرة لهذه الإجراءات تمنع النخب ، التي تعتمد بشكل كبير على بوتين ، من الانخراط في السياسة فعليا.

إن تدهور القيادة السياسية للرئيس بوتين- أول ما تعنيه- تعني وجوب تغيير النخبة الروسية. إن سوء تقدير الرئيس للمخاطر التي تتعرض لها الصناعة والبنوك والطاقة الروسية ، وعدم الكفاءة في الشؤون المالية والاقتصادية - والتي تتكاثر بفعل انعدام الثقة في محيطه المقرب وفي الخبراء - قد يؤدي إلى قرارات متأخرة جدا وغير سليمة.

هناك أمر شبه أكيد اليوم، كاد أن يكون إجماع المحللين السياسيين والاقتصاديين عبر المعالم على القناعة القائلة بأن قيادة الدولة الروسية غير قادرة على التقييم المناسب والسديد لتداعيات الحرب وإدارة المخاطر بشكل فعال.

لقد خلق بوتين وضعاً لم يكن مستعداً له ولا يعرف اليوم كيفية التعامل معه ، في حين أن نظام القوة الروسي الذي بناه ، تم تشييده بطريقة تمنع صنع القرار أو اتخاذ قرارات فعالة بشكل جماعي ومتوازن.

في ظل كل هذه التحولات والمستجدات، يبدو أن النخب الروسية في حالة تخبط في سعيها لفهم وإدراك "طبيعة هذا الواقع الجديد". ويتطلب هذا التحول بعض الوقت، وذات الوقت إن الهشاشة المتزايدة لقيادة بوتين ستؤدي إلى زيادة الصراعات بين النخب ، مما سيساعدها لامحالة لتكون أكثر حزماً وإلحاحا في الدفاع عن مصالحها.

لكن ستظل هناك معضلة:

في هذا الوقت يتوجب على النظام الروسي القائم تعلم كيفية البقاء، بينما يتلاشى زعيمه القوي بفعل قراراته. وقد تم تطهير الساحة السياسية ، وأصبحت إمكانية البحث عن بديل "بوتين" تكاد تكون من المحرمات.

عموما يبدو أن الطريقة لمنع المجتمع الروسي من الانزلاق إلى الاضطرابات في خضم الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، هو البحث عن وسائل لتقليل دور "بوتين" في صنع القرار على مستوى الدولة مع ضمان استمراره حاليا على الأقل.

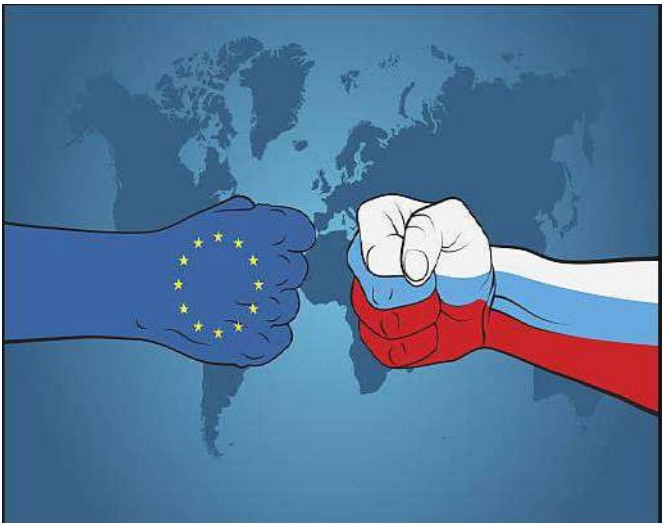

5

الاتحاد الأوروبي

أوروبا: التغيير أم الهلاك؟

بعيدا عن لغة الخشب، هناك جملة من الأسئلة الملحة مطروحة على صناع القرار بأروبا وشعوبها . منها لماذا لم تعد أساسيات الاتحاد الأوروبي تتكيف مع عالم اليوم؟ وما هي عواقب الحرب في أوكرانيا على الاتحاد الأوروبي؟ ولماذا يعتبر تغيير الأساسيات الأوروبية أكثر إلحاح اليوم؟

من هنا كانت انطلاقة كتاب " نيكول جنيسوتو"- "أوروبا: التغيير أو الهلاك" (2021).

في المقدمة، تعكس المؤلفة الموقف المتناقض الذي يجد الاتحاد الأوروبي نفسه فيه. في الواقع ، بينما كان الاتحاد الأوروبي يقر

الإجماع في عمله والأزمات التي مر بها منذ نهاية الحرب الباردة ، فإنه يظهر أنه غير قادر على بناء مسار يسمح له بفرض نفسه على الساحة الدولية في سياق الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 وأزمة اللاجئين لسنة 2015 وأزمة "كوفيد "لسنة 2020.

سعت " نيكول جنيسوتو" إلى فهم من أين يأتي عجز الاتحاد الأوروبي للاستجابة، بشكل بناء وبفعالية، للأزمات: فهي ترى أن المشكلة تكمن "في الحمض النووي للبناء الأوروبي ، الذي تتوافق مبادئه مع عالم 1950 ولكنها لم تعد كذلك في 2020". كما أنه اضطر إلى القيام بتحيين تفكيره فيما يتعلق باللحظة التاريخية التي تشكلت فيها الحرب في أوكرانيا منذ 24 فبراير 2022.

ولماذا لم تعد أساسيات الاتحاد الأوروبي المبدئية تتكيف مع عالم اليوم؟

حدد مبدآن أساسيان نهج عمل الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. بادئ ذي بدء، أرادت الدول الأوروبية بناء السلام من خلال التجارة - من خلال التكامل الاقتصادي والتجاري بين العدوين السابقين، فرنسا وألمانيا. هذه هي الفكرة التأسيسية ،

التي دافع عنها أول مهندسي إنشاء التجمع الأوروبي للفحم والصلب - (ECSC) -التي رأت النور في سنة 1951. واعتقد الكثيرون – وقتئذ- أن التجارة تلطف الأخلاق وتهدئ العالم.

لقد تم بناء التجمع الأوروبي من خلال تفويض قضايا الأمن والدفاع إلى الولايات المتحدة، التي - بعد تحديد النظام الشيوعي باعتباره التهديد الرئيسي منذ بداية الحرب الكورية في سنة 1950 – سعت إلى إعادة تسليح ألمانيا الفيدرالية. وهكذا ، في سنة 1954 ، انضمت ألمانيا الفيدرالية وإيطاليا - وهما دولتان مهزومان في الحرب العالمية الثانية - إلى الناتو (أنشئ عام 1949). لذلك تقبلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقسيم العمل في إدارة ازدهار الدول الأعضاء وتكليف حلف الناتو بالأمن.

أدى هذا التقسيم للمهام إلى إرضاء الجهات الفاعلة المختلفة حتى سقوط الاتحاد السوفياتي في سنة 1991 ، حيث مكّن الاتحاد الأوروبي من أن يصبح قوة تجارية رائدة في العالم ، وقوة ديموغرافية ونقدية كبيرة. كما مكّنه من تخصيص جزء كبير من موارده للنمو الاقتصادي ، هذا النمو الذي يولد -هو نفسه- الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، بدأ هذا النظام، الذي عمل خلال الحرب الباردة، في الانزلاق في نهاية الحرب الباردة. في الواقع ، لم تكن

سنة 1991 بمثابة نهاية الحرب الباردة فحسب ، بل شهدت أيضًا بداية العولمة. وأيضا، قررت الكتلتان الشيوعيتان الرئيسيتان ، الصين واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية -لأسباب مختلفة - اعتماد اقتصاد السوق.

وتبين بجلاء أن النموذج المرجعي للاتحاد الأوروبي - المبني على السلام من خلال التجارة وضمان دفاعه من قبل الولايات المتحدة - فقد كفاءته.

لقد تم تقويض أركان أطروحة التهدئة من خلال التجارة العالمية خلال الأزمة الاقتصادية في 2008. وقد أظهرت هذه الأزمة ، التي تسببت في ركود الاقتصاد الأوروبي في 2011 و 2012 ، حدود تحرير الأسواق الاقتصادية. وعززت أزمة فيروس كورونا في 2020 أيضًا الطابع الطوبوي لنموذج الاعتماد على الترابط الاقتصادي المتبادل، لأن هذا الترابط لا يصمد في وجه التداعيات الجيوسياسية ليس ضمانًا ضد الجغرافيا السياسية ، بل على العكس من ذلك. في عصر العولمة ، التجارة هي جيوسياسية بالأساس. هكذا أظهرت الأزمة الصحية لـجائحة كورونا اعتماد الاتحاد الأوروبي على الصين على وجه الخصوص (مثال الأقنعة و دوليبران doliprane -إلخ).

لقد تأكد – أكثر من أي وقت مضى - محدودية الإيمان المطلق بالتميز في السوق الحر، وبالتالي ضرورة إعادة السيطرة السياسية على الأسواق وبناء سيادة أوروبية أكبر فيما يتعلق بالأمن.

كما أن فكرة الحماية الأمنية التي كفلتها الولايات المتحدة تعثرت في 2003 عندما غزا جورج دبليو بوش العراق دون تفويض من الأمم المتحدة. وأعتبر انتخاب "دونالد ترامب" لرئاسة الولايات المتحدة في 2016 نقطة تحول حقيقية فيما يتعلق بخوض الحرب ضد جميع الأساسيات الغربية. وزاد القلق الأوروبي عندما صرح " ترامب" بتقادم حلف الناتو ، وبدت الولايات المتحدة كأنها لا تفي بالتزاماتها الواردة في معاهدة الناتو. وتزايد الصدع في الاعتقاد الأعمى للأوروبيين بالحماية الأمريكية مع المغادرة السريعة للأمريكيين من أفغانستان في أغسطس 2021.

حسب " نيكول جنيسوتو" ، لم تعد أساسيات الاتحاد الأوروبي ذات فعالية لأن العالم الحالي لا علاقة له بالعالم الذي وُلد فيه الاتحاد الأوروبي. ولذلك ، تؤكد على الحاجة الملحة إلى تغيير المفاهيم الأساسية التي سادت إبان إنشاء الاتحاد الأوروبي ، لاسيما فيما يخص بناء وتوطيد سيادة أكبر. الأمن الأوروبي.

وما هي عواقب الحرب في أوكرانيا على الاتحاد الأوروبي؟ لماذا يعتبر تغيير الأساسيات الأوروبية أكثر إلحاحًا في هذا الوقت بالذات؟

يعتبر عدوان بوتين على أوكرانيا لحظة قطيعة وصدمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خاصة بالنسبة لألمانيا التي عاينت انهيار نموذجها القائم على فضائل التجارة والحوار و "القوة الناعمة" والاعتماد المتبادل كعامل سلام. يصر ن. تصر" نيكول جنيسوتو" على هذه الصدمة الثلاثية لألمانيا بقدر وعي هذه الأخيرة على اعتمادها على الصين في التجارة ، وعلى روسيا في بالغاز و على الولايات المتحدة في دفاعها. هكذا بدت ألمانيا - زعيمة الاتحاد الأوروبي - كالحلقة الأضعف في البناء الأوروبي.

فكيف كانت ردود أفعال الدول الأوروبية؟

لقد اختارت ألمانيا إعادة التسلح ، معلنة أنها ستخصص 100 مليار يورو للدفاع - وهو ما يمثل أكثر من ضعف ميزانية الدفاع

الفرنسية. هذه الرغبة الألمانية في بناء قوة عسكرية راسخة تشكل ثورة نفسية أساسية.

كما قررت جميع دول الاتحاد الأوروبي أيضًا زيادة ميزانيتها الدفاعية لتصل إلى 2٪ على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة أيضًا إلى الإجماع الاستثنائي للدول الغربية على العقوبات القاسية جدًا على المستوى الاقتصادي ، في حق روسيا و إبعادها عن شبكة "سويفت- SWIFT " المصرفية.

على حين غرة عاين العالم اليقظة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي ، و اكتسب هذه اليقظة أهمية كبيرة بفعل الحرب في أوكرانيا. إنها بعلا لحظة يقظة في انتظار أن تؤكد أوروبا نفسها كقوة. أما الحديث عن الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي غير مطروح اليوم ، في وقت أضحى من الضروري الاعتماد على المجتمع الأطلسي في مواجهة روسيا المتنمرة على أوكرانيا.

تأملات في أوروبا بعيون جنوب الكرة الأرضية

في عصر المنافسة الجيوسياسية الشديدة الحدة، تعتقد أوروبا أنها تقدم رؤية ونهجًا قائمين على التعددية والتضامن الدولي. ولإقناع الآخرين بهذا البديل القابل للتطبيق – في نظرها- عليها أولا - أي أوروبا - أن تفهم وتعي التصورات السائدة في جنوب الكرة الأرضية بشكل أفضل لتحسين مكانتها الدولية.

لقد دفع الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 بأوروبا إلى طليعة الأزمة العالمية التي تختبر- اليوم - تطلع القارة إلى أن تصبح جهة فاعلة جيوسياسية عبر العالم. رداً على ذلك ، توطدت العلاقة عبر الأطلسي ، واحتشد بعض حلفاء أوروبا خلفها على هذا المسار. لكن بقية العالم - التي تمثل أكثر من نصف سكان الكوكب - ظلت فاترة في دعم الرد عبر الأطلسي أو احتمت خلف الحياد ، مع امتناع العديد من الدول عن إدانة روسيا وقلة قليلة من الدول هي التي اختارت دعم العقوبات ضد بوتين. فمن منظور الاتحاد الأوروبي - الذي يعتبر نفسه نصيرًا للتعددية ، وداعمًا للتضامن الدولي ، وأكبر مانح للمساعدات التنموية - فإن رد الفعل هذا يطرح

السؤال عن سبب وجود عدد قليل جدًا من الأصدقاء المخلصين لأوروبا ومواقفها، أي القسم الجنوبي للعالم.

من خلال اتباع نهج غير عادي ونادر الاستخدام من الخارج والداخل ، كشف تقرير "مستقبل أوروبا - آراء من خارج الاتحاد الأوروبي" ، للمديرية العامة للمفوضية الأوروبية للاتصالات ، عن وجهات نظر حول دور أوروبا الدولي من خلال عيون دول الجنوب. في الماضي ، قام الاتحاد الأوروبي بإجراء دراسات استقصائية حول كيفية النظر إلى صورته في الخارج ، لكن الأسئلة المطروحة عكست تصور الاتحاد الأوروبي وظلت حبيسة داخله.

فقد اكتشفت المنح الدراسية - بشكل أساسي من الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وجيران الاتحاد الأوروبي - الكثير من الأدلة التي تُظهر كيف تختلف التصورات عن أوروبا والاتحاد الأوروبي عبر البلدان والمناطق و وحسب القضايا ويتم تلوينها بالتاريخ الثقيل الموروث. كما أن اختيار المناطق الجغرافية أهمل أجزاءً كبيرة من جنوب الكرة الأرضية وتركها في الظل.

وكشفت أدبيات الاتحاد الأوروبي أن هذا الأخير معترف به على أنه ثلاثة أنواع "مواضيعية" من الفاعلين:

- قوة تجارية عالمية أو مقدم مساعدات إنمائية؛

- جهة فاعلة سياسيا وأمنيا ، تدعم الأمن الإقليمي من خلال هيئات مثل الاتحاد الأفريقي أو المساهمة في العمليات الأمنية في الخارج ؛

- قوة معيارية ، تدعم حقوق الإنسان والديمقراطية ، والتكامل الإقليمي ، والمنظمات متعددة الأطراف.

وقد بحث التقرير المذكور أعلاه في هذه القضايا ومجموعة أوسع من الموضوعات التي برزت مؤخرًا. وأدت أزمة المناخ إلى احتلال الصدارة – بشكل غير مسبوق - في جدول أعمال السياسة ، بما في ذلك من الناحية الاقتصادية والمعيارية. كما تعد الأجندة الرقمية مكونًا قويًا بشكل متزايد للاقتصاد فضلاً عن كونها مساحة للمنافسة الجيوسياسية. وتشكل سياسات الهجرة بلا شك الطريقة التي يتعامل بها الاتحاد الأوروبي مع بقية العالم. وقد وضعت جائحة فيروس كورونا إشكاليتي الصحة والحوكمة العالمية في طليعة التعاون الدولي.

وكانت خلفية هذه الحقول، عقدًا من الزمن مرت خلاله أوروبا بأزمة تلو أزمة ، من منطقة اليورو وتحديات الهجرة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وصعود الشعوبية بشكل غير مسبوق. فقد هزت هذه الأحداث الاتحاد الأوروبي بشدة ، ولكن لا يُعرف الكثير عن آثارها المتتالية على مصداقية الاتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي. وكشف كل مجال أيضًا عن المعضلات التي نشأت نتيجة لدول ومناطق أخرى تواجه الاتحاد الأوروبي من

خلال سياساته الخارجية. إذ تعتمد وجهات النظر المتنوعة لهذه الدول حول الدور الدولي للاتحاد الأوروبي على القرب الجغرافي والاقتصادي والثقافي؛ وإرث تاريخي الموصوم بالتمسك بالسيادة ؛ والحضور؛ والمشاركة.

لكن التقرير تجنب طرح أسئلة مركزية أوروبية تختبر التصورات الأوروبية الذاتية في الخارج ، مثل "هل الاتحاد الأوروبي قوة تجارية؟ أم قوة معيارية؟ أم هيئة تنظيمية عالمية؟ أو نموذج للتكامل الإقليمي؟

لتجنب هذا الأمر ، قام معدو التقرير بالتحقيق في القضايا من خلال أسئلة مفتوحة في سبعة مجالات: التجارة ، والأمن ، والقيم ، والمناخ ، والاقتصاد الرقمي ، والهجرة ، ووباء فيروس كورونا. وقاموا باستكشاف الأسئلة التي قارنت أوروبا أو الاتحاد الأوروبي مع جهات فاعلة أخرى ، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا وكذلك الدول الأوروبية الفردية ، بما في ذلك القوى الاستعمارية السابقة. حقق الباحثون في التصورات العامة والتاريخية لأوروبا من خلال الانخراط مع مجموعة متنوعة من المحاورين - المسؤولين الحكوميين ، وشخصيات المعارضة ، والمجموعات المجتمعية ، وقادة الأعمال ، والأكاديميين ، والطلاب ، وقادة المجتمع المحلي - الذين سُئلوا أيضًا عما يتوخون من الاتحاد الاوروبي.

والنتيجة كانت فسيفساء متعددة الأوجه من المناظر من سبع دول: البرازيل وإثيوبيا وإندونيسيا والنيجر والفلبين وفنزويلا وزيمبابوي. ينظر كل سياق إلى أوروبا من منظور مواقفها الأكثر إلحاحًا: الشعوبية والمناخ في البرازيل ؛ صراع "تيغراي" في إثيوبيا ؛ إزالة الغابات والتجارة في "إندونيسيا" ؛ الهجرة والأمن في "النيجر" ؛ الحرب على المخدرات وضرورات التنمية في "الفلبين" ؛ الأزمات السياسية والإنسانية والاقتصادية والهجرة في "فنزويلا" ؛ والعقوبات في "زيمبابوي."

في كل مكان ، تعتمد معرفة تعقيدات الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير على درجة معرفة الأفراد بالكتلة ؛ و يُظهر ممثلو المجتمع المدني والأكاديميون الذين شاركوا مع الاتحاد الأوروبي أكبر قدر من المعرفة. وظهر جيل الشباب ، الأكثر تحررًا من إرث وتوترات ما بعد الاستعمار ، على أنه يتمتع بآراء أكثر إيجابية.

يمكن ربط ما بعد الكولونيالية بانتقادات المعايير المزدوجة والنفاق السياسي - وهي اتهامات متكررة معروفة جيداً لصناع القرار في أوروبا. لكن خيبات الأمل بشأن الطريقة التي فشلت بها أوروبا في دعم الفاعلين الديمقراطيين في الخارج وسقوطها في مخالفة لمعايير حقوق الإنسان الخاصة بها في معاملة المهاجرين واللاجئين هي خيبة أمل عميقة ولها نتائج سلبية.

ففي عالم المطبوع بالمنافسات الجيوسياسية الحادة ، فإن أوروبا قد تكون لديها فرصة لتصوير نفسها على أنها مختلفة ، وغير

مستقطبة. هذا هو المجال الذي قد تكون فيه القوة الناعمة لأوروبا لاتزال فاعلة ، مهما تعرضت للنقد. ومع ذلك ، من خلال الفشل في الارتقاء إلى مستوى معاييرها - أو ببساطة عن طريق الافتقار إلى الاهتمام بوجهات نظر الجنوب - تشجع أوروبا المعاملات والسعي وراء المصلحة الذاتية. ففي البرازيل وإندونيسيا ، على سبيل المثال ، يمكن تفسير موقف أوروبا بشأن المعايير البيئية بسهولة على أنه وسيلة للعولمة أو الهيمنة التجارية ؛ وفي إثيوبيا ، شجع فشل أوروبا في المشاركة الحكومة على اللجوء إلى الصين للحصول على الدعم في قمعها العسكري لمنطقة "تيغراي."

إن "الإمبريالية الأيديولوجية" ، وازدواجية المعايير ، ووجهات النظر العالمية ذات المركزية الأوروبية التي لا تتسامح مع السياقات الثقافية الأخرى هي اتهامات تحضر جنبًا إلى جنب مع وجهات نظر أكثر إيجابية.

في الجزء الجنوبي للكوكب ، لا يُنظر إلى أوروبا على أنها جهة تنظيمية وواضعة للمعايير في الاقتصاد العالمي أو الحوكمة. ويُنظر إلى إصرار الاتحاد الأوروبي على بعض المعايير البيئية على أنه غير صادق وحمائي. ولم يحظ دور أوروبا في الاقتصاد الرقمي بأي اهتمام تقريبًا في التقرير.

ترتبط تجربة الدور المعياري للاتحاد الأوروبي إلى حد كبير بالدرجة التي يتمتع بها الاتحاد بسجل حافل بالمصداقية في إشراك ودعم الجهات الفاعلة الديمقراطية في كل من البلدان التي تم

فحصها. في الفلبين ، على سبيل المثال ، أعرب الفاعلون في المجتمع المدني عن أسفهم لتكثيف التعاون بين الحكومات على حساب أهداف حقوق الإنسان. بعض قيم الاتحاد الأوروبي هي أيضًا موضع تنازع على نطاق واسع من قبل المجتمعات ، وليس فقط من قبل الحكومات. على سبيل المثال ، تتخطى معارضة الدفع المفترض للاتحاد الأوروبي من أجل حقوق "مجتمع الميم" الانقسامات السياسية المستقطبة عادة في فنزويلا ويتبناها المجتمع ككل في النيجر. وبينما يوجد وعي بالمآزق السياسية في أوروبا ، لا يوجد اهتمام كبير بها. وتكمن أكبر بقع أوروبا السوداء في معاملتها للاجئين والمهاجرين وإخفاقها في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل فعال.

تختلف توقعات العلاقات المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي باختلاف البلدان والقضايا. وتعد الطلبات المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتبني فهم أعمق لديناميات المجتمع بدلاً من التركيز على العلاقات مع الحكومات وحدها خيطًا مشتركًا. وتشمل المجالات التي يمكن أن يكون فيها للاتحاد الأوروبي بعض التأثير - حقوق الإنسان والديمقراطية ، وتغير المناخ ، وبناء السلام والوساطة ، ومنظمات المجتمع المدني. لكن تعامل الاتحاد الأوروبي معهم عشوائي وخاضع للعلاقات الدبلوماسية بين الحكومات ، مما يجعل الاتحاد في بعض الأحيان عرضة للاستغلال من قبل القادة المستبدين ويخضع لاتهامات بمعايير مزدوجة. وبالمثل ، فإن

الصحة والثقافة والتعليم هي المجالات التي تتطلب وجودًا أكبر للاتحاد الأوروبي.

في سياق المواجهة الجيوسياسية الشديدة في الأجزاء الهشة من العالم ، من شأن القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي المستنيرة أن توفر آفاقًا بديلة لعلاقات أكثر تنوعًا. وإن النظر إلى العالم من خلال عيون الجنوب يمكن أن يخدم مستقبل أوروبا بشكل جيد.

كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يصبح لاعبًا عالميًا ؟

إنه تساؤل يتموضع بامتياز ضمن الجغرافيا السياسية للتكنولوجيا. لقد تجلت الأهمية الحاسمة لسياسة التكنولوجيا في أشكال متعددة مؤخرا. وأكدت الاضطرابات الجيوسياسية إمكانية تسليح التكنولوجيا.

واحتلت المعارك في الفضاء الرقمي مركز الصدارة في صراعات القوة العالمية اليوم. ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يظل جانبا أو على هامش هذا المسار.

لكي يصبح الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة جيوسياسية ، يحتاج أولا إلى تعلم ممارسة سياسة التكنولوجيا العالمية ويجب أن يتبنى استراتيجية دبلوماسية رقمية طموحة. وهذه الاستراتيجية هي التي

ستمكّنه من الدفاع بشكل أفضل عن قيمه، وتعزيز أمنه، وتعزيز الأسواق الرقمية في الداخل وفي جميع أنحاء العالم.

فمواجهة النفوذ الصيني والروسي في مجال التكنولوجيا ، يستدعي بناء تحالفات رقمية مع الدول ذات التفكير المماثل. وبالتالي يحتاج الاتحاد الأوروبي – اليوم - إلى السعي إلى تقارب أكبر مع الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين الآخرين ، وتقديم مسار بديل جذاب للتطور الرقمي إلى بلدان الجنوب.

تنخرط القوى الكبرى اليوم في سياسات تقنية عالمية شاملة. أضحى تسليح التقنيات الرقمية وإتقانها والتحكم فيها هي "اللعبة الكبرى" الجديدة.

لقد سقطت بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإفريقيا والمحيط الهندي والمحيط الهادئ - و أيضًا في وسط أوروبا الشرقية والبلقان - أو قد تقع قريبًا تحت التأثير أو الهيمنة التكنولوجية الصينية أو الروسية.

تجذب الصين الدول إلى التبعيات التكنولوجية لتقويض سيادتها السياسية من خلال مبادرة طريق الحرير الرقمي. كما تحمي "بكين" مواطنيها من النفوذ الأجنبي "بجدارها الناري العظيم" وتطور استراتيجيات صناعية لتأمين استقلاليتها التكنولوجية عن الغرب. وهي تستخدم المعلومات الرقمية المضللة للتأثير على الرأي العام في البلدان الأخرى ، وتشن الهجمات الإلكترونية والتجسس الإلكتروني لتعزيز قاعدتها الصناعية ، وتنشر بشكل استراتيجي تقنيات 5 Gذات الأسعار الجذابة في الخارج للسيطرة على شبكات الاتصالات ، وتحاول فرض معاييرها التقنية من خلال المنظمات الدولية.

تحاول الصين ، جنبًا إلى جنب مع روسيا ، ترسيخ القيم الاستبدادية في الفضاء الإلكتروني العالمي. تستفيد روسيا أيضًا من وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية وتقييدها لحماية مصالحها ، وحماية سكانها من الإغراءات الديمقراطية ، وتشن حربًا معلوماتية ضد الغرب وحلفائه بهدف تقويض إيمان المواطنين بالديمقراطية.

وفي ذات الوقت ، تحاول الولايات المتحدة تعويض النفوذ الصيني والروسي ، وتسعى للحفاظ على ميزتها المتطورة في الذكاء الاصطناعي العسكري وغيرها من التقنيات ، وتدعم وتحمي مصالح شركات التكنولوجيا الكبرى على مستوى العالم. كما أنها تحرم الدول الأخرى من الوصول إلى التقنيات الرئيسية ، وتراقب الاستثمارات الهامة في قطاع التكنولوجيا لتجنب المخاطر الأمنية ،

كما تفرض ضوابط على الصادرات وحتى الحظر على التقنيات الحساسة.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، يحاول تشكيل معايير عالمية للخصوصية وحماية البيانات ، والمنصات الرقمية ، والذكاء الاصطناعي وفقًا للقيم الأوروبية باستخدام جاذبية وقوة سوقها الداخلي. يروج الاتحاد الأوروبي أيضًا للشراكات الرقمية مع الدول والحلفاء المتشابهين في التفكير.

قد يعني هذا أن الاتحاد الأوروبي بدأ يلعب لعبة التكنولوجيا العالمية. لكنه لايزال غير قريب من منافسيه من حيث التطور والاستراتيجية والموارد والرؤية. إذا أراد الاتحاد الأوروبي أن يتعلم التحدث بلغة القوة ، فإنه يحتاج إلى فهم جهوده كجزء من استراتيجية رقمية متكاملة يمكنها التعاون والتنافس مع تلك الموجودة في الصين وروسيا وحتى الولايات المتحدة.

وتساعد الحرب في أوكرانيا هذه العملية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي. فقد أصبحت الحرب عاملًا لتسريع الاتجاهات والتحديات الحالية ، حيث حولت التكنولوجيا إلى ساحة معركة رئيسية أخرى. قبل الحرب ، كان الاتحاد الأوروبي قد قرر بالفعل أنه بحاجة إلى أن يصبح لاعبًا جيوسياسيًا. في الواقع ، أعلنت

"أورسولا فون دير لاين" - رئيسة المفوضية الأوروبية - في سنة 2019 أنها تنوي تشكيل "لجنة جيوسياسية". ويمكن معاينة هذا التوجه الجديد بوضوح في مجالات مثل التجارة والدفاع والصحة والتقنيات الرقمية. أطلقت المفوضية الأوروبية بالفعل مجموعة متنوعة من المبادرات الطموحة ذات الصلة بين الجغرافيا السياسية والتكنولوجيا: الشراكات الرقمية مع اليابان وسنغافورة ؛ مجالس التجارة والتكنولوجيا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند ؛ البوصلة الاستراتيجية، والبوابة العالمية.

ولكن منذ الغزو الروسي لأوكرانيا ، وجد الاتحاد الأوروبي زخمًا متجددًا للانخراط في سياسات التكنولوجيا العالمية. وقام بتوسيع مساعدته لأوكرانيا في مجالي الأمن السيبراني والمعلومات المضللة. كما وافق على مجموعة شاملة من العقوبات التكنولوجية وجدد التزامه بتعزيز سيادته التكنولوجية. وفي غضون ذلك ، عززت روسيا والصين تحالفهما "اللامحدود" والتزاما بتسريع انفصالهما التكنولوجي عن الغرب.

وفي ظل هذه الوضعية الصعبة ، يتعين على الاتحاد الأوروبي تسريع خطته ليصبح لاعبًا تكنولوجيًا عالميًا. ولن يتأتى له هذا إلا بوضع جميع قدراته التكنولوجية والرقمية ضمن رؤية واحدة ووضع استراتيجية مشتركة لنشرها.

لكن كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن ينجز هذه المهمة الحاسمة؟ وما هي رؤية وأهداف هذه الاستراتيجية؟ وكيف يمكن ردم الفجوة الحالية والانتقال إلى وضع الفاعل التكنولوجي العالمي؟

رؤية رقمية

تستدعي الرؤية الرقمية أن يكون الهدف النهائي هو منح الاتحاد الأوروبي كل من الاستراتيجية والأدوات اللازمة لتحويله إلى جهة فاعلة تكنولوجية عالمية قادرة على الحفاظ على مصالحها وقيمها في الداخل والخارج ، وفي التنافس والتعاون مع القوى الأخرى. وهذا يعني ببساطة، أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى لاعب جيوسياسي قادر وفعال في مجال التكنولوجيا الرقمية.

إن الحاجة الماسة إلى مثل هذه الاستراتيجية لا تحتاج لبرهان أو دليل. فقد حدد الاتحاد الأوروبي لنفسه هدف أن يصبح اقتصادًا متقدمًا تقنيًا وخالي من الكربون. وهذا المسعى يستوجب تحولا اقتصاديا، ويعتمد نجاح هذا التحول الاقتصادي الكبير بشكل حاسم على قدرة الاتحاد الأوروبي على السيطرة والتحكم والوصول الكامل وغير المقيد إلى التقنيات الرقمية الهامة. فهذا أمر لا مندوحة عنه. لكن اليوم، يتم التنازع على هذه التقنيات بشكل متزايد ومتسارع ، بل أصبح استخدامها كسلاح من قبل جهات خارجية. وبالتالي ، قد يتم رفض الوصول إليها أو جعلها مشروطة بأهداف

سياسية ، مما يعرض هذا الانتقال الحاسم للخطر أو على أقل تقدير صعب المنال . وفي أسوأ السيناريوهات ، بدلاً من السماح للاتحاد الأوروبي بأن يصبح جهة فاعلة أكثر استقلالية وقوة ، قد يؤدي الانتقال إلى اقتصاد رقمي وخالي من الكربون إلى خلق نقاط ضعف جديدة ويغير ببساطة طبيعة التبعية الجيوسياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

كما يعتمد مستقبل الاتحاد الأوروبي أيضًا على قدرته على الحفاظ على الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، في الداخل والخارج. ومع ذلك ، على مدار 15 عامًا متتالية ، كانت الديمقراطية في حالة تدهور في جميع أنحاء العالم ، سواء من حيث عدد الديمقراطيات أو نوعيتها. وبالتزامن مع هذا التدهور ، فإن كل من الأنظمة الاستبدادية التي ولدت من جديد وأنظمة استبدادية طويلة الأمد تزداد قوة وأكثر تحديًا. وقد ساهم سوء استخدام التقنيات الرقمية في هذه الاتجاهات. لا يعمل هذا فقط على تقويض الديمقراطيات من خلال تأجيج الاستقطاب السياسي وتوفير الأدوات لعمليات التأثير الأجنبي ، ولكنه يساعد أيضًا الحكومات الاستبدادية على تعزيز قبضتها على مواطنيها. إن مواجهة هذه المسارات ليست فقط ضرورة أخلاقية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ولكنها ضرورية أيضًا لتأمين مصالحه على الصعيد العالمي.

وبالتالي ، يجب أن تكون الرؤية الكامنة وراء السياسة الرقمية للاتحاد الأوروبي هي تأمين وتعزيز قاعدة قوتها الاقتصادية

ونموذجها السياسي ، في الداخل وعلى الصعيد العالمي. ولتحقيق هذه الرؤية ، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى العمل بشكل استراتيجي. وهذا يعني فهم ما تفعله الدول والقوى الأخرى وكيف تخطط للتنافس أو التعاون مع الآخرين.

لقد بدأت الصين وروسيا تفعيل عملية الانفصال عن الغرب ، و تسعيان إلى جذب دول أخرى إليها. ويتم استبدال النظام القائم على القواعد بأمر قائم على السلطة. فاليوم عادت الدول تستخدم علاقات الترابط الاقتصادي والتكنولوجي لفرض وجهات نظرها وتأمين مصالحها الجيوسياسية. إنه نظام عالمي جديد - وفي هذا العالم ، أضحت التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا للقوة والسيادة والبقاء بدون منازع.

في عالم أصبحت فيه التكنولوجيا محل نزاع، بل ويتم تسليحها ، فكلما كانت الدول الأوروبية متشابهة في التفكير وذات سيادة من الناحية التكنولوجية ، زادت سيادة الاتحاد الأوروبي ومكانته التقنية الجغرافية العالمية ؛ وكلما تمت حماية الحلفاء من عمليات التأثير الأجنبي والهجمات الإلكترونية والإكراه الناجم عن نقاط الضعف التكنولوجية ، سيتم تسهيل التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي. لذلك يرى الكثير من الخبراء وجوب ألا يهدف الاتحاد الأوروبي إلى الاستقلال التكنولوجي ولكن إلى السيادة التكنولوجية المعززة والمشتركة مع حلفائه.

لتحقيق هذا الهدف ، يحتاج الاتحاد الأوروبي أولاً إلى أن يصبح شريكًا جذابًا للبلدان الأخرى. يجب أن يمتد هذا الجذب إلى أولئك الذين وقعوا على البنى التحتية الرقمية الصينية والاستثمارات أو المستهدفين من قبل الدعاية والتأثير في الصين وروسيا ودول أخرى. أي يجب تعزيز التحالفات وتقويض مجالات النفوذ الصينية والروسية.

وبخصوص الولايات المتحدة - التي تعتبر منافسًا تكنولوجيًا في العديد من المجالات - يجب على الاتحاد الأوروبي تسوية خلافاته معها، سيما وأن لدى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مقاربتان متميزتان لإدارة التكنولوجيا. ففي أوروبا ، تلعب القيم واللوائح دورًا أكبر مما تلعبه في الولايات المتحدة. وقد حال هذا التمييز حتى الآن دون التنسيق التنظيمي وأدى إلى التوترات. ومع ذلك ، في حين أن هذه الاختلافات قد تمنع تنسيق السياسات ، فلا يزال يتعين عليها السماح بتقارب السياسات ، أو على الأقل التعايش - لا سيما بالنظر إلى التحديات العالمية المشتركة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معا. من الواضح أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لا يمكن لهما مواجهة الاستراتيجيات التكنولوجية العدوانية لروسيا والصين دون التسوية فيما بينهما. تحتاج الولايات المتحدة وأوروبا إلى التوصل إلى اتفاق واسع للحفاظ على نظام تكنولوجي ديمقراطي عالمي وحر.

الاتحاد الأوروبي: لاعب في مجال التكنولوجيا الجغرافية في طور التكوين

في العقد الماضي ، استيقظ الاتحاد الأوروبي تدريجيًا على الآثار الجيوسياسية للتقنيات الرقمية. يمكن ربط هذه الصحوة بسلسلة من الأحداث التي بدأت في عام 2013 مع إفصاح الموظف السابق في وكالة الأمن القومي "إدوارد سنودن" (1) ، يليه تدخل روسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 ، واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، وانتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2019 ، والعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
انتخابات. ساعدت فضيحة -Cambridge Analytica(2) - في 2018 في تسليط الضوء على شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى والحاجة إلى تنظيمها بشكل أفضل. وبالمثل ، أدى بدء المناقشات الدولية حول مزود خدمة 5G الصيني Huawei في نفس العام إلى زيادة الوعي بنقاط الضعف التكنولوجية في الاتحاد الأوروبي.

(1) - إدوارد جوزيف سنودن" (من مواليد 21 يونيو 1983 بولاية نورث كارولينا) هو مخبر أمريكي. كشف عالم الكمبيوتر والموظف السابق بوكالة المخابرات المركزية (CIA) ووكالة الأمن القومي (NSA) عن وجود العديد من برامج المراقبة الجماعية الأمريكية والبريطانية. ابتداءً من 6 يونيو 2013 ، أصدر ، عبر وسائل الإعلام ، معلومات سرية للغاية

لوكالة الأمن القومي بخصوص التقاط البيانات الوصفية للمكالمات الهاتفية في الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى أنظمة التنصت على الإنترنت لبرامج المراقبة. ووجهت إليه الحكومة الأمريكية لائحة اتهام في 22 يونيو 2013 بتهم التجسس والسرقة والاستخدام غير القانوني للممتلكات الحكومية.

(2) - Cambridge Analytica LTD أو ("CA") هي شركة "استشارات إدارية غير مالية" مقرها المملكة المتحدة تجمع بين أدوات التنقيب عن البيانات والتحليل. تم إنشاؤها في 30 يوليو 2014 كشركة تابعة لمختبرات الاتصالات الاستراتيجية (SCL Group) المتخصصة في السياسة الأمريكية.

بالتوازي مع ذلك ، فإن التأثير العالمي للائحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات (3) (GDPR) - لعام 2018 ، حتى لو كان غير متوقع ، قد حول الاتحاد الأوروبي إلى جهة فاعلة تكنولوجية عالمية وأظهر له السبيل للاستفادة من جاذبية وقوة سوقه الداخلي. بفضل هذه الأدوات التنظيمية المؤثرة ، يسعى الاتحاد الأوروبي الآن إلى أن يصبح رائدًا عالميًا في تنظيم التقنيات الرقمية. لم يعد التشريع الرقمي للاتحاد الأوروبي مجرد نظرة داخلية. يسعى الاتحاد الآن بشكل استباقي إلى الاستفادة من قدرته التنظيمية ورعاية الشراكات والتحالفات الرقمية لإبراز قيمه عالميًا. بناءً على النجاحات السابقة ، يعمل الاتحاد الأوروبي الآن على تنفيذ أنظمة تنظيمية مبتكرة للذكاء الاصطناعي ، وحوكمة البيانات

، والمنصات الرقمية التي ، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات ، لديها القدرة على أن تصبح عالمية.

(3) - اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR)) هي لائحة في قانون الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات والخصوصية في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA).تعد اللائحة العامة لحماية البيانات مكونًا مهمًا في قانون الخصوصية في الاتحاد الأوروبي وقانون حقوق الإنسان. كما تتناول نقل البيانات الشخصية خارج مناطق الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية. يتمثل الهدف الأساسي للائحة العامة لحماية البيانات في تعزيز سيطرة الأفراد وحقوقهم على بياناتهم الشخصية وتبسيط البيئة التنظيمية للأعمال التجارية الدولية.

يدعم هذا المنطق الجيوسياسي الجديد العديد من مبادرات التكنولوجيا الجغرافية الجديدة للاتحاد الأوروبي. وقد تم إطلاق تفاوض بين الاتحاد والولايات المتحدة بخصوص تعزيز التعاون في تطوير التكنولوجيا والمعايير، والتنظيم الرقمي ، واستثمارات الاتصال ، والجوانب الأمنية للتقنيات المتقدمة، في عام 2021. إن الضوابط السريعة والمنسقة على الصادرات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التقنيات المتقدمة المفروضة على روسيا بعد غزو أوكرانيا في فبراير من هذا العام الجاري هي أول خطوة نجاح لهذا التعاون التكنولوجي الجديد عبر الأطلسي.

إلى جانب هذا، أعلن الاتحاد الأوروبي عن اتفاق جديد مع الهند ، وأطلق أول شراكة رقمية له مع اليابان. من خلال مبادرة البوابة

العالمية ، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ربط استثمارات التنمية الرقمية في البلدان ذات الدخل المنخفض بالتنظيم الرقمي القائم على القيم والتفكير الجيوسياسي.

كما اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتقليل نقاط الضعف التكنولوجية والتبعيات غير المتكافئة من خلال الاستثمار في القدرات التكنولوجية. وقد تأثرت هذه الجهود بشكل كبير بإصرار الصين التكنولوجي ، والاشتباكات التكنولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال إدارة "ترامب" ، والغزو الروسي لأوكرانيا. على هذا المنوال ، طور الاتحاد الأوروبي أدوات وآليات تعاون جديدة ، مثل Toolbox (4) : لأمن 5 Gوالوحدة الإلكترونية المشتركة ، لتأمين الفضاء الإلكتروني للاتحاد الأوروبي.

(4)- Toolbox - هو برنامج إدارة قواعد بيانات.

ولزيادة تعزيز قدراته التكنولوجية وتقليل تبعياته غير المتكافئة ، يستثمر الاتحاد بشكل حاسم في تطوير التقنيات الهامة بما في ذلك أشباه الموصلات ، من خلال قانون الرقائق الأوروبي ؛ الحوسبة الفائقة ، من خلال التعهد الأوروبي المشترك للحوسبة عالية الأداء ؛ و 6 G ، على سبيل المثال ، من خلال مشروع-Hexa "

.(5)"Xعلاوة على ذلك ، طرح الاتحاد الأوروبي مجموعة من الاستراتيجيات التي تعالج القضايا المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية والجغرافيا السياسية ، بما في ذلك البوصلة الرقمية 2030 (6)، والبوصلة الاستراتيجية ، واستراتيجية الأمن السيبراني ، واستراتيجية التقييس. إن اتساع نطاق القضايا التي تم تناولها في هذه الجهود المختلفة يؤكد انتشار الديناميكيات التكنولوجية في كل مكان عبر مجالات السياسة المتنوعة.

(5) - Hexa-X هو اسم المشروع الذي تقوده نوكيا ، والذي من شأنه أن يجعل من الممكن إجراء بحث على 6 Gوتوفير العناصر الأولى للتوحيد القياسي ، على الرغم من أن 5 Gفي مهدها فقط.

(6) - في 9 مارس 2021 ، قدمت المفوضية الأوروبية رؤية وسبلًا للتحول الرقمي في أوروبا بحلول عام 2030. وتقترح المفوضية بوصلة رقمية للعقد الرقمي للاتحاد الأوروبي تتطور حول أربع نقاط أساسية:

-مهارات: متخصصو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: 20 مليون + تقارب بين الجنسين. المهارات الرقمية الأساسية: 80 في المائة على الأقل من السكان.

-التحول الرقمي للأعمال: الاستحواذ على التكنولوجيا: 75 في المائة من شركات الاتحاد الأوروبي تستخدم "السحابة" / الذكاء الاصطناعي / البيانات الضخمة.

المبتكرون: طوروا عمليات التوسع والتمويل لمضاعفة شركات في الاتحاد الأوروبي.

المستخدمون المتأخرون: أكثر من 90 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة تصل على الأقل إلى مستوى أساسي من الكثافة الرقمية.

-بنى تحتية رقمية آمنة ومستدامة:

الاتصال: جيجابت - G5 - للجميع في كل مكان.

أحدث أشباه الموصلات: ضعف حصة الاتحاد الأوروبي في الإنتاج العالمي.

الحوسبة: أول كمبيوتر مع تسريع كمي.

-رمز "كرة أرضية منمقة:"

رقمنة الخدمات العامة

الخدمات العامة الرئيسية: 100 في المائة على الإنترنت.

الصحة الإلكترونية: 100 في المائة من المواطنين لديهم إمكانية الوصول إلى السجلات الطبية.

الهوية الرقمية: 80 في المائة من المواطنين يستخدمون الهوية الرقمية.

بينما كان الاتحاد الأوروبي يبني مكانته الرقمية ، غزت روسيا أوكرانيا للمرة الثانية. وكما هو الحال في كثير من الأحيان ، أصبحت الحرب معجلًا ومحفزا للاتجاهات الحالية. فقبل وقت طويل من الغزو الروسي في 24 فبراير 2022، أصبحت أوكرانيا نقطة الصفر للحرب الروسية الرقمية والمختلطة ، مع مئات الآلاف من الهجمات الإلكترونية وحملات التضليل الجماعي التي تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد ، وتقويض الحكومة الأوكرانية المنتخبة ديمقراطياً ، وإرباك الرأي العام الغربي ، و ضمان أن الجنوب العالمي سوف يلتف حول روسيا.

في رده على الحرب ، فرض الغرب عقوبات هائلة على التقنيات المتقدمة بهدف شل القاعدة الصناعية لروسيا وإضعاف قدراتها العسكرية. وبينما حظر الكرملين العديد من المنصات الرقمية الأجنبية في روسيا لإعاقة تدفق المعلومات الخارجية إلى البلاد ، قررت العديد من شركات التكنولوجيا الغربية الأخرى بشكل مستقل التوقف عن العمل في روسيا. وينذر كلا التطويرين بستار حديدي رقمي جديد. لقد أثبتت الحرب في أوكرانيا بالفعل أن التقنيات الرقمية تشكل الآن الاستجابة للنزاع الدولي.

إن الإجراءات التشريعية والسياسية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي حتى الآن غير مسبوقة. ومع ذلك ، لا يزال هناك الكثير للقيام به. ويستمر الاتحاد الأوروبي في كونه مركزًا قويًا للبحث التكنولوجي ، ولكن نجاحه في التسويق التجاري وتأمين حصص كبيرة في السوق في التقنيات الرقمية كان محدودًا. فاليوم ، تتخلف أوروبا في تطوير التقنيات المتقدمة بما في ذلك أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والحوسبة "السحابية" وعالية الأداء.

نظرًا لأن الاتحاد الأوروبي يطرح مبادرة تلو الأخرى ، فإن استراتيجية متماسكة أضحت ضرورية لربط هذه الإجراءات معًا لتحسين التنسيق وتحديد الأولويات وتحديد الثغرات. بسبب نقص

المعلومات والموارد والمشاركة ، قد يكون الاتحاد حاليًا لا يدرك إمكاناته الكاملة - ولا يجني الفوائد الجيوسياسية الكاملة لجهود السياسة الرقمية. ونظرًا لعدم وجود مثل هذا الإطار الشامل ، لا تتدفق المعلومات المهمة بين "بروكسل" ومؤسسات الدول الأعضاء ذات الصلة وتجاه وفود الاتحاد الأوروبي حول العالم التي تلعب دورًا حاسمًا في توجيه مصالح السياسة الخارجية الرقمية الأوروبية.

حددت كل من المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء هذه التحديات، وأكدت "البوصلة الرقمية 2030" التابعة للجنة ، والتي تمت الموافقة عليها في مارس 2020 ، أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى "نهج شامل ومنسق لبناء التحالفات الرقمية والتواصل الدبلوماسي". هذا موقف تشترك فيه الدول الأعضاء، والذي دعا في 12 يوليو 2021 مجلس الشؤون الخارجية، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، والمفوضية إلى "صياغة سياسة رقمية خارجية أوروبية شاملة وطموحة متسقة مع السياسات الداخلية الحالية.

فالتشخيص واضح، إذا أراد الاتحاد الأوروبي أن يصبح جهة فاعلة تكنولوجية عالمية ، فعليه تطوير ونشر أدوات الدبلوماسية الرقمية. وتوضح الأقسام الثلاثة التالية كيفية تنفيذ هذا التفويض واقتراح نهج

للسياسة على أساس ثلاثة أبعاد: القيم والأمن والأسواق. بتعبير أدق ، يرسمون مسارًا:

-لتعزيز نظام تكنولوجي عالمي يركز على حقوق الإنسان وقائم على القواعد ؛

-لتأمين الاتحاد الأوروبي وشركائه والدول الأخرى ذات التفكير المماثل في العالمين القياسي والرقمي ؛

-لتعزيز الأسواق الرقمية العادلة والمفتوحة والمستدامة والشاملة.

تعزيز حقوق الإنسان والنظام التكنولوجي العالمي القائم على القواعد

بين عامي 2014 و 2020، حاولت القوى الأجنبية التدخل في 33 انتخابات، شارك فيها بشكل جماعي 1.7 مليار شخص. أدى سوء استخدام التقنيات الرقمية إلى تآكل ثقة المواطنين في شركات التكنولوجيا وألحق الضرر بالسياسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

استخدمت الأنظمة الاستبدادية التقنيات الرقمية المتقدمة لتعزيز قبضتها على السلطة وتصعيد القمع ضد المعارضين. في عام 2021 ، تراجعت حرية الإنترنت العالمية للعام الخامس عشر على التوالي. تم اعتقال عدد أكبر من مستخدمي الإنترنت بسبب خطاب سياسي أو اجتماعي أو ديني غير عنيف في عام 2021 أكثر من أي وقت مضى.

و يستمر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة عبر الإنترنت في نشر الانقسام والعنف وانعدام الثقة في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2017 ، ساهمت المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي في الإبادة الجماعية لـ "الروهينجا" في "ميانمار". وخلال جائحة كوفيد ، كانت بوليفيا تعاني بشكل خاص من المعلومات الخاطئة عن العلاجات المشبوهة التي أدت إلى ارتفاع استثنائي للعدوى وانخفاض معدلات التطعيم.

وفقًا لورقة أقرتها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في يوليوز 2021 ، "يمكن أن تكون التكنولوجيا والمنصات عبر الإنترنت أداة للتعبئة الديمقراطية وتمكين تحول إيجابي عالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها." لكن حملات التضليل في

السنوات الأخيرة ، يمكنها استخدام نفس التقنيات الرقمية كأسلحة لتقويض النظام القائم على القواعد وإعاقة عمل الديمقراطية.

لا تتطلب التقنيات الرقمية الحرب أو الحكام المستبدين العدائيين لحقوق الإنسان والعمليات الديمقراطية في أوروبا وخارجها. نظرًا لأن المنصات الرقمية أصبحت منتديات أساسية للمشاركة الاجتماعية والسياسية ، فقد أدى خطاب الكراهية و"فقاعات المعلومات" الناتجة عن "الخوارزميات الخطرة" إلى تقويض التماسك الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية. ويشكل تقليل التنوع الإعلامي الناتج عن الممارسات المناهضة للمنافسة ، وتقليص حرية الصحافة والتعبير عبر الإنترنت الناتج عن أنظمة الرقابة الرقمية ، تهديدات كبيرة للتطور الديمقراطي.

تستخدم الحكومات الاستبدادية والديمقراطية، على حد سواء، عمليات إغلاق الإنترنت لمنع الاحتجاجات وإخفاء الإجراءات الحكومية. كما يستخدم الذكاء الاصطناعي للمراقبة الشاملة للمواطنين. ويتم استغلال كميات هائلة من البيانات عن المواطنين والصحفيين والمسؤولين من قبل الحكومات داخل وعبر الحدود لتحسين الدعاية و "توجيه الرأي العام". وأصبحت حملات التدخل

الأجنبي في الانتخابات على المنصات الرقمية مشكلة كبيرة للديمقراطيات في جميع أنحاء العالم.

إن الانتهاك الواسع لخصوصية البيانات ونشر الخوارزميات التمييزية من قبل شركات التكنولوجيا والسلطات الحكومية، على حد سواء، يقوض القيم الديمقراطية من الداخل.

كما يساهم الافتقار إلى التعاون الدولي بشأن تنظيم التكنولوجيا و "التسييس الجغرافي" (الجيوسياسة) لمعايير التكنولوجيا في زيادة تجزئة النظام البيئي الرقمي العالمي. كما هو الحال ، فإن تدفقات البيانات الهائلة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - من بين أعلى تدفقات البيانات عبر الحدود في العالم ، والتي تدعم التجارة الرقمية التي بلغت قيمتها أكثر من 264 مليار دولار في عام 2020 - وتقف على أرضية قانونية مهتزة. فاليوم ، اعترف الاتحاد الأوروبي بـ 14 دولة فقط على أنها توفر حماية كافية للبيانات ، مما يسمح للبيانات الشخصية بالتدفق بحرية من وإلى أوروبا.

في هذه الأثناء ، أصبحت معايير التكنولوجيا، التي تعتبر ضرورية للسماح بالتشغيل البيني بين الأنظمة ولضمان مستويات متفق عليها

من الأمن ، مجالًا للمنافسة الجيوسياسية. وتدور المعارك في منظمات المعايير الدولية ، حيث ضاعفت الصين وروسيا جهودهما لبناء معايير "استبدادية" ضمن معايير التكنولوجيا الرقمية ، مثل تلك الخاصة باتصالات الجيل الخامس أو معدات المراقبة.

لطالما اعتقد العديد من المفكرين في الغرب أن التقنيات الرقمية، مثل الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، ستنشر بطبيعتها القيم الليبرالية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وتربط الاقتصادات والناس بلا قيود. وبعد فوات الأوان ، اتضح أن هذا الرأي كان ساذجًا للغاية. وتمكنت الصين من السيطرة على الإنترنت وإساءة استخدامه لتعزيز نظامها الاستبدادي. الآن ، هناك ستارة رقمية مماثلة ترتفع فوق روسيا. فهذا الاستخدام المناهض للديمقراطية للتكنولوجيات الرقمية يختبر اليوم الديمقراطيات الراسخة. ويبدو أن شبكة الإنترنت - - (1) "splinternet" باتت وشيكة مع تزايد الحمائية الرقمية العالمية وتراجع التعاون الدولي.

(1) - مصطلح -splinternet - مصطلح جديد يترجم الظاهرة التي يتم من خلالها الوصول إلى الإنترنت أو المحتوى الرقمي عبر عدد متزايد من قنوات الاتصال (وأجهزة الألعاب ، وأجهزة التلفزيون المتصلة ، وما إلى ذلك). وهوالمعروف باسم - cyberbalkanization-أي "البلقنة الإلكترونية" ، "بلقنة" الإنترنت إلى مجموعات صغيرة تشترك في نفس الاهتمامات ، لدرجة أنها تظهر نهجًا ضيقًا للغرباء أو الأشخاص الذين لديهم وجهات نظر متضاربة. في حين أن الإنترنت قد فعلت الكثير لتوسيع النقاش ، إلا أنها يمكن أن تعمل أيضًا على الجمع بين المجموعات الهامشية ذات وجهات النظر غير المتسامحة.

تشير هذه التطورات إلى أن منع تقويض الديمقراطية وحقوق الإنسان بسبب إساءة استخدام التكنولوجيا وإساءة استخدامها ، سواء في الداخل أو في الخارج ، يجب أن يكون على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي.

أظهر الانتشار الدولي الناجح للائحة العامة لحماية البيانات في أوروبا كيف يمكن للمعايير الديمقراطية للاتحاد الأوروبي أن تشكل المعايير العالمية بشأن قضايا الخصوصية. قانون الخدمات الرقمية (DSA) (2)وقانون الأسواق الرقمية ، اللذان "يهدفان إلى إنشاء مساحة رقمية أكثر أمانًا حيث يتم حماية الحقوق الأساسية للمستخدمين وإنشاء مجال متكافئ للشركات" ، بالإضافة إلى اللوائح الأوروبية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي و إدارة البيانات ، لديها القدرة على إحداث تأثيرات عالمية مماثلة.

(2) - باختصار، يحتوي قانون الخدمات الرقمية (DSA) على: تدابير لمواجهة السلع أو الخدمات أو المحتوى غير القانوني عبر الإنترنت، و تدابير جديدة لتمكين المستخدمين والمجتمع المدني، و تدابير لتقييم المخاطر والتخفيف م حدتها، و إجراءات وقائية جديدة لحماية القاصرين وقيود على استخدام البيانات الشخصية الحساسة للإعلانات المستهدفة.

ومع ذلك ، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي السكون وانتظار الآثار الدولية غير المباشرة لهذه اللوائح. يجب أن تسعى أوروبا إلى تحقيق قدر أكبر من التقارب التنظيمي مع حلفائها وزيادة النشاط المنسق وبناء تحالفات في المنتديات التقنية للمؤسسات متعددة الأطراف ، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) التابع للأمم المتحدة ، وهيئات معايير التكنولوجيا مثل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

إن الشراكات الرقمية، مثلا مع اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة ؛ أو الشراكة العالمية للذكاء الاصطناعي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، لديها إمكانات كبيرة لتشكيل معايير التكنولوجيا الديمقراطية على الصعيد العالمي. ولذلك ينبغي دعمها بالكامل. وبالمثل ، فإن الإجراءات "لدعم مكانة الاتحاد كرائد في التقنيات الرئيسية" المقترحة في استراتيجية التقييس جديرة بالثناء، لكن يجب على الاتحاد الأوروبي أن ينفذ بسرعة آليات لتحسين المراقبة والتعاون في هيئات التقييس.

ولكن مع تجذر هذه المبادرات والتدابير ، يجب على الاتحاد الأوروبي توسيع نطاقها. يحتاج الاتحاد إلى العمل بشكل أوثق مع الديمقراطيات الضعيفة والبلدان الأقل نموًا التي قد لا تمتلك القدرة

أو الخبرة لتطوير تنظيم رقمي سليم لضمان حماية البيانات ومحاربة المعلومات المضللة ، أو للانخراط في مفاوضات التقييس.

تعالج مبادرة البوابة العالمية بعض مشكلات البنية التحتية الرقمية "الناعمة" ، ولكن هذه الجهود حاليًا تفتقر إلى الاتساق ويطغى عليها التركيز العام للمبادرة على الاستثمار "الصلب" في البنية التحتية. يجب أن يصبح التشريع الرقمي أولوية بالنسبة لمشاركة الاتحاد الأوروبي في البلدان الأقل تقدمًا. ويجب أن تكون حوارات السياسات وتدابير بناء القدرات التنظيمية في صميم التزامات التنمية الرقمية. ويوفر الإعلان حول مستقبل الإنترنت (3) ، الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مؤخرًا وأيدته بالفعل 60 دولة ، أداة دبلوماسية قيمة يجب على الاتحاد الأوروبي استخدامها لتعزيز مبادئه الرقمية الديمقراطية على مستوى العالم.

(3) - تعهد سياسي للتشجيع على وضع قواعد للإنترنت تدعمها القيم الديمقراطية. "إعلان من أجل مستقبل الإنترنت" ، ويحمي حقوق الإنسان ويدعم التدفق الحر للمعلومات ويحمي خصوصية المستخدمين ويحدد قواعد للاقتصاد الرقمي العالمي المتنامي، وللتصدي لـ "نموذج جديد " لسياسة الإنترنت لدول مثل روسيا والصين.

علاوة على ذلك ، يجب على الاتحاد الأوروبي زيادة التعاون مع الشركات الدولية والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم من أجل تطوير الحلول بشكل مشترك حيث يكون التنظيم قاصرًا أو لم يظهر

بعد. وأظهرت الحرب في أوكرانيا بالفعل أن الشركات الرقمية الكبيرة والمجتمع المدني جهات فاعلة مهمة في السياسة الدولية. لقد تُرك الكثير من عمليات صنع القرار لمكافحة التضليل الروسي في الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وروسيا للشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية وسط نقص في تنظيم تعديل المحتوى. ردًا على الضغط العام ، الذي غالبًا ما يشجعه الفاعلون في المجتمع المدني ، قامت شركات التكنولوجيا الغربية الكبرى بشكل فعال بفرض عقوباتها الخاصة ضد روسيا ، ووقف الخدمات والمبيعات في روسيا حتى في المناطق التي تم استثناؤها عمدًا من أنظمة العقوبات الحكومية.

وأخيرًا ، يجب على أوروبا دمج أهداف السياسة الخارجية بشكل أفضل وأكثر هيكلية في سياساتها الرقمية الخاصة. يتمتع كل من قانون الخدمات الرقمية -DSA -الخاص بالاتحاد الأوروبي وقانون الذكاء الاصطناعي، بإمكانية كبيرة للتأثير بشكل إيجابي على الحوكمة الرقمية في بلدان الجنوب ، ويجب مراعاة هذه التأثيرات بدقة أثناء العملية التشريعية. فقد حققت اللائحة العامة لحماية البيانات -(GDPR) (4) - نجاحًا كبيرًا ، لكن انتشارها العالمي لم يكن متوقعًا تمامًا ولم يتم التفكير في جميع العواقب بشكل كامل.

(4) - اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) قانون أوروبي لحماية البيانات. وعلى الرغم من أن هذه اللائحة تمثل لائحة أوروبية، فإن العديد من الكيانات غير الأوروبية التي تستخدم خدمات الإعلان على الإنترنت تأثرت بأحكامها.

لا يمكن تحقيق أهداف السياسة الخارجية للاتحاد ، سواء في الجوار المباشر أو عبر البحار ، إذا فشل الاتحاد الأوروبي في معالجة هذه التهديدات الرقمية العالمية للحقوق الأساسية والديمقراطية والنظام متعدد الأطراف. لذلك يجب أن يكون تعزيز حقوق الإنسان والنظام التكنولوجي الدولي القائم على القواعد في صميم السياسة الرقمية الخارجية للاتحاد الأوروبي.

عوائق السياسة الخارجية الأوروبية في الركح الجيوسياسي

كان من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن يكيّف الاتحاد الأوروبي أن أسلوبه اعتبارا للمستجدات الطارئة، المرور من ظروف الحال المعتدل إلى ظروف تنافسية بين القوى العظمى. وتتطلب السياسة الخارجية – على وجه الخصوص – تغييرات جوهرية في عمليات صنع القرار والترتيبات المؤسسية في الكتلة.

لقد قدف الغزو الروسي لأوكرانيا بالاتحاد الأوروبي إلى حقبة جديدة. تصدى الاتحاد للعدوان الروسي بتماسك وتصميم نادرًا ما شاهدناه من قبل. أطلق الاتحاد الأوروبي بمعية الولايات المتحدة

وابلًا من العقوبات كان لها تأثير مدمر على الاقتصاد الروسي. كما تم حشد تمويلًا هائلاً لأوكرانيا. والأكثر إثارة ، أنه ولأول مرة على الإطلاق ، سلم الاتحاد الأوروبي أسلحة إلى دولة تتعرض للهجوم. وفتحت دول الاتحاد الأوروبي حدودها أمام الموجة الضخمة من اللاجئين، متجاوزة الانقسامات التي طال أمدها في هذا المجال. وقد اعتبر الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية استجابة الاتحاد الأوروبي بمثابة "ولادة أوروبا الجيوسياسية". لكن بينما أظهر الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة قدرته على الارتقاء إلى مستوى تحدٍ استثنائي ، إلا أنه يدخل حقبة ستشكل العديد من التهديدات الخطيرة التي تتطلب خيارات صعبة وإجراءات حازمة. فسيكون من الحماقة الاعتماد على التعبئة المخصصة في كل منعطف من هذا القبيل. بدلاً من ذلك ، يجب على الاتحاد الأوروبي تطوير أدواته للسماح له بأن يصبح أكثر فعالية بطريقة مستدامة.

إن ترتيبات السياسة الخارجية الحالية ، التي تم بلورتها في بيئة دولية أكثر اعتدالاً ، تعاني اليوم من عدد من المشاكل الهيكلية. يمثل صنع القرار على أساس الإجماع بين سبعة وعشرين دولة مختلفة قيدًا مكبلا واضحًا غالبًا ما ينطوي على تأخير وأحيانًا على إنتاج معوقات. لم يتم تحديد تقسيم الأدوار بين مختلف الهيئات - مثل المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية وخدمة العمل الخارجي الأوروبي - بشكل جيد، وغالبًا ما يتنافس القادة بدلاً من العمل كفريق متماسك. والدول الأعضاء، التي تدير سياساتها الخارجية

الوطنية بالتوازي مع السياسة المشتركة، غالبًا ما تظهر التزامًا غير كافٍ بالعمل المشترك على المستوى الأوروبي.

ويرى الخبراء الأوروبيين لابد من الإقرار ببعض الإصلاحات لتجاوز هذه النواقص، وهناك إصلاحات ثلاثة من شأنها أن تساعد في معالجتها هذه النواقص.

1 - اتخاذ القرار من خلال تصويت الأغلبية المؤهلة

إن الجدل حول التصويت بالأغلبية المؤهلة قديما قدم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. منذ البداية ، كان من الواضح أن الحاجة إلى تحقيق الإجماع داخل مجموعة كبيرة من البلدان ستشكل عقبة كأداء في الاستجابة للتحديات الدولية. على مدى العقود الماضية ، أصبحت العديد من مجالات السياسة الأخرى - بعضها لا يقل حساسية من السياسة الخارجية - خاضعة لتصويت الأغلبية. لكن فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، على الرغم من المبادرات العديدة في هذا الاتجاه ، لا يمكن تحقيق اختراق.

لم تدفع الدول الأعضاء المؤيدة لمثل هذا الإصلاح بقوة كافية، وقاومته عدد من الدول الأصغر، خشية أن مصالحها الوطنية الخاصة لا يمكن حمايتها دون استخدام حق النقض. ولكن مع تدهور الوضع الدولي، فإن المفاضلة بين نموذج الوحدة والتكلفة العالية للإجماع من حيث الفعالية تبدو أكثر أهمية. في الآونة الأخيرة ، أصبحت الدعوات إلى التحرك نحو التصويت بالأغلبية

أكثر إلحاحًا ، لا سيما خلال المؤتمر الأخير حول مستقبل أوروبا. لكن من غير المؤكد ما إذا كانت وجهات نظر الحكومات المترددة قد تطورت بما فيه الكفاية فعلا.

ومع ذلك ، فإن صدمة حرب أوكرانيا يجب أن تسمح أخيرًا بإحراز تقدم حقيقي في هذه القضية. بالطبع ، قد يجادل البعض بأنه في هذه الحالة أثبت الاتحاد الأوروبي قدرته على التصرف بسرعة وحسم حتى بدون تصويت الأغلبية. لكن كان هذا وضعًا استثنائيًا حقًا لعب فيه لاعبان خارجيان دورًا رئيسيًا في الجمع بين أعضاء الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين معًا. أحدهما كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي أثار عدوانه غير المبرر والذي لا مبرر له حتى في عيون أكثر حكومات الاتحاد الأوروبي صداقة مع روسيا. واللاعب الثاني ، إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن ، التي ضمنت قيادتها النشطة استجابة غربية جيدة التنسيق.

بدون هذه المجموعة الاستثنائية من القوى الخارجية ، لما كان ليكون تماسك الاتحاد الأوروبي في حالة جيدة. وكما يُظهر سجل السنوات الأخيرة ، أدت الانقسامات الناتجة عن الأزمات الداخلية وصعود الجهات الخارجية القوية إلى تزايد الحالات التي منعت فيها الحكومات الفردية مواقف وإجراءات الاتحاد الأوروبي. إذا أقرّت الدول الأعضاء، في ضوء البيئة الدولية المتدهورة ، بالحاجة إلى سياسة خارجية أوروبية أقوى ، فإن التحرك نحو طريقة أكثر فاعلية لصنع القرار يبدو خطوة منطقية. من الناحية المثالية ، يمكن

القيام بذلك لجميع جوانب السياسة الخارجية ، باستثناء القرارات ذات التداعيات العسكرية ، والتي تستبعد معاهدة الاتحاد الأوروبي تصويت الأغلبية عليها. من المؤكد أن أي تقدم تدريجي في التصويت بالأغلبية ، بدءًا من الموضوعات الأقل إثارة للجدل ، سيكون أفضل من عدم إحراز تقدم على الإطلاق.

إن إقرار التصويت بالأغلبية ممكن التحقيق دون تغيير المعاهدة. تسمح المادة 3/31 من معاهدة الاتحاد الأوروبي بذلك استنادا على قرار صادر عن المجلس الأوروبي. تقدم المعاهدة بالفعل سبيلا للتخفيف من مخاوف الحكومات التي كانت مترددة حتى الآن. إذ يتيح خيار "الامتناع البناء" - الذي استخدمته النمسا وإيرلندا ومالطا مؤخرًا في حالة تسليم الأسلحة إلى أوكرانيا - استثناء البلدان من تنفيذ قرار معين. إنه يوفر طريقة واعدة لتجنب العوائق، وهي طريقة يجب استخدامها في كثير من الأحيان في المستقبل.

إن الإقرار بتصويت الأغلبية لن يحدث ثورة في عمل المجلس، تمامًا كما هو الحال في المجالات الأخرى لسياسة الاتحاد الأوروبي، ستكون الأولوية دائمًا للعمل على أساس الإجماع، والتصويت الفعلي سيظل الاستثناء النادر. ومع ذلك، فإن خيار اللجوء إلى التصويت من شأنه أن يزيد من احتمالية تحقيق الإجماع دون تأخير كبير - ويقل احتمال أن يتم تخفيف جوهر القرارات إلى درجة القاسم المشترك الأدنى للمواقف الوطنية. قد يكون التصويت بالأغلبية عاملا مساعدا، لكن لا ينبغي اعتباره حلاً سحريًا من شأنه

التغلب على جميع أوجه القصور في عمل الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية. يجب أن يكون مصحوبا بإصلاح الترتيبات المؤسسية ذات الصلة.

2 ـ عقلنة البنية التحتية المؤسسية

ظهرت فكرة إنشاء دائرة العمل الخارجي الأوروبي - EEAS - كهيكل داعم للممثل السامي في الاتفاقية الأوروبية (2004-2002) وأدرجت لاحقًا في معاهدة لشبونة. آنذاك ، كانت العديد من الدول لا تزال ترى أن اللجنة يجب أن تبقى على مسافة آمنة من قضايا الأمن والدفاع. ومع ذلك، لم يرغب الاتحاد الأوروبي أيضًا في إنشاء وزارة خارجية كاملة العضوية في الاتحاد الأوروبي كمؤسسة منفصلة. وبناءً عليه، تم إنشاء جهاز دائرة العمل الخارجي الأوروبي ككيان مختلط بين الهيئة والمجلس.

خلال عقد من وجودها، أحرزت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية تقدمًا كبيرًا. على وجه الخصوص، تولت وفود الاتحاد الأوروبي مهام السياسة الخارجية من الرئاسة الدورية وبالتالي عززت وجه الاتحاد الأوروبي وصوته في بلدان العالم الثالث. أيضًا، تمكنت دائرة الشؤون الخارجية الأوروبية إلى حد ما من سد الفجوة بين السياسة الخارجية الكلاسيكية والسياسات الخارجية التي تقودها المفوضية. ومع ذلك، لم تتغلب الدائرة الأوروبية للشؤون

الخارجية على عيوبها الهيكلية أبدًا. إذ ليس لديها السلطة اللازمة للتنسيق الفعال بين المفوضية والدول الأعضاء ولا النفوذ لدفع عملية السياسة في المجلس. مع استثناءات قليلة.

إن إعادة تخصيص الجزء الأكبر من موارد الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية للمفوضية واستخدام جزء أصغر لدعم عمل السياسة الخارجية للمجلس الأوروبي من شأنه تبسيط المشهد المؤسساتي المفرط التعقيد ، والقضاء على الهياكل الموازية.

والأهم من ذلك ، أن البيئة الدولية المتغيرة تتطلب إعادة تقييم شاملة للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. تطورت العديد من سياسات الاتحاد الأوروبي ، بما في ذلك ما يهم التجارة والاستثمار والمنافسة والبحوث والتكنولوجيا ، في مناخ دولي حيث يمكن أن يُفترض عادةً أن التعاون يكون وضعًا مربحًا للطرفين. أما اليوم، يجب أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار سياسة القوة وأن تصبح أكثر صرامة ومرونة عند الاقتضاء. وحاليا ، تقود المفوضية الأوروبية الجهود لتعزيز المرونة من خلال تقليل التبعيات غير المتكافئة ، وبناء القدرات في القطاعات الاستراتيجية ، وحماية الاتحاد الأوروبي من الإكراهات الخارجي. إن الحاجة إلى الاستفادة من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي لحماية مصالحه ،أضحت اليوم، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وهذا يتطلب تكاملاً أفضل بين العلاقات الاقتصادية الخارجية والسياسة الخارجية. إذ

وجب الجمع بين مختلف الأدوات وراء نهج متماسك قائم على نظرة استراتيجية.

3 - تعزيز قدرة السياسة الخارجية لمجلس أوروبا

بفضل سيطرتها على الأدوات الخارجية الأكثر صلة وقدرتها المؤسسية، يمكن للمفوضية الأوروبية أن تقدم مساهمة حاسمة في تطوير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ولكن سيظل المكون الكبير قائمًا على التعاون بين الحكومات. في هذا الصدد، شهدت العقود الماضية تحولًا كبيرًا في النفوذ من مجلس الشؤون الخارجية إلى المجلس الأوروبي. فيما يتعلق بالقضايا البارزة ، أصبح المجلس الأوروبي دائمًا هو الذي يتخذ القرارات الرئيسية ، في حين أن دور مجلس الشؤون الخارجية قد تضاءل بشكل كبير.

يعكس هذا التطور التغييرات داخل الحكومات الوطنية. الآن،امل - بما في ذلك توسيع جدول الأعمال الدولي، وتكاثر أصحاب المصلحة، وعدم وضوح الخطوط الحدودية بين السياسات الداخلية والخارجية - جعلت السياسة الخارجية اليوم مسألة تخص الحكومة بأكملها. الآن ، رئيس وزراء الدولة - أو الرئيس في بعض البلدان - فقط لديه السلطة اللازمة للإشراف على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. لا يزال وزراء الخارجية يلعبون دورًا مهمًا ، لا سيما في البلدان الأكبر ، لكن تأثيرهم يعتمد بشكل أساسي على مدى جودة عملهم مع رؤسائهم.

لقد أدركت معاهدة لشبونة بالفعل هذا الاتجاه من خلال منح المجلس الأوروبي التفويض العملي لاتخاذ "القرارات الضرورية" في السياسة الخارجية والأمنية. ومع ذلك ، فإن البنية ليست مجهزة جيدًا حاليًا لهذه المهمة. إن المجلس يتعامل مع العديد من الأمور الأخرى إلى جانب السياسة الخارجية ولا يجتمع إلا بضع مرات في السنة (على الرغم من أنه يلجأ الآن في بعض الأحيان إلى الاجتماعات عبر الإنترنت لتحديد المواقف العاجلة). في بعض الأحيان ، لا يبدو أن عمل المجلس الأوروبي يتكامل بشكل جيد مع المكونات الأخرى لآلية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

مع استثناءات قليلة ، إن رؤساء الوزراء والرؤساء في المجلس الأوروبي أمضوا حياتهم المهنية في السياسة الداخلية ولديهم خبرة محدودة، عموما، في السياسة الخارجية. وغالبًا ما يتخذون منظورًا قصير المدى وينظرون إلى الأحداث الدولية بشكل أساسي من منظور سياساتهم الوطنية. هذا النهج المجزأ لا يأخذ في الحسبان الإمكانات الجماعية للاتحاد الأوروبي ويؤدي في بعض الأحيان إلى الافتقار إلى الطموح والنفور المفرط من المخاطرة.

حاول رئيس المجلس الأوروبي ، تعزيز عمل المجلس في السياسة الخارجية. لكن المناقشات الاستراتيجية حول التحديات الدولية الكبرى لا تزال نادرة الحدوث ، وغالبًا ما تزاحمها الأعمال العاجلة الأخرى. بالنسبة للجزء الأكبر، لا يزال المجلس الأوروبي يتعامل مع السياسة الخارجية في وضع إدارة الأزمات. كما أظهرت حالة

الحرب في أوكرانيا ، يمكن أن يكون لهذا نتائج رائعة ، ولكن هناك أيضًا العديد من الأمثلة حيث لم يرتق المجلس إلى مستوى التحدي المطروح.

وخلاصة القول بدلا من أن يكون حدثًا مأساويًا عابرا، يمثل الغزو الروسي لأوكرانيا مرحلة دراماتيكية بشكل خاص في الانحدار التدريجي للعالم إلى منافسة لا هوادة فيها بين القوى العظمى. وبينما أعادت إدارة بايدن إحياء علاقة فعالة عبر المحيط الأطلسي بعد سنوات الفوضى في عهد سلفه دونالد ترامب ، فمن غير الواضح ما إذا كان هذا سيستمر. ولذلك فمن غير المؤكد ما إذا كان بناء السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اليوم في جو معتدل سيكون قادرًا على الصمود أمام عواصف العصر الجديد. إذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب في حماية مصالحه في "السياق الدولي الجديد"، فإنه يحتاج إلى شيء أكثر قوة وفعالية. فلا مناص من إعطاء دفعة قوية لتطوير البعد الأمني والدفاعي للاتحاد الأوروبي مع سير السياسة الأمنية جنبًا إلى جنب مع سياسة خارجية أكثر فعالية. إن اتخاذ قرارات أفضل من خلال تصويت الأغلبية في المجلس ، وتعزيز دور المفوضية في الجمع بين العلاقات الاقتصادية الخارجية والسياسة الخارجية ، وتعزيز قدرة المجلس الأوروبي على قيادة عملية السياسة يمكن أن يساعد بشكل كبير في جعل الاتحاد الأوروبي لاعبا دوليا أكثر مرونة وقدرة.

6

الصين

الصين في الشرق الأوسط

الحرب في سوريا ، توترات حادة بين اسرائيل وفلسطين ، مواجهة دينية - عقائدية بين إيران الشيعية والسعودية السنية ، الحرب في اليمن ، أزمة اللاجئين المتصاعدة، الأزمات الإنسانية والاقتصادية المتزايدة ... كل هذا يجعل الشرق الأوسط منطقة حساسة على الكوكب ، تخضع لأحداث درامية كبرى تسبب عدم الاستقرار الإقليمي في ظل وجود تداعيات عالمية. وهناك فعل العديد من القضايا الاستراتيجية في المنطقة، تتراوح من سباق التسلح إلى الموارد الطبيعية وقضية الإرهاب. على امتداد عقود ، كان الشرق الأوسط في قلب التاريخ العالمي للجغرافيا السياسية والدبلوماسية والجيوستراتيجية، لاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي ظل يتحين فرص تطبيق سياسته الخارجية وتطويرها.

في الواقع ، تستغل الصين الوضع والصعوبات الحالية في المنطقة وتستخدمها لتدعيم وتفعيل أجندتها الجيوسياسية الخاصة بها. وقد عمل الرئيس الصيني – "شي جين بينغ" - على تسريع علاقاته مع الشرق الأوسط ، وهي منطقة كانت تعتبرها "بكين" سابقا هامشية من منظور مصالحها. أما اليوم ، تطورت مصالح

الصين في أكثر من مجال ونطاق. إن استراتيجية الصين في الشرق الأوسط مدفوعة، في واقع الأمر، من جهة بالمشروع الطموح لـطريق الحرير الجديدة زمن جهة أخرى بمسألة الطاقة و دور الوسيط في حل النزاعات.

أدت زيادة التجارة والاستثمار وتوسعهما ، وتعزيز التبادلات الدبلوماسية ، وتقوية العلاقات العسكرية إلى تغيير موقف الصين تدريجياً في الشرق الأوسط.

هما هي دوافع الصين وأنشطتها في هذه المنطقة ؟

تشير جملة من المعطيات والنتائج والمؤشرات إلى أن "بكين" تسترشد بشكل أساسي بالمصالح الاقتصادية والطاقة والقضية الأمنية ومحاولات إعادة التوازن بين الأطراف المتناقضة. ويبدو أن استراتيجية الصين في الشرق الأوسط تشكل إجماعا في الصين. في فترة ما بين 19 و 23 يناير 2016 ، حل الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بالمملكة السعودية ومصر وإيران لتذكير بقية العالم بنفوذ بكين المتزايد في الشرق الأوسط في مجالات الطاقة والتجارة والجغرافيا السياسية. ببطء ولكن بثبات ، تعمل الصين على توسيع نفوذها في المنطقة. بعد الاهتمام بالقارة الأفريقية في المجال الاقتصادي ، اتجهت طموحات الصين إلى لخليج وما وراءه وأبعد من ذلك. فالأمر يتعلق برغبة الصين في أن تصبح فاعلا عالميا

رئيسيًا. كما أجرت الصين و"ممالك النفط" في دول مجلس التعاون الخليجي محادثات بشأن اتفاقية تجارة حرة منذ سنة 2004 ، وهذا في ظل اعتبار مشروع طرق الحرير الجديدة (1) ، من أولويات البلاد.

(1) - أطلقت الصين "طرق الحرير الجديدة - the "Belt and Road" initiative - " في عام 2013. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين قنوات الاتصال والتعاون على نطاق عابر للقارات.

ويبدو جليا لا تزال أن الصين ، على الرغم من استثماراتها المتزايدة ، لا تزال حذرة للغاية بشأن الخلافات في المنطقة و لا تبناها دائمًا اعتبارا لموقف عدم التدخل المباشر والمعلن في الشؤون الداخلية حتى لا تظهر أي تدخل فيها.

أصول طرق الحرير الأسطورية

كان طريق الحرير عبارة عن شبكة من الطرق التجارية التي تربط الصين والشرق الأقصى بالشرق الأوسط وأوروبا. تأسست عندما افتتحت أسرة "هان" في الصين التجارة رسميًا مع الغرب في عام 130 قبل الميلاد ، وظلت طرق الحرير مستعملة إلى حدود عام 1453 م ، عندما قاطعت الإمبراطورية العثمانية التجارة مع

الصين وأغلقتها. كان لهذه الطرق تأثير دائم على التجارة والثقافة والتاريخ الذي لا يزال يتردد صداه حتى اليوم.

تضمنت طرق طريق الحرير شبكة واسعة من المراكز التجارية والأسواق والمسالك ذات المواقع الاستراتيجية المصممة لتبسيط نقل البضائع وتبادلها وتوزيعها وتخزينها. امتد هذا الطريق من مدينة "أنطاكية" اليونانية - الرومانية عبر الصحراء السورية في "تدمر" ، إلى مدن بلاد ما بين النهرين في العراق الحديث. من "سلوقية" ، كانت الطرق تمتد شرقاً عبر جبال "زاغروس" إلى مدينتي "إيكباتاني" (إيران) و"ميرف" (تركمانستان) ، حيث كانت هناك طرق إضافية تمر عبر أفغانستان الحالية وشرقاً إلى "منغوليا" والصين. وصلت طرق الحرير أيضًا إلى موانئ في الخليج العربي ، حيث تم بعد ذلك نقل البضائع على طول نهري دجلة والفرات. وارتبطت طرق هذه المدن بموانئ البحر الأبيض المتوسط ، حيث كان يتم شحن البضائع منها إلى مدن الإمبراطورية الرومانية وإلى أوروبا.

"إجماع بكين" مقابل "إجماع واشنطن"

إن "إجماع بكين" عبارة عن صيغة تصف الدبلوماسية ونموذج التنمية الذي اقترحته الصين ، خاصة مع الدول النامية مثل إفريقيا. غالبًا ما يتم مواجهة هذا النموذج ، بالتوازي مع الإجماع الشهير

الآخر - "إجماع واشنطن" - نموذج الولايات المتحدة ، الذي فرض نفسه بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط في العقود الأخيرة.

بدأ تداول صياغة "إجماع واشنطن" في نهاية الحرب الباردة - بعد زوال الاتحاد السوفيتي - على النموذج "النيوليبرالي للديمقراطية الأمريكية". ومع الحادي عشر من سبتمبر 2001، أصبح الإرهاب "الإسلامي" عدوًا عالميًا. وقد انطلقت هذه الحركة "العنفية" بشكل أساسي من الشرق الأوسط ، وسعت غلى دحض بشكل جذري الهيمنة الأمريكية والنموذج "النيوليبرالي" للولايات المتحدة. وفي سنة 2004، كان أول من تعبير " إجماع بكين" ، أمريكي ، يُدعى "جوشوا كوبر رامو "Joshua Cooper Ramo- (2) "لمعارضته على وجه التحديد "إجماع واشنطن". من هذه اللحظة وبعد كارثة الحرب في أفغانستان التي دبرها الأمريكيون ، ستثبت الصين تفوقها في المنطقة المجاورة من الشرق الأقصى والشرق الأوسط في مواجهة النفوذ والمكانة اللذين تمتعت بهما الولايات المتحدة طوال هذا الوقت.

(2) - جوشوا كوبر رامو (من مواليد 1968) هو نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المشارك لشركة كيسنجر أسوشيتس ، الشركة الاستشارية لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر". وهو أيضًا مؤلف للعديد من الكتب ، بما في ذلك كتابان من أكثر الكتب مبيعًا ، وهما " عصر لا يمكن تصوره The Age of the Unthinkable – "و" الحاسة السابعة- The Seventh Sense ".

على مر السنين ، سيهتم الكثير من الباحثين بالمقارنة بين الاستراتيجية الصينية واستراتيجية الولايات المتحدة (6). لقد زادت الصين بالفعل من استثماراتها وأصبحت تتمتع بصورة إيجابية نسبيًا في المنطقة ، كونها مستثمرًا لا يدعم أو يمارس التدخل المباشر.

علاوة على ذلك ، فإن ماضيها وحاضرها مع إفريقيا يسلطان الضوء على استراتيجية ليست شديدة الانتهاك من حيث السيادة ؛ والتي ستترجم في بعض البلدان كدليل على التحسن الاقتصادي والاجتماعي ؛ على عكس تجربة الولايات المتحدة التي تركت ذاكرة - قريبة من ذاكرة المستوطن والمستعمر لأفريقيا - مدمرة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(6) Laurence Daziano, "«Le Beijing consensus». La chronique de Laurence L'Opinion, 2018, URL : https://www.lopinion.fr/edition/international/beijing-consensus chronique-laurence-daziano-158049

ويمكن أيضًا إبراز الدور المتنامي للصين كنقطة اتصال للمنظمات الدولية مع ظهور "بنك التنمية الجديد" الذي تم إنشاؤه في عام 2014 ، بتمويل أساسي من الصين والذي يرغب في الظهور كمؤسسة بديلة عن كل من "البنك الدولي" و "صندوق النقد الدولي". وقد كان لهاذين المؤسستين الماليتين دور رئيسي في شؤون الاستثمار في الشرق الأوسط.

يعتمد "إجماع بكين" على نموذج سلطوي جديد في "خدمة الشعب" ، أي شكل من أشكال "الاستبداد المستنير" الذي يهدف إلى حماية أكبر عدد ، ولكن أيضًا شيء جديد مثل الابتكار التكنولوجي في خدمة التنمية وخدمة نموذج اقتصادي جديد. هنا يكمن جاذبية النموذج الصيني "كنموذج سلطوي" ، مصحوب بنمو اقتصادي. ومن المؤكد أن هذا النموذج لا ينسجم جيدا مع حقوق الإنسان ، لكنه لا يسعى للقيام بدور"شرطي أو دركي العالم" كما كان الحال في كثير من الأحيان مع الولايات المتحدة سابقا.

لماذا الاستثمار في الشرق الأوسط؟

يسعى الشرق الأوسط - منذ مدة - إلى تطوير القطاعات التي تقدمت الصين تقدمت (التكنولوجيا المالية ، والطاقات المتجددة ، والذكاء الاصطناعي). واليوم ، تعتبر دول الشرق الأوسط، على المدى الطويل، من العملاء المحتملين لبكين. وإذا استعادت هذه الدول مسار التنمية الاقتصادية ، فسيؤدي ذلك – لا محالة - إلى تحقيق سلم اجتماعي يسمح بتحقيق معدل تشغيل ودخل فردي كافيين لتشجيع الاستهلاك، وبالتالي جعلها دولًا تستورد المنتجات الصينية عبر "طرق الحرير الجديدة" التي في طور التشكل من طرف الصين وحلفائها. فالرغبة الصينية ، في هذا الانفتاح ، تخدم "طرق الحرير الجديدة" عبر المرور من إيران وتركيا على وجه

الخصوص. لذا، رغبة الانفتاح من جانب الصين، رغبة قوية حقيقية وفعلية وذات استراتيجي وأمني.

إن العلاقات الصينية الإيرانية قائمة منذ زمن بعيد ، لكنها تعاظمت أكثر في أعقاب الثورة الإيرانية " الخمينية" سنة 1979. وهذه العلاقات ذات طبيعة دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية. وتعتبر الصين فاعلا تجاريا رئيسيا وع طهران. وقد لعبت الشركات الصينية دورًا مهمًا، بشكل خاص، في تطوير قطاع الطاقة الإيراني عبر شراء النفط و القيام باستثمارات كبيرة في قطاع الطاقة. كما حرصت بكين على الحفاظ على علاقات سياسية وثيقة مع طهران منذ ثمانينيات القرن الماضي ، وساعدت في تعزيز الجيش الإيراني من خلال مبيعات الأسلحة و العمل على حفظ السلام. ويعتبر النفط والغاز ، على الرغم من كل شيء ، من الركائز الأساسية لهذه العلاقة. كما تحتل إيران موقعًا استراتيجيًا في أضيق نقطة في الخليج الفارسي ، وتربط بحر العرب بالمحيط الهندي . وهي أيضًا دولة "ساحلية" ، عمليًا على أبواب أوروبا. لذلك، تنظر الصين إلى إيران ، كبوابة يمكن أن تسهل تدفق البضائع بين أوروبا والصين.

من وجهة النظر الصينية ، إن الشرق الأوسط ذو أهمية استراتيجية لا تخفى على أحد. وتحتاج الصين - التي تلعب دورًا متزايدًا في الشؤون العالمية حاليا - إلى تعزيز وجودها في المناطق الأساسية. فالصين يمكنها أن تلعب دورًا مهمًا، على المستوى الاقتصادي والاستراتيجي و من حيث التأثير الأيديولوجي. لذلك تعمل "بكين" على توطيد روابطها مع قوى المنطقة ، مما يتيح لها فرصة الفعل في التوازنات الإقليمية. وتعتبر إيران الهدف الرئيسي في هذا الصدد. وهذا لأنها دولة تبرز كقوة إقليمية تلعب حاليًا دورًا أكيدا – لا غنى عنه - في التوازن الدبلوماسي في الشرق الأوسط.

في شرق إيران ، تعمل الصين بنشاط على تحديث أحد خطوط السكك الحديدية الرئيسية في البلاد ، وتوحيد المقاييس والمعايير ، وإعادة بناء الجسور ، بهدف ربط "تركمانستان" وإيران و أفغانستان. ويحدث الأمر نفسه في غرب إيران ، حيث أن العمل جاري في قطاع السكك الحديدية لربط طهران بتركيا.

إن إيران – اليوم - أساسية لتمكين الصين من تحقيق طموحاتها الكبرى، كما أصبحت أيضًا تشكل وجهة ذات "شعبية وجاذبية" متزايدة لدى رجال الأعمال الصينيين. وعند اكتماله ، سيمتد خط السكك الحديدية المقترح - ما يقرب من 3000 كيلومتر- من

"أورومتشي" ، عاصمة منطقة "شينجيانغ" الغربية ، إلى طهران من ربط "كازاخستان" و"قيرغيزستان" و"أوزبكستان" و"تركمانستان."

فقد تكثفت العلاقات التجارية – أكثر من أي وقت مضى - بين إيران والصين، منذ أن بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون في الضغط على إيران بشأن برنامجها النووي. ولا تزال الصين المستورد الرئيسي للنفط الخام الإيراني ، رغم استئناف العقوبات الغربية في 2018.

تنشط الشركات الصينية المملوكة من طرف الدولة في جميع أنحاء إيران ، حيث تقوم ببناء الطرق السيارة السريعة والتنقيب على المناجم لاستغلالها وتصنيع الصلب. وتمتلئ متاجر طهران بالمنتجات الصينية وتزدحم شوارعها بسيارات صينية الصنع. ويأمل القادة الإيرانيون أن تتيح لهم مشاركة بلادهم في خطة "طرق الحرير الجديدة" الاستفادة من الطموحات الصينية الاقتصادية الكبيرة. ومنذ سنة 2016 ، قدم التعاون بين الصين وإيران مساهمة ملحوظة في النمو الاقتصادي الإيراني ، وتحديث جملة من القطاعات وانتعاش سوق الشغل . وقد ساعد هذا التعاون -

الذي يتسم بالتشاور الصريح والمنفعة المتبادلة - على تعزيز التفاهم بين الشعبين، فضلا عن تقوية الثقة والدعم المتبادل بين البلدين.

أثار انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني مخاوف جدية داخل المجتمع الدولي ، لا سيما بين الدول الموقعة عليه (ألمانيا ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، الصين ، روسيا) ، لكن لم يمنع هذا بكين من الاستمرار في فتح طرق التجارة إلى طهران. ففي مايو 2018 ، افتتحت الصين خطًا جديدًا للشحن بالسكك الحديدية بين "بايانور" ، وهي مدينة تقع في منطقة "منغوليا" الداخلية المتمتعة بالحكم الذاتي ، وإيران. فإيران شريك رئيسي في مشروع "طرق الحرير الجديدة"، بل هي أكثر من هذا، لأن المحور بين القوة الصينية والإيرانية يدفع إلى النظر أبعد من ذلك. فإيران على أعتاب تركيا ، وهي دولة لا تقل أهمية ضمن المشروع الصيني الطموح واستراتيجيتها.

بفضل مبادرة "طرق الحرير الجديدة"، شهدت تركيا زيادة مفاجئة في الاستثمار الصيني. وتتوقع الدولة التركية الكثير من هذا المشروع الضخم في مجال النقل والتجارة ، والذي يُعتبر أهم مشروع في هذا القرن. فليس من المستغرب أن تسعى تركيا إلى تطوير بدائل جديدة وشراكات جديدة في السياسة الدولية في نفس

الوقت الذي توترت فيه علاقاتها مع الغرب (الحرب في سوريا ، الهجرة ، توسيع الناتو ، حقوق الإنسان). لكن هذا القرب المتزايد بين تركيا والصين ، الذي بدأ على خلفية "مشروع طرق الحرير الجديدة" ، سيخلق تأثيرًا جيوسياسيًا واستراتيجيًا على النطاق الإقليمي والعالمي. وهذا ما أكده الرئيس "أردوغان" في مايو 2017 في بكين حيث قال : "تقاربنا مع الصين سيكون له تأثير كبير على العالم."

بلغ عدد الشركات الصينية الموجودة في تركيا أكثر من 1000 شركة في أبريل 2018. علاوة على ذلك ، دخول بنكين صينيين إلى القطاع المالي التركي واستحواذ المستثمرين الصينيين على ميناء تركي يشير إلى أن بكين ستطور استثماراتها وأنشطتها التجارية في تركيا في قطاعات متنوعة ، تخص الطاقة والخدمات اللوجستية و السياحة والنقل والبنية التحتية والتجارة الإلكترونية. كما شهدت التجارة بين الصين وتركيا زيادة مطردة على مدى العقدين الماضيين وأكثر منذ إطلاق مشروع "طرق الحرير الجديدة". ففي عام 1990 ، بلغ حجم التجارة البينية 238 مليون دولار بينما في عام 2017 كان لا يتجاوز 28 مليار دولار. وهكذا تفوقت الصين على روسيا وألمانيا لتصبح الشريك التجاري الرائد لتركيا. ولا نجانب الصواب بالقول إن التعاون الصيني التركي سيظل قويًا ، لأن اهتمامات الطرفين قائمة على مصالح كلا البلدين

، وهذا باعتبار أن الأهمية المتزايدة للسوق الصيني وتأثيراتها والموقع الجغرافي السياسي لتركيا سيدفعان أكثر إلى زيادة تكثيف هذا التعاون وتوطيده.

لقد انتهزت بكين الفرصة للاستثمار بشكل كبير في إيران ثم في تركيا. ورغم كل شيء ، فإن الاستثمارات الصينية في الخارج، في واقع الأمر، تتجاوز هذا المشروع والحدود التركية والإيرانية. فالصين تستثمر أيضًا في باقي الشرق الأوسط ، لا سيما في مصر وسوريا.

الاستثمارات في الخارج: حالة سوريا ومصر

إعادة إعمار سوريا

على الصعيد الدبلوماسي، حدث التدخل الصيني في البحر المتوسط بشكل خاص من خلال الصراع السوري. فهناك تحالف صيني روسي تم تشكيله وقاد الصين للوصول إلى قضايا الشرق الأوسط من خلال ربط نفسها بحكم الأمر الواقع مع موسكو. وقد برهنت على ذلك بشكل جيد للغاية ، لا سيما خلال التصويت على القرار داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث قامت ، في مناسبات عديدة ، باستخدام حق النقض (الفيتو) ، وبالتالي دعم الاستراتيجية الروسية.

لكن على الرغم من كل شيء ، رفضت بكين المشاركة بشكل مباشر في الصراع الدموي. على عكس روسيا ، التي تدخلت بشكل مباشر في سوريا في عام 2015 من خلال الضربات الجوية ، حاولت بكين إبعاد نفسها عن الصراع من خلال الإصرار على أن مصير الرئيس بشار الأسد يجب أن يقرره الشعب السوري ، وعارضت أي تدخل من قبل القوى الأجنبية. وكان استخدام حق النقض (الفيتو) المتكرر داخل الأمم المتحدة استجابةً أكثر لاستراتيجية منع محاولات القرارات التي تبادر بها القوى الغربية وقطع الطريق أمامها. ففي أكتوبر 2011 ، أكدت الصين - أنها انضمت إلى روسيا في استخدام حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي يدعو السلطات السورية إلى التوقف عن استخدام القوة ضد المدنيين والسماح بممارسة حرية التعبير والتجمع السلمي وغيرها من الحقوق - من خلال ممثلها في الأمم المتحدة ، "لي باودونغ" ، لأن القرار لم يسهل تخفيف الوضع في سوريا ولم يحترم مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

على الرغم من معارضة عقوبات الأمم المتحدة على سوريا ، أضحت الصين أكثر انخراطًا في البلاد في السنوات الأخيرة. وقال بشار الأسد ، في مقابلة مع وكالة الأنباء الروسية "سبوتنيك" ، في مارس 2016 ، إنه دعا شركات روسية وصينية وإيرانية للمشاركة

في إعادة إعمار بلاده. في حوالي 30 مقابلة أخرى بثت على قناة - Phoenix TV - أكد الرئيس السوري أن الصين تشارك بشكل مباشر في بناء العديد من المشاريع الصناعية في سوريا. في الواقع ، هيأت الصين نوعًا من خطة إعادة الإعمار في سوريا، ومن شأنها أن تحقق عبر العديد من الاستثمارات في البنية التحتية. على مدى السنوات السبع الماضية ، نادرًا ما كان للصين وزن في الصراع السوري على عكس القوى الأكثر انخراطًا مثل روسيا وإيران والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية، فقد ظل الصينيون على الهامش خلال نفس الفترة. ومع ذلك - وفي حين أن الصراع ظل آخذ في الحد من التصعيد، مع استعادة الحكومة السورية السيطرة على مساحات شاسعة من أراضيها - اتخذت الصين نهجًا اقتصاديًا حذرًا ودقيقًا تجاه سوريا، ببطء ولكن عن قناعة وبإصرار. ستكلف إعادة إعمار سوريا عدة مئات من المليارات من الدولارات وترغب الصين في المساهمة فيها. ففي يوليو 2017 ، أعلنت بكين عن خطة بقيمة 2 مليار دولار لبناء تجمع صناعي في سوريا لـ 150 شركة صينية. ثم، في أغسطس 2017 ، شاركت الشركات الصينية في معرض دمشق الدولي التاسع والخمسين بشكل ملفت للنظر.

إن نهاية الحرب في سوريا والشروع في إعادة إعمار البلاد يمنحان الصين فرصة لتوسيع نفوذها. ومع إحجام القوى الغربية عن

المساعدة في إعادة بناء سوريا ، وعلى الرغم من الاهتمام القوي من روسيا ولبنان وإيران ، لا يوجد بلد لديه موارد مالية أكثر من الصين للمساعدة في إعادة الإعمار بعد الحرب. وبالتالي ، فإن الصين تنتهز هذه الفرصة للوصول إلى الاقتصاد السوري وأيضًا لتوطيد علاقة جيوسياسية مفيدة للمستقبل وللاستراتيجية الجيوسياسية الصينية.

مصر الصديق الجديد للصين

كما تعمل الصين تدريجياً على ترسيخ مكانتها وتوطيد أقدامها في دولة مجاورة ليست بعيدة عن سوريا، مصر. فقد أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2015 عن إحداث عاصمة جديدة ، تقع على بعد بضع عشرات من الكيلومترات من العاصمة الحالية القاهرة ، وقد بدأ تصميم هذه المدينة رسميًا في أكتوبر 2017، وتغطي مساحة حوالي 170 كيلومترًا مربعًا، وستستوعب تدريجياً أكثر من 6 ملايين نسمة. والهدف من هذه المدينة الجديدة هو استيعاب جزء كبير من المؤسسات المصرية وعلى وجه الخصوص الحكومية منها ، ولكن أيضًا لتخفيف الازدحام في مدينة القاهرة التي تعاني من الاختناقات المرورية والتلوث وتكدس البشر. ويُنظر إلى العاصمة الجديدة على أنها ضرورة وفرصة في نظر السلطات وعدد كبير من وجال الأعمال المصريين. لكن الأسئلة لا تزال

قائمة حول هذا المشروع العملاق ومدى فعاليته مع السكان في ظل أوضاع متأزمة للغاية.

فنادق فخمة، مناطق سكنية فاخرة، مطار حديث عصري، يبدو أن مصر تسعى لإبهار العالم بعاصمتها الجديدة في قلب الصحراء. في ضوء هذا المشروع، ترى الصين أنه مجال مهم للاستثمار. وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لثلاثة بنوك عامة صينية (بنك التنمية الصيني ، والبنك الصناعي والتجاري الصيني ، وبنك الصين "إكسيم") التي قررت ضخ ملياري دولار في هذا المشروع.

ففي سبتمبر 2018 ، وقعت مصر عددًا من الاتفاقيات والعقود مع شركات صينية لمشروعات جديدة بقيمة أكثر من 18 مليار دولار. ويظل تعزيز الشراكة الاقتصادية وإنجاز المشروعات الاستثمارية من أهداف العلاقات الصينية- المصرية في عدة مجالات (الكهرباء والإسكان والنقل والتعليم ..)، كما تعمل الصين على تمويل جزء كبير من منطقة العمل المركزية في العاصمة الإدارية الجديدة ، و أيضًا الاستثمار في الطاقات الجديدة.

إن العلاقات المصرية الصينية في تصاعد مستمر منذ عام 2014 ، حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين 11 مليار دولار. وتقدر الصادرات المصرية بالنسبة للسوق الصيني بـ 408 مليون دولار في عام 2017، مقابل 255 مليون دولار في عام 2016، بزيادة قدرها 60٪. كما أن عدد السياح الصينيين يتزايد باستمرار. وهناك 1558 شركة صينية تنشط حاليًا في مصر مقابل 1200 شركة في عام 2016.

تقدم مصر آفاقًا واعدة للصين، التي تمكنت بالفعل من ترسيخ أقدامها على نطاق واسع ودائم في القارة الأفريقية. وعلاوة على الجوانب الاقتصادية والتجارية التي قد تربط الصين مع دول معينة في الشرق الأوسط ، تحتل الجوانب السياسية والأمنية مكانة مهمة في استراتيجية الدولة الخارجية فيما يتعلق بهذا المجال وفيما يتعلق بالإيديولوجية السياسية لدول أو كيانات معينة.

التحدي الإرهابي

الأقليات المسلمة في الصين

لا يمكن للصين أن تتجاهل وجود الدول الإسلامية ونفوذها، وفي ذات الوقت، تواصل السعي للحصول على تعاطفها ودعمها في

الشؤون الدولية. وبالإضافة إلى ذلك ، يوجد في الصين عشر(10) أقليات مسلمة تمثل وحدها عدة ملايين نسمة. كما أنه غالبًا ما يكون للأيديولوجيات الدينية والسياسية الإسلامية من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تأثير على المسلمين في الصين.

وإذا امتزجت واندمجت "الأيديولوجيات الدينية" مع النزعة الانفصالية للأقليات ، فقد يشكل ذلك مشكلة خطيرة على وضع الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في شمال غرب الصين. لذلك ، قد يبدو، في الشؤون الدولية والداخلية ، أن الإسلام يتحدى صنع السياسة الصينية الخارجية. لذا، في مواجهة الوضع الدولي المعقد والمتغير، ترى جملة من المحللين، أنه يتعين على الصين أن تدرس بعناية وتضع استراتيجية وسياسة للتعامل مع المنطقة الرئيسية للإسلام.

يقدر عدد المسلمين حاليا في الصين بنحو 20 مليونا. ويتألف السكان المسلمون من عدة أقليات : " هان" ، و"أويغور" ، و"كازاخ" ، و"دونغشيانغ" ، و"خالخاس" ، و"سالاس" ، و"طاجيك" ، و"أوزبك" ، و"بوان" ، و"تتار". وكل هؤلاء صينيون ، مسلمون ، يتحدثون التركية ويمثلون أكبر جالية مسلمة في الصين ، و تقع مناطقهم في أقصى غرب البلاد ، في

"شينجيانغ" (أو تركستان). ويسعى "الأويغور" إلى وضع حد للتمييز الذي تمارسه جماعة "الهان" العرقية والسلطات ويطالبون باحترام دينهم وتقاليدهم.

حدث خلل في السياسة الدينية للسلطات الصينية فيما يتعلق بالجالية المسلمة. وقد كانت لهجمات 11 سبتمبر 2001 في نيويورك انعكاسًا مكثفًا وقويا قلب الدولة الصينية بخصوص الهوية الإسلامية. ومنذ ذلك الحين ركزت السلطات الصينية على شمال غرب البلاد.

كما أنه، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في سنة 1991 وظهور دول إسلامية مستقلة في آسيا الوسطى ، دعت العديد من الجماعات الانفصالية الإسلامية في منطقة "شينجيانغ" إلى تشكيل دولة مستقلة أطلقوا عليها اسم "تركستان الشرقية"(1). كما غذى "المجاهدون الأفغان" الإسلام المتطرف في مجتمع الأويغور. وهكذا ، من بين مجموعات "الأويغور" في "شينجيانغ" المعارضة لسلطة بكين ، نجد الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية - (ETIM) - (2) والحزب الإسلامي لتركستان - (TIP) - (3).

(1) - ابتداءً من القرن العشرين ، استخدم انفصاليو "الأويغور " هذه التسمية لنعت "شينجيانغ" ككل ، وكانت إشارة واضحة إلى استقلال الدولة المستقبلية، والرغبة في محو الهيمنة الصينية وأيضا سعيا لإبراز التقارب مع المجموعات التركية في الغرب.

(2)تأسست حركة تركستان الشرقية الإسلامية في عام 1997 على يد "حسن محسوم" و"أبو قادر يابوقوان". وفي سنة 1998 ، لجأت الجماعة إلى أفغانستان ، التي كانت تسيطر عليها حركة طالبان وقتئذ ، وأقامت روابط مع تنظيم القاعدة والحركة الإسلامية في أوزبكستان. منظمة عسكرية ، تتبنى الأيديولوجية "الجهادية السلفية" ، نشطت في الصين وباكستان وسوريا خلال الحرب الأهلية السورية. وتأثرت كثيرا بنجاح المجاهدين في الحرب القوات السوفيتية في أفغانستان. من أهدافها الاستقلال التام عن الصين، وتم تصنيفها "منظمة إرهابية" من قبل الأمم المتحدة ، الصين والمملكة المتحدة.

(3)الحزب الإسلامي التركستاني (ITP) ، انبثق عام 1999 من حركة تركستان الشرقية الإسلامية.

ارتبط اسم هذه الحركة بهجمات عنيفة ، بما في ذلك الهجوم على ميدان "تيانانمين" في 28 أكتوبر 2013 ، والهجمات على محطتي قطار "كونمينغ" و"أورومتشي" في نفس العام.

علاوة على ذلك ، هناك تنافس بين المجتمعين ("الأويغور" و"هان"). وقد عملت بكين على نشر الثقافة الأحادية الصينية في المنطقة ، وبالتالي محاولة استيعاب الأقليات العرقية في الصين ، وخاصة "الأويغور" ، في ثقافة "الهان". واعتمدت سياسة بكين هذه على عزل العديد من "الأويغور" ودفعتهم لمعاداة "الهان". اشتدت

هذه المشاعر المعادية لـ "الهان" بمرور الوقت ، مما أدى في الواقع إلى استبعاد المجتمع أكثر وتقليص مسألة "الأويغور" إلى بُعدها "الإرهابي" فقط ، على الرغم من أن هذه النسبة من المتعصبين الدينيين داخل المجتمع لا تزال أقلية.

على الرغم من كل شيء ، فإن القمع ضد "الأويغور" ظل قائما بالفعل، كما في استمرت إدانته من قبل المنظمات العالمية. ويعيش السكان اليوم بشكل دائم تحت الترهيب والتخويف الصينيين.
والأسوأ من ذلك ، أن السلطات الصينية تحتجز أكثر من مليون من "الأويغور" في معسكرات الاعتقال ، وفقًا للأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإنسانية عبر العالم.

"الجهادية" الصينية: من "شينجيانغ" إلى سوريا

في أواخر سبعينيات القرن الماضي ، بدأت الوهابية - التي كانت دعوتها الدولية من قبل المملكة العربية السعودية - مدفوعة من قبل التنافس المتزايد بين "إيران الثورية" ، وقتئذ، والنظام الملكي السعودي - في الظهور والبروز في جنوب آسيا. بدأت المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ – أثار الانتباه - في الاستثمار في المجتمعات الإسلامية في إندونيسيا وماليزيا من خلال تمويل - من

بين أمور أخرى - البنية التحتية المادية ، والمساجد والمدارس الإسلامية ، وكذلك المؤسسات الثقافية والخدمات الاجتماعية. وهكذا أقامت المؤسسات "الوهابية" السعودية علاقات وثيقة مع المسلمين في جنوب آسيا.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي ، وبشكل أكثر تحديدًا بعد 11 سبتمبر 2001 ، وضعت الدولة الصينية شبكات "الأويغور" السلفية تحت المراقبة الدقيقة ، مما أثار القلق بشأن الروابط التي حافظت عليها المجتمعات المسلمة الصينية مع المملكة العربية السعودية التي لم تكن تسعى إلا إلى انتشار منظومتها التعليمية الإسلامية وتوسيع رقعة نفوذها وتأثيرها في آسيا من أجل مواجهة نفوذ إيران الشيعية.

بينما كانت الصين تطور علاقات اقتصادية متزايدة مع الدول الإسلامية ، فإن بكين ظلت حساسة أيضًا لمحاربة تسلل الفكر الإسلامي المتطرف في "شينجيانغ". كما ساهم تنقل المسلمين الصينيين على طول "طرق الحرير الجديدة" في ظهور وبروز سياسة أمنية صينية جديدة حفاظا على نجاح مشروعها الاستراتيجي.

وكان من بين مؤيدي الفكر المتطرف، الحزب الإسلامي لتركستان (وهو الجناح العسكري "الأويغور" لتنظيم القاعدة في سوريا). وقد غادر 7000 من مقاتليه للقتال في سوريا ، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان. علما أنه من الصعب للغاية تحديد الأرقام الفعلية المتعلقة بعدد مقاتلي "الأويغور" المتواجدين في سوريا أثناء الصراع. وفي وقت مبكر من عام 2012 ، كانت السلطات الصينية قد أبلغت عن رحيل مقاتلي "الأويغور" إلى سوريا. وفي يونيو 2014 ، أضفى حزب التحالف الإسلامي طابعاً رسمياً على وجوده على الأرض السورية ، ولا سيما في محافظة إدلب إلى جانب جبهة النصرة (الفرع السوري السابق للقاعدة في سوريا). وتم تنفيذ حملة دعائية كبيرة في مجتمع "الأويغور" بهدف حملة تجنيد للقتال.

وقد يبدو أن استراتيجية الصين الأمنية لمكافحة الإرهاب والأصولية الإسلامية في منطقة "الأويغور" في "شينجيانغ" أثبتت فعاليتها على المدى القصير ، لكنها تتضمن مخاطر على المدى الطويل، وذلك بفعل تفاقم الشعور بالإحباط والاستياء لدى الأقليات تجاه الأغلبية العرقية من "الهان". وقد تمثل هذه الدوامة خطرًا يؤدي إلى مزيد من التطرف والتمرد واستخدام العنف واعتماد الأساليب الإرهابية في "شينجيانغ" وبقية الصين، بل حتى في الشرق الأوسط ، لا سيما في المناطق المتضررة من "مشروع طرق الحرير الجديدة" الصيني.

"التبعية الطاقية"

الصين ، عميل رئيسي للمملكة العربية السعودية وإيران

على الرغم من جهود الصين للبحث عن مصادر طاقة بديلة في أجزاء مختلفة من العالم ، فقد ازداد اعتمادها على نفط الشرق الأوسط مع مرور الوقت. هذا الشرق الأوسط، الذي يعد الآن مضخة الوقود الرئيسية للصين (أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين). ومن بين دول المنطقة ، تبرز المملكة العربية السعودية ، كونها أكبر مورد للطاقة للصين بنسبة 20 في المائة. ليس بعيدًا خلف "أنجولا"، هناك دولة أخرى في الشرق الأوسط - وهي إيران - تساهم بحوالي 8 في المائة من إجمالي واردات الصين من النفط.

ولذلك فإن الاهتمام بشأن الوضع في هذه المنطقة من العالم أمر أساسي بالنسبة لبكين. كما يزداد الأمر سوءًا عندما تنضب التربة الصينية من النفط (هذا هو الحال بالنسبة إلى آبار "داكينغ - " Daqing - و"شينكلي -Shengli– "و "لايوش .(Liaohe - " على الرغم من أن الصين هي منتج رئيسي للنفط الخام ، إلا أنها لم تكن مكتفية ذاتيًا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وأصبحت من مستوردًي هذه المادة الخام التي كانت تغمر تربتها في السابق. ومنذ عدة سنوات ، أصبحت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم،

فهي تستهلك الكثير منها ، بنسب غير متناسبة ، لا سيما لضمان استمرار نموها.

كان هذا التحول، من الصين التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي إلى الصين التابعة، بمثابة اضطراب في سوق النفط العالمي بأسره. ففي عام 2000 ، بلغ صافي واردات الصين من النفط الخام ما يقارب 60 مليون طن (60 مليون طن = ميغا طن). وبعد خمسة عشر عامًا ، قاربت ى 333 مليون طن. أصبح هذا الإمداد من المواد الخام بمرور الوقت عاملاً رئيسياً ، لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة ولضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد. و لمواجهة النمو المستدام والطلب القوي على المواد الخام من طرف الشركات والصناعات الصينية ، أصبحت مسألة توريد الموارد هذه ذات أهمية قصوى منذ عام 1990.

إن التحولات في الصين حدثت على مرحلتين:

-الأولى في عام 1993 ، عندما استوردت الصين النفط لأول مرة من جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

-والثانية في عام 2001 ، عندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

إن هذه الحاجة المتزايدة للنفط ستشجع بكين على اعتماد استراتيجية التدويل للشركات الصينية وستعمل على هيكلة علاقاتها مع العديد من البلدان والشركاء المحليين ، مما سيقود الدبلوماسية الصينية إلى التواجد في دول ومناطق العالم التي نادراً ما كانت موجودة فيها من قبل. هذا هو الحال بشكل خاص في إفريقيا واليوم يتحول تدريجياً إلى الشرق الأوسط أيضًا.

بالإضافة إلى هذا الاعتماد على الخارج ، هناك التنافس مع قوة عظمى في العالم، الولايات المتحدة.

فمنذ حرب الخليج عام 1990 ثم غزو العراق عام 2003 ، كان التأثير الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط وعلى إنتاج النفط في صميم اهتمامات الصين الكبرى. إن هذه الأحداث عززت وصع الضعف الذي قد يكون لدى الصينيين. ولمعالجه، و نظرًا لارتفاع مخاطر عدم الاستقرار في المناطق التي تستثمر فيها ، تبنت الصين عالميًا استراتيجية تنويع مصادرها. ينعكس هذا بشكل خاص من خلال أشكال مختلفة من الاستثمار تتراوح بين "الاستحواذ على حصة في إنتاج الموارد" مثل النفط ، إلى إنشاء البنى التحتية التي تسهل نقل الموارد (مثل الموانئ وخطوط السكك الحديدية والجسور والطرق وخطوط الأنابيب) . وتضاعفت هذه الاستثمارات بشكل كبير خلال الأزمة المالية لسنة 2008 ، والتي أثرت بشكل خاص على الدول الغربية. وفي عام 2014 - بالنسبة لمنطقة الشرق

الأوسط وحدها - بلغت واردات الصين من النفط 3178 برميلًا / يوم. وأتاحت الاستراتيجية الصينية المتمثلة في "الانفتاح على الخارج - going out - "والتي تم إطلاقها في أوائل العقد الأول من القرن الحالي تطوير التبادلات الدولية وترسيخ نفسها تدريجياً في الشرق الأوسط وبالتالي الخروج من عزلتها.

كان لهذا التطور في احتياجات جمهورية الصين الشعبية للطاقة حتى اليوم انعكاسات واضحة على تطور توجهات السياسة الخارجية للبلاد وعلى استراتيجياتها البيئية. على وجه الخصوص ، اختارت الصين توجيه سياستها البيئية لعدة سنوات نحو التقنيات الجديدة والتنمية المستدامة بهدف أن تتموقع دوليا كقائد لانتقال الطاقة وبالتالي تعزيز صورة "القوة العالمية المسؤولة" على الرغم من مستويات التلوث العلية جدا التي تخنق بعض المدن الصينية.

على سبيل الخلاصة والاستنتاج

بعد "الصين الإفريقية Chinafrica - "، هل سنتحدث عن "الصين العربيةChinarabe - "؟

فما هو مؤكد، أن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" أعلن منذ يوليو 2018، أنه يريد منح الدول العربية قروضًا تصل إلى 20 مليار دولار لضمان تنميتها الاقتصادية.

كما رأينا سابقا ، أصبح الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية متزايدة في نظر بكين منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، حيث اقترن الطلب المتزايد على الطاقة والنمو الاقتصادي مع المصالح الجيوستراتيجية المستدامة. ويبدو أن أمن الطاقة والقضايا الاقتصادية هي المصالح الرئيسية للصين الآن.

في هذا الصدد ، إن الهدف الرئيسي لبكين هو ضمان الوصول إلى الموارد والأسواق في المنطقة. إن إطلاق "طرق الحرير الجديدة" يؤكد بالتحديد على العامل الاقتصادي. هذا المشروع هو الآن أولوية من الأولويات القصوى بالنسبة للصين. وهذا عنصر أول.

العنصر الثاني المهم جدًا للصين، موقعها الجغرافي الاستراتيجي في المنطقة. تحاول بكين إيجاد توازن مع نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وتعتبر بكين أن واشنطن تمثل قوة حاسمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وأخيرًا ، الغرض الرئيسي من الوجود الصيني في الشرق الأوسط هو ضمان الهدوء في بلادها. أي ، وبالواضح، تريد الصين أن تضمن عدم انتشار الإسلام الراديكالي بين ظهرانيها. والهدف الأساسي – في هذا الصدد- هو درء أي تهديد قد يأتي من المسلمين الصينيين و"الأويغور" في "شينجيانغ على وجه الخصوص.

وبالتالي ، فإن بكين يقظة بشكل خاص أمنيا فيما يتعلق بتحركات سكانها من "الأويغور" والدعم الذي يمكن أن تحصل عليه من بعض الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

إن الصين بصدد حماية مصالحها أولا وقبل كل شيء. ويوفر عدم الاستقرار المستمر في المنطقة والمماطلة للقوى الغربية في الشرق الأوسط فرصة جيدة للصين للمشاركة في المبادلات التجارية مع دول المنطقة. هذا، مع اعتماد إستراتيجية سياسة خارجية حازمة ، مما يجعلها تتجذر وتتدخل ببطء ولكن بثبات. إن النمو السريع لاقتصادها يلزمها بتطوير استراتيجية تركز على المستقبل والاستدامة في الشرق الأوسط. والهدف من هذه الاستراتيجية واضح للغاية:

تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين الصين والشرق الأوسط ، وتأمين الموارد ، وتنويع استثماراتها ، والمساهمة في تنمية الاستقرار في المنطقة بشكل فعال لا يمكن الاستغناء عنه مستقبلا.

لذا، فإن الاهتمام بالحوار والقلق بشأن الوضع في هذه المنطقة من العالم أمر أساسي. ويزداد الأمر سوءًا عندما تنضب التربة الصينية من النفط. فعلى الرغم من أن الصين هي منتج رئيسي للنفط الخام ، إلا أنها لم تكن مكتفية ذاتيًا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وأصبحت مستوردًا لهذه المادة التي تغمر باطن أرضها في السابق. ومنذ عدة سنوات ، أضحت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم. إنها تستهلك الكثير منها ، بنسب غير متناسبة ، ولا سيما لضمان نموه وعدم كبح مساره. كان هذا التحول من الصين التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي إلى الصين التابعة بمثابة اضطراب في سوق النفط العالمي بأسره. ففي عام 2000 ، بلغ صافي واردات الصين من النفط الخام ما يناهز 60 مليون طن. وبعد خمسة عشر عامًا ، جاوز هذا الرقم 332 مليون طن. وأصبح هذا الإمداد من المواد الخام بمرور الوقت عاملاً رئيسياً ، لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة ولضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد. وفي مواجهة النمو المستدام والطلب القوي على المواد الخام من الشركات والصناعات الصينية ، أصبحت مسألة استيراد الطاقة ذات أهمية قصوى منذ عام 1990. ففي عام 1993 ، استوردت البلاد النفط للمرة الأولى مرة من جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. وكانت المرة الثانية في عام 2001 ، عندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

إن هذه الحاجة المتزايدة للنفط، ساهمت ، بشكل كبير، في تشجيع استراتيجية التدويل للشركات الصينية وفرضت هيكلة علاقات بكين مع العديد من البلدان والشركاء المحليين ، مما قاد الدبلوماسية الصينية نحو التواجد في دول ومناطق العالم التي نادراً ما كانت موجودة فيها من قبل. وهذا هو الحال بشكل خاص في إفريقيا، وهو يتحول تدريجياً نحو الشرق الأوسط أيضًا.

بالإضافة إلى هذا الاعتماد ، هناك مبدأ التنافس من الجانب الصيني، التنافس مع قوة خاصة ، الولايات المتحدة. فمنذ حرب الخليج عام 1990 ثم غزو العراق عام 2003 ، كان التأثير الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط وعلى إنتاج النفط في صميم اهتمامات الصين. وقد أكدت الأحداث الضعف لدى الصينيين بهذا الخصوص. ولمعالجته هذا الضعف و اعتبارا لارتفاع مخاطر عدم الاستقرار في المناطق التي تستثمر فيها ، تتبنى الصين عالميًا استراتيجية التنويع. وتبرز هذه الاستراجية، بشكل خاص، من خلال أشكال مختلفة من الاستثمار، تتراوح بين "الاستحواذ على حصة في إنتاج الموارد" مثل النفط ، وبين إنشاء البنى التحتية التي تسهل نقل الموارد مثل الموانئ وخطوط السكك الحديدية والجسور والطرق وخطوط الأنابيب . وتضاعفت هذه الاستثمارات بشكل كبير خلال الأزمة المالية لعام 2008 ، والتي أثرت بشكل خاص على الدول الغربية. وفي عام 2014 ، بالنسبة لمنطقة الشرق

الأوسط وحدها ، بلغت واردات الصين من النفط 3178 برميلًا / يوم. أتاحت الاستراتيجية الصينية المتمثلة في الانفتاح على العالم، و التي تم إطلاقها في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، تطوير التبادلات الدولية وترسيخ الصين تدريجياً في الشرق الأوسط وبالتالي الخروج من عزلتها السابقة.

كان لهذا التطور في احتياجات الطاقة لجمهورية الصين الشعبية حتى اليوم، عواقب ونتائج على تطور توجهات السياسة الخارجية للبلاد وعلى استراتيجياتها البيئية. على وجه الخصوص ، اختارت الصين توجيه سياستها البيئية لعدة سنوات نحو التقنيات الجديدة والتنمية المستدامة بهدف وضع نفسها كرائد لانتقال الطاقة، وبالتالي تعزيز صورة القوة المسؤولة، وهذا بالرغم من توجه أصابع الاتهام إليها في مجال التلوث البيئي.

ما تعلمه الجيش الصيني من حرب أوكرانيا الروسية؟

بشرت تسعينيات القرن الماضي بثورة في الشؤون العسكرية في الصين. بدأ قادة جيش التحرير الشعبي الصيني الحديث عن دمج التقنيات الرقمية ومناقشة الاستراتيجية والتكتيكات والعمليات بطرق استفادت من دروس حرب الخليج. استمر التعلم والتلقين والنقاش والاستيعاب والتكيف لجيش التحرير الشعبي الصيني على مدى العقود اللاحقة - حتى الغزو الروسي لأوكرانيا.

في حديث عبر الإنترنت ، ناقش نائب رئيس مؤسسة "كارنيجي للدراسات "، إيفان فيجنباوم" ، هذا السؤال مع العديد من الباحثين. تعرض هذه الورقة مقتطفات من الحديث.

إن جيش التحرير الشعبي الصيني دارس حريص ودقيق للحرب الحديثة ، وخاصة طريقة الحرب الأمريكية. إنهم مستهلكون شرهون للمعلومات المتاحة للجمهور ، فضلاً عن جميع المعلومات

التي توفرها لهم جهودهم الاستخباراتية المكثفة. يقتبسون كلمة بكلمة أي عقيدة ينشرها الأمريكيون عبر الإنترنت ، أو خلاصاتهم مراجعاتهم للعقيدة العسكرية الأمريكية ، بالإضافة إلى دراسة قدرات أداء أنظمة الأسلحة الأمريكية. . . .

لكن على الرغم من جهود الإصلاحات التنظيمية الأخيرة ، يظل جيش التحرير الشعبي الصيني في الأساس كيانا سياسيا مهمته خوض الحروب. إنه جيش حزبي وليس جيش وطني. ويتأثر نهجه في التعلم والقيادة بشكل كبير بنمط تنظيمه، فضلاً عن الثقافة الصينية التقليدية والتعليم. على سبيل المثال ، يكمن أحد العناصر الرئيسية للفشل العسكري الروسي الأولي في أوكرانيا في وظيفة القيادة والسيطرة ، وضعف تنمية القيادة ، والفساد الداخلي ، والتدريب غير الكافي ، والتحفيز الضعيف للقوات. في نظام جيش التحرير الشعبي ، يعد تطوير هذه القدرات الرئيسية مسؤولية الحزب الشيوعي – وليست مهمة عسكرية بحتة -. وقد اعترف الرئيس الصيني " شي جين بينغ" نفسه بذلك. لذا يصبح السؤال ، وهذه قضية تاريخية مع جيش التحرير الشعبي ، كيف سيتعامل الحزب مع أوجه القصور العسكرية هذه؟ كما إن الصين تعتمد نظام لينيني، صناعة القرار فيه ذات صبغة مركزية ، ولكن هناك جدل قبل الحسم. وتاريخيا كان هناك داخل جيش التحرير الشعبي ، نقاش

تسود فيه بعض الآراء ، وتلفظ أخرى ، أحيانًا لأسباب سياسية ، وأحيانًا لأسباب عملية. وقد يتساءل المرء.

هل هناك آراء وأفكار معتمدة من طرف هذا الجيش أصبحت متجاوزة عفا عليها الزمن بشكل أساسي في السنوات الخمس إلى العشر الماضية بسبب متابعة تطورات الاستراتيجيات والتقنيات والأساليب العسكرية الأجنبية؟

هناك شيئان تغيرا بشكل جذري خلال الأربعين سنة الماضية. أولها هو ذلك المفهوم السائد بين قادة جيش التحرير الشعبي، مفاده أن لديهم ميزة الدفاع في العمق ، ونتيجة لذلك ، لم يكونوا بالضرورة بحاجة إلى تطوير حتى قدرة محدودة على إسقاط القوة. كانوا يقولون هاجم العدو "تيانجين" ، فسوف نعود إلى بكين. وإذا هاجم بكين ، فسوف نعود إلى "تشنغدو". لكن الأمر تغير بشكل جذري. إذ أن تحديث دفاعهم يركز على منحهم القدرة على امتلاك قدرة محدودة على إسقاط القوة ، إذا كان ذلك فقط من أجل منع الوصول إلى منطقة ما.

الأمر الثاني [وهو تغيير أساسي] ، كان سائدا عندهم هو مفهوم ميزة ساحقة في الكتلة (عدد المقاتلين الهائل) لردع العدو عن الهجوم. لكن الكمية النوعية لها جودة أعلى. لذلك كان هناك تخلي عن هذا التصور ، والمزيد من التركيز على تقليل حجم القوات البرية لجيش التحرير الشعبي وزيادة جودة الصواريخ الاستراتيجية وقوات الدعم في البحرية ، في محاولة للتأكد من أن جودتها تتوافق مع الميزة النوعية التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة دائما.

وهناك مسألة التطور الثقافي للقوة العسكرية. فما لا يفهمه الكثير من الناس حول القيادة وقيادة المعركة وضباط الصف، هو أن جوهر قوة هذه القدرات ثقافي أكثر منه تقني. إنها رغبة الضابط الأقدم في تفويض السلطة وقبول مشورة المرؤوس في قيادته بشأن حكمه.

يمكنك تكوين فيلق ضابط الصف ، ولكنه قد لا يكون فعالًا في سياق ثقافي روسي أو صيني كما هو الحال في سياق الولايات المتحدة.

في مسألة قيادة المعركة، تعرض الضباط الروس للقتل باستمرار لأنهم لا يثقون في صغار مرؤوسيهم في إعطائهم صورة دقيقة عن ساحة المعركة. إن موسكو تلاحقهم من أجل تبليغ ما

يجري ، وهم يثقون فقط في حكمهم. يعتمد نجاح [تقسيم التشكيلات الأكبر إلى تشكيلات أصغر] على القادة القتاليين النشطين وذوي سرعة التكيف الذين يرغبون في استخدام مبادرتهم الخاصة أثناء التطور السريع للعمليات القتالية. هناك مقولة في الجيش الأمريكي تصف بشكل أساسي الاختلاف الثقافي بين الجيشين الصيني والروسي والجيش الأمريكي. وكل ضابط في الجيش يتعلمها منذ بداية تدريبه: "من الأسهل الاستغفار من طلب الإذن."

- It’s easier to beg for forgiveness than ask for permission - .

في الجيش الأمريكي يتعلم الجنود الاعتماد على أحكامهم الخاصة والثقة في حكمهم في حالة قتالية سريعة التطور وشرح أفعالهم لاحقا. ويتوقعون أن تدعم قيادتهم أفعالهم ، خاصة إذا كانت هناك نتيجة إيجابية. وهذه الأنواع من المعتقدات الثقافية ليست بالضرورة شائعة في الثقافة العسكرية الروسية أو الثقافة الصينية. هذه الأنواع من القدرات ضرورية للغاية للنجاح في حرب المعلومات - والبيئات القائمة على الحرب المختلطة.

غزا فلاديمير بوتين أوكرانيا في 24 فبراير. ومن المعلوم أن الصين أمضت عقدين من الزمن تفكر في طرق إكراه تايوان، فهل حدث شيء ذو صلة بتايوان؟

على المستوى العسكري الاستراتيجي البحث ، قد يكون هذا الغزو فرصة للتحقق من صحة أحد المبادئ الأساسية لتحديث جيش التحرير الشعبي من خلال الصراع في أوكرانيا ، ولكنه متناقض. إد لا تتغير طبيعة الحرب أبدًا - الخطط والعنف لتحقيق غاية سياسية - لكن طبيعة الحرب تتطور باستمرار. وهذا ما لاحظه الجميع مع الغزو الروسي لأوكرانيا: تطور في طبيعة الحرب تجاه الدفاع ، بدلاً من الهجوم. للدفاع أو للأمة المدافعة ميزة هنا.

من الواضح أن روسيا امتلكت ميزة ساحقة في القوة القتالية وأثقل وزنا بمقارنتها بأوكرانيا. لكن على الرغم من ذلك ، تمكنت أوكرانيا من تقويض هذه الميزة من خلال التطبيق الماهر للقدرات العسكرية غير المتكافئة التي قدمت لها من طرف حلفاؤها وشركاؤها. لكن ما يجب فهمه هو أن جيش التحرير الشعبي لطالما رأى نفسه على أنه المدافع وأن الولايات المتحدة هي المعتدي وإذا نظرنا من زاوية تايوان - حيث ستكون الصين هي المعتدي ، ولكن ليس هكذا يرون الأمر. وبعلا ، تم التركيز على التحديث الدفاعي بالكامل. وكان التركيز بشكل خاص على حرمان الولايات المتحدة من القدرة على إبراز قوتها في غرب المحيط الهادئ.

التناقض هنا هو، أن الولايات المتحدة هي المعتدي والمهاجم ، ضمن هذا النموذج ، من الواضح أن تايوان هي المدافع. وقد أظهر الصراع في أوكرانيا أن المدافع إذا أحسن الإمداد والمحفز، يمكن أن يعطل بشكل فعال أو حتى يهزم خصمًا متفوقًا بشكل واضح. إذا لم يكن هناك شيء آخر ، يمكن لهذا المدافع زيادة تكلفة وطول ومدة الصراع العسكري بشكل كبير على حساب المهاجم. لذلك ، عندما تنظر إلى الدرس العام هنا ، تجد أن هذا الأمر أكثر تعقيدًا بكثير مما قد يتخيلونه.

ولعل أهم درس يمكن استخلاصه فيما بعد 24 فبراير – يوم الهجوم على أوكرانيا هو التالي:

لا توجد صراعات إقليمية في القرن الحادي والعشرين بين القوى العظمى. تسبب الصراع الأوكراني الروسي في نقص الغذاء في تونس ونقص الزيت النباتي في إندونيسيا ، وارتفاع أسعار النفط. إذا كنا نعتقد أن التداعيات العالمية للصراع الروسي الأوكراني كبيرة ، فانتظر حتى ترى الآثار العالمية للصراع بين الصين والولايات المتحدة.

7

استراتيجية أمريكا الكبرى

يحاول هذا الفصل تسليط بعض الضوء حول مكامن قوة الولايات المتحدة ومكامن ضعفها، وأسباب إعادة تقييم استراتيجيتها الكبرى، ومكانها في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وهذا على خلفية التآزر الجيوسياسي.

اعتبارا للطموح المعلن للصين ، التي ترغب في فرض نفسها كقوة عالمية أولى ، كان لزاما على الولايات المتحدة إعادة تنظيم أولوياتها وتموقعها على نطاق العالمي. إنها على دراية بامتلاك ما يلزم للحفاظ على القيادة خلال فترة من التاريخ المرئي: النمو الاقتصادي ، والساكنة الشابة والديناميكية ، والطاقة الكافية والموارد الاستراتيجية ، والأداة الصناعية ، والتفوق التكنولوجي ، والقدرة على جذب النخب العلمية الممتازة ، والموقع الجغرافي ، والعديد من ذوي الخبرة قوات مسلحة كثيرة العدد وذات خبرة ومتفوقة على الخصوم المعلنين.

ومع ذلك ، فإن الولايات المتحدة تدرك مكامن ضعفها: داخليًا أولاً، من خلال تنامي انقسام مجتمعها ؛ وخارجيًا ، من خلال تشتت قواتهما في العديد من مسارح العمليات التي انخرطت فيها بعد الحرب الباردة ، عملا بالمثالية الليبرالية أو بأيديولوجية المحافظين

الجدد ، مستغلين موقعهم كقوة عظمى وحيدة. تدرك النخب الأمريكية أيضًا تدهور المكانة الأخلاقية والصورة الاعتبارية للولايات المتحدة، نتيجة للوحشية وعدم الاتساق وفشل سياستها الخارجية على مدى العقدين الماضيين. هذا هو الحال بشكل خاص في الشرق الأوسط حيث يُنظر إلى أمريكا الآن على أنها غير موثوقة وعنصر تخريبي ومتقلب ، وتهدد عن قصد أو عن غير قصد الأنظمة الاستبدادية القائمة ، ولم تعد جهة فاعلة قادرة على تحقيق الاستقرار في المنطقة.

منذ عهد باراك أوباما ، و الولايات المتحدة تعيد تقييم استراتيجيتها الكبرى ، والتي تتجه الآن نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ من أجل مواجهة المنافس الصيني بشكل أكثر فاعلية. ويتعلق الأمر بالنسبة لواشنطن بإعادة تحديد خط الدفاع عن مصالح أمريكا الحاسمة، والذي سيسمح لها بالدفاع عن أهم حلفائها - أوروبا ، اليابان ، الهند ، شبه الجزيرة العربية- الواقعة في الجزء المتنازع عليه من "ريملاند- Rimland - "، في مواجهة الخطاب العدواني والتهديدات المستترة من الصين وروسيا ، القوى القارية في "هارتلاند .(1) – Heartland - " يحمي هذا الخط الدفاعي المحاور البحرية الرئيسية التي تضمن التفوق الاستراتيجي الأمريكي ، ولكنه يتضمن انسحابًا من المناطق التي كانت الولايات المتحدة منخرطة فيها لعدة عقود (الجزء الشمالي من الشرق

الأوسط ، وباكستان ، وما إلى ذلك) تاركًا مسألة "تايوان" معلقة. ربما يأمل الاستراتيجيون الأمريكيون في دفع الصينيين والروس إلى الخطأ من خلال إغرائهم بمكاسب سهلة في هذه المنطقة العازلة التي تخلوا عنها لهم؟ في غضون ذلك ، فإنهم يعملون على وضع أيديهم على مواطن التكنولوجية في كل مكان للحفاظ على ريادتهم في هذا المجال الحاسم.

(1) نظرية "ريملاند" ، هي مفهوم جيوستراتيجي ابتكره "نيكولاس جون سبيكمان " Spykman- والذي يعتبره الحافة البحرية ل "أوراسيا l Eurasie - "، بما في ذلك الحواف الغربية والجنوبية والشرقية المكتظة بالسكان للقارة. ووفقًا له ، فإن السيطرة على هذا الفضاء ذات أهمية قصوى في السيطرة الجيوسياسية على العالم. ومن خلال الجغرافيا السياسية ، يعني "سبيكمان" تخطيط سياسة واستراتيجية الأمن لدولة ما بناءً على عواملها الجغرافية .تعارض نظرية "ريملاند" هذه، نظرية "هارتلاند Heartland -"، التي وضعها "هالفورد جون ماكيندر .Mackinder - "تفترض هذه النظرية أن السيطرة على "هارتلاند" ، وهي منطقة كبيرة في وسط وشرق أوروبا ، أمر حاسم للسيطرة على "أوراسيا" والعالم. وقد آخذ "سبايكمان" على" ماكيندر" "مبالغته في تقدير "هارتلاند" بسبب حجمها الكبير ، والذي قال إنه سيزيد من أهميتها الاستراتيجية بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المركزي وتفوق القوة البرية.

في هذا الوضع الجيوسياسي ، تساعد الاتفاقية المبرمة مع أستراليا والمملكة المتحدة -AUKUS – والاتفاقية المبرمة مع الهند واليابان وأستراليا -QUAD – البنتاغون على احتواء اندفاعة الصين ، بينما يهدف الناتو إلى احتواء روسيا في الغرب ، وهذا خلال الوقت اللازم للولايات المتحدة لمواجهة التوسع الصيني في منطقة "إندوباكوم zone INDOPACOM -" (2) .ليس هناك

شك في أن واشنطن ستعمل على ترسيخ التحالف المقدس للديمقراطيات الأنجلوسكسونية ،"العيون الخمس -Five Eyes- "(الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وكندا ، وأستراليا ، ونيوزيلندا) الذي تعتبره أساسًا حيويًا لا يمكن لأي طرف آخر أن يأمل الاندماج فيه.

(2) - منذ 2008، أضحى مجال نفوذه يمتد من الساحل الغربي للولايات المتحدة إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، بما في ذلك جنوب شرق آسيا وأستراليا وحافة المحيط الهادئ.

لذلك ، لم يعد حوض البحر الأبيض المتوسط والجزء الجنوبي من الشرق الأوسط إلا مجرد ممر عبور يسمح بإعادة الانتشار السريع للقوات الأمريكية في المحيط الهندي ، فضلاً عن خزان الهيدروكربونات للصين الذي يجب أن يكون قابلا للإغلاق عند اللزوم. وللمزيد من الحذر، فقد قامت الولايات المتحدة بتحديث قواعدها العسكرية في المنطقة حتى تتمكن من إعادة الانتشار هناك بسرعة كبيرة إذا لزم الأمر ذلك.

8

بين القضايا الاستراتيجية في القطب الشمالي والتوترات الجيوسياسية في منطقة البلطيق

يبدو أن تدهور البيئة الاستراتيجية الذي تسببه روسيا سيظل العامل الرئيسي في السياسات الدفاعية لبلدان الشمال على المدى الطويل. من القطب الشمالي إلى بحر البلطيق ، تنشر موسكو قدرات هجومية ودفاعية مثيرة بشكل خاص ، بما في ذلك بناء وتحديث القواعد الجوية والطائرات والصواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.

اشتهرت دول شمال أوروبا بنموذجها الاقتصادي والاجتماعي أكثر من قدراتها العسكرية . وقد أعادت هذه الدول التفكير في سياستها الدفاعية وتحالفاتها في هذا المجال منذ عدة سنوات. في الواقع ، أدت التوترات المتجددة بين روسيا والغرب، بعد التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا سنة 2014 إلى تدهور ملحوظ في البيئة الاستراتيجية لبلدان شمال أوروبا.

تتشكل دول الشمال ، من الدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد المجموعة الجغرافية الأولى لشمال أوروبا.

نتيجة لتعاون قوي في الماضي وقضايا جيوسياسية مشتركة ، تم تشكيل ما سمي بالتعاون الدفاع الشمالي المكون من دول الشمال

الخمس في عام 2009. والغرض منه هو زيادة التعاون العسكري والمادي بين الدول ، وإجراء مناورات مشتركة ، والمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، وتحسين الحوار العسكري متعدد الأطراف مع المنظمات الدولية مثل الناتو أو الاتحاد الأوروبي. وتواجه بلدان الشمال الأوروبي الآن قضايا رئيسية مثل التحكم في التدفقات الاستراتيجية في القطب الشمالي ودول البلطيق ، أو إدارة الحدود في شمال أوروبا ، حيث تحتل القوة الجوية مكانة مركزية. في الواقع - في هذا السياق من التوترات المتزايدة ، والذي لا يزال بعيدًا عن النزاع المسلح المباشر - فإن إدارة المجال الجوي ، وإنشاء أنظمة دفاع مضادة للطائرات والتدريب المشترك على الطيران ، تحظى باهتمام متجدد في الشمال.

إن زيادة ميزانية الدفاع الروسية متواصلة ، والتغييرات في وضع وتموضع روسيا في القطب الشمالي وفي جيب "كالينينغراد-Kaliningrad -"، والسيناريوهات التي تستند إليها التدريبات العسكرية الرئيسية ، والحوادث الجوية والبحرية ، بل وحتى التحذيرات المتكررة من الانضمام إلى الناتو من فنلندا والسويد التي ظلت تلوح بها موسكو ، كلها عوامل أثارت قلق السياسيين الشديد في بلدان الشمال الأوروبي. ولذلك وافقت، تلك الدول، على محاولة احتواء التهديد الروسي في منطقتي البلطيق والقطب الشمالي ، اعتمادا بشكل كبير على الولايات المتحدة وحلف

شمال الأطلسي ، اللذان ظلا يلعبان دورًا رائدًا في إدارة القضايا في شمال أوروبا.

فقد ظلت منطقة الشمال تشكل مفترق طرق جيوستراتيجي على خلفية مفترق طرق المصالح العدائية. ورغم أن دول الشمال الأوروبي تتمتع بقرب جغرافي وثقافي ، إلا أنها ظلت متأثرة ،في سياساتها الأمنية والدفاعية، بمسارات تاريخية مختلفة شكلت تمثلاتها للتهديد الروسي ولعلاقاتها مع موسكو. ضمن هذه المنطقة المحورية على المستوى الجيوستراتيجي ، تتعدد صور التحالف و مصالح الفاعلين الدوليين الرئيسيين المتعارضة. روسيا ، التي تزيد من نفوذها في القطب الشمالي ومنطقة البلطيق ، تجبر اليوم دول الشمال على زيادة تعاونها في الشؤون الدفاعية ، وتؤكد أهمية القوة الجوية في إدارة مثل هذا الصراع.

إن هاجس التهديد الجوي في شمال أوروبا ظل حاضرا رغم تداعيات المصالح الفردية. وقد أدى هذا الوضع بكل عضو من أعضاء "التعاون الدفاع الشمالي" الى نوع تخصص قوات الدفاع في كل دولة . وهكذا ، ركزت السويد جهودها على قوتها الجوية ، وفنلندا على مدفعيتها ، والنرويج على أسطولها البحري ، والدنمارك على قواتها الاستكشافية. بالإضافة إلى ذلك ، تستند

المجموعة على نموذج "الجيل المشترك للقوات" ، الذي يدعو إلى فكرة أن كل دولة تحتفظ بمجموعة قدراتها ولكنها تشترك في تنظيم مشترك للوجستيك والتدريب لدعم القوات. ومع ذلك ، وراء آفاق التعاون الإقليمي الفعال المدعوم بسياسة تقوم على تجميع القدرات ، والتعاون الثنائي أو متعدد الأطراف ، والتدريب العملي الدائم ، لا تتفق دول الشمال بخصوص الأولويات الاستراتيجية.

وإذا كانت مصالح هذه الدول ورؤيتها الجيوسياسية يمكن أن تختلف أحيانًا في منطقتهم الجغرافية ، فإن هذا لا يخلو من عواقب على خياراتهم للسياسة الخارجية والدفاع. تركز فنلندا ، التي تشعر بالقلق من استعراض القوة الروسية التي تشترك معها في حدود برية شاسعة ، اهتمامها بشكل أساسي على الجبهة الشرقية وبحر البلطيق. في هذا السياق ، أعلن المبعوث الشخصي لفلاديمير بورتن ، "سيرجي ماركوف" ، خلال مقابلة إعلامية، منذ يونيو 2014 ، أن عضوية فنلندا المحتملة في الناتو يمكن أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة.

هذا التمثل الفنلندي للتهديد تشترك فيه السويد جزئيًا ، والتي تهتم قبل كل شيء بالوضع في بحر البلطيق والتزام قواتها في الخارج. وفي مواجهة العدوان الجوي المتزايد من موسكو ، تمتلك الدولة معدات متطورة مثل طائرات "جريبن - Gripen – "المقاتلة المنتجة محليًا ، لكنها تفتقر إلى نظام دفاع قوي (صواريخ أرض-

جو ، منظومة تنسيق القوات ، الخدمات اللوجستية ، إلخ). وتحقيقا لهذه الغاية ، تخطط ستوكهولم لاستثمارات كبيرة لدفاعها الجوي متوسط المدى وطلبت 60 طائرة متعددة المهام في عام 2014 ؛ أول طائرة يتم تسليمها في غضون عام 2022.

أما النرويج وأيسلندا فاهتمتا بالدرجة الأولى بالوضع في القطب الشمالي. ومن الأولويات الإستراتيجية لأوسلو ، تحديث أنظمة الدفاع الجوي متوسطة المدى - NASAMS II - وتحسينها بإضافة صواريخ بعيدة المدى، وإقامتها حول القاعدتين الجويتين في "أورلاند" و"إيفينيس". بالإضافة إلى ذلك ، حصلت النرويج على 52 طائرة من طراز (F-35 Lightning II - لتحل محل (F-16) وخمسة - P-8 Poseidon- لتحل محل .(P-3 Orion) ويمكن تجهيز - P-8 Poseidon - بأسلحة هجومية بما في ذلك التوريدات وصواريخ كروز والقنابل والألغام. وبالتالي ، فإنه سيجعل من الممكن تحسين المراقبة بشكل كبير في منطقة (غرينلاند ، أيسلندا ، المملكة المتحدة) والتي تعتبر استراتيجية خاصة للسيطرة على شمال الأطلسي.

أخيرًا ، تشترك الدنمارك في مصالحها بين القطب الشمالي (تخضع "جرينلاند" للسيادة الدنماركية) ومنطقة البلطيق ، والتي

تتعلق مباشرة بحدودها الوطنية. لذلك هناك قلق كبير من جانب هذه الدول في مواجهة التهديد الروسي، ولكن في مجالات مختلفة.

فهل الولايات المتحدة و"الناتو" ضامنان لمصالح دول الشمال؟

منذ صيف 2012 ، أعلن الجنرال "ماكاروف" - رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية - أنه يعتبر مجموعة "التعاون الدفاع الشمالي" تهديدًا لروسيا. وفي أبريل 2015 ، أصدر وزراء دفاع دول الشمال الأوروبي الأربعة (ووزير خارجية آيسلندا) بيانًا وصفوا فيه "عدوان روسيا على أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم غير القانوني" وبأنه "أهم تحد للأمن في أوروبا". وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية والدفاعية ، فإن دول الشمال تدرك أنها "دول صغيرة" تعتبر الولايات المتحدة الحليف الرئيسي لها ، وبالتالي سعت جاهدة للحفاظ على الالتزام الأمريكي في الهيكل الأمني لدول الشمال الأوروبي وأوروبا.

إن مفهوم "أوروبا الدفاع" لا تعني الدفاع عن أوروبا فحسب. في الواقع ، يبدو أن هدفها المحدود حاليًا هو القدرة على بناء قدرة

تدخل الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الدولية. اليوم ، بالنسبة للعديد من البلدان ، يشير "الدفاع عن أوروبا" إلى الناتو ، المسؤول عن الدفاع الجماعي لمعظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك ، فإن 21 دولة من أصل 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي هي أيضًا أعضاء في الحلف الأطلسي. لا تلتزم دول الشمال الأوروبي في مجموعة "التعاون الدفاع الشمالي" فحسب ، وإنما تشارك في العديد من هياكل التعاون المكملة من حيث المجالات التي تغطيها (مجلس القطب الشمالي) ، أو الضمانات الأمنية (الناتو) ، أو عبر القيم (الناتو ، الأمم المتحدة ، الاتحاد الأوروبي) التي تمثلها. ويتم تعزيز هذه العلاقة القيمة مع الشركاء الاستراتيجيين في أوروبا وعبر المحيط الأطلسي من خلال مزامنة التدريبات وأحداث التدريب لتحسين إمكانية التشغيل البيني. في هذا السياق ، لا يُنظر إلى مجموعة "التعاون الدفاع الشمالي" بأي حال من الأحوال على أنها بديل للسياسة الأمنية ، بل على أنها دعم لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي والعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة. إن تعزيز الشراكة بين الشمال والأطلسي هو أيضًا هدف استراتيجي لـتلك المجموعة ، والذي يشجع دول عدم الانحياز عسكريًا على الاقتراب من مثل هذه المؤسسات.

منذ تسعينيات القرن الماضي ، لم تعد فنلندا والسويد تدعيان أنهما محايدتان ، لكنهما تدعيان موقف "عدم الانحياز العسكري".

انعكاسًا لهذه التحديات الجديدة ، شارك البلدان في "فعاليات تدريب منطقة البلطيق" في عامي 2014 و 2015 ، حيث تدربوا خلالها مع القوات الجوية لحلف شمال الأطلسي. وهذا يشير إلى التسارع في عملية بدأت منذ ما يقرب من 20 عامًا ، وهي دخول عالم الشمال بأكمله ، بما في ذلك الدول المحايدة ، في مجال الدفاع الأطلسي.

من الحرب العالمية الثانية إلى عام 2006 ، اعتمدت أيسلندا على الوجود الأمريكي لضمان حماية أراضيها. منذ ذلك الحين ، تناوبت دول الناتو على تنفيذ مهام استطلاع جوي منتظمة. بالنسبة للدنمارك ، تعتبر عضوية الناتو ، فضلاً عن الرغبة في الحفاظ على علاقة ثنائية وثيقة مع الولايات المتحدة ، تعد من المحاور الرئيسية لسياستها الدفاعية. إنها الدولة الاسكندنافية الوحيدة التي تنتمي إلى كل من الناتو والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك ، فيما يتعلق بسياسة الأمن والدفاع ، اختارت "كوبنهاغن" الابتعاد عن الاتحاد من خلال التذرع بشرط عدم التقيد في معاهدة "ماستريخت" في 1993. أخيرًا ، تحتفظ النرويج ، وهي حليف تاريخي في الناتو ، بعلاقة مميزة جدا مع الولايات المتحدة.

بشكل عام ، شاركت دول الشمال في التحركات الدولية الكبرى ، والمشاركة في العمليات العسكرية في البلقان وأفغانستان والشرق الأوسط وأفريقيا ، أو دعم لاجئي الحرب. تؤكد هذه الآثار في العمليات الدولية طموحات بلدان الشمال الأوروبي لزيادة جهود التعاون ، وتجنب الانغلاق في نموذج إقليمي محدود اقتصاديًا.

وفقًا لدراسة أمريكية حديثة ، فإن الصواريخ الدقيقة بعيدة المدى ، وتكامل أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي ، والحرب الإلكترونية ، والطاقة النووية هي المجالات الأربعة الرئيسية التي تهم القوة الجوية. اليوم ، تعد الاستراتيجية الروسية لإنشاء قدرة منع الوصول الممتد من القطب الشمالي إلى البحر الأبيض المتوسط والجمع بين هذه التحديات العسكرية الأربعة مقلقة بشكل خاص لحلف الناتو ، وتؤكد الأهمية الاستراتيجية للأراضي الشمالية في إدارة التهديدات الجوية في شمال أوروبا.

منطقة البلطيق: توترات جيوسياسية على حدود دول الشمال

منطقة البلطيق ، التي لا تخضع أراضيها لمواجهات عسكرية مباشرة ، تقف اليوم كخط ترسيم جديد بين دول الاتحاد الأوروبي ،

الأعضاء أو غير الأعضاء في الناتو في الغرب ، ودائرة النفوذ الروسي في الشرق. التحديث والتصرف الاستراتيجي للقدرات والتدريبات العسكرية واسعة النطاق ومحاولات التخويف من قبل القوات الجوية كلها عوامل يجب مراعاتها من أجل استبصار وضمان الأمن في المنطقة.

السياق الجيوسياسي والتحالفات والمصالح الجيوستراتيجية

إن كثافة التعاون بين بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق (ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا) منذ نهاية الحرب الباردة ، ومصالحها المشتركة العديدة تجعل من الممكن التحدث عن منطقة وعن تعاون "الشمال والبلطيق". في هذا الصدد ، تم إنشاء " البلطيق الشمالي" في عام 1992 ، ويجمع بين بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق لأغراض سياسية. بعد ذلك ، وضع انضمام دول البلطيق إلى الناتو والاتحاد الأوروبي في عام 2004 حداً لعقد من عدم الاستقرار وعدم اليقين الاستراتيجي في هذه المنطقة.

كجزء من هذا التعاون "بين بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق" ، التزمت الدول الثمانية في عام 2015 بتعزيز تعاونها في مجال الأمن السيبراني والعمليات العسكرية ، مع تطوير عمليات شراء الأسلحة الثنائية أو المتعددة الأطراف من أجل تعزيز الأمن الإقليمي. في عام 2010 ، تم إنشاء مجموعة الشمال بمبادرة بريطانية. وهي تضم دول الشمال الخمس ودول البلطيق الثلاث والمملكة المتحدة وهولندا وألمانيا وبولندا. وبالتالي يبدو امتدادًا مثيرًا للاهتمام يجمع جميع البلدان المطلة على بحر البلطيق ، باستثناء روسيا. من ناحية أخرى ، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي ، تم إنشاء مجموعة بلدان الشمال الأوروبي مع السويد والنرويج وفنلندا ، وكذلك إستونيا وإيرلندا. هذه الأشكال المختلفة من التعاون في المنطقة ، بالإضافة إلى وجود الناتو ، تشهد على الأهمية الاستراتيجية للسيطرة على بحر البلطيق من أجل الاستقرار في شمال أوروبا.

تتفق "هلسنكي" و"ستوكهولم" بسهولة على أولويتهما الاستراتيجية ، أي ضمان أمنهما في بحر البلطيق مقابل روسيا. وبالفعل ، فإن حماية الحدود التي يبلغ طولها 1300 كيلومتر ، والتي تفصل بين روسيا وفنلندا ، وكذلك الأمن الجوي والبحري في بحر البلطيق تلبي نفس الأولويات الاستراتيجية. من ناحية أخرى ، تعد جزيرة "بورنهولم - Bornholm - "الدنماركية وجزيرة "جوتلاند - "

- Gotlandالسويدية وجزر "آلاند - Åland – "الفنلندية مناطق استراتيجية رئيسية للسيطرة على بحر البلطيق. بالقرب نسبيًا من جيب "كالينينغراد -Kaliningrad – "الروسي ، يمكن أن تصبح هذه الجزر ، إذا زادت التوترات ، قواعد لنشر أنظمة دفاع أرض-جو متوسطة المدى. في الواقع ، اختارت السويد مؤخرًا إعادة تسليح جزيرة "جوتلاند" ، التي تشكل حصنًا استراتيجيًا في بحر البلطيق قبالة سواحل "لاتفيا". ولّد هذا القرار بطبيعة الحال تهديدات بردود عسكرية من روسيا في حالة انضمام السويد إلى الناتو.

في حالة حدوث صراع شديد الحدة بين المجموعتين الفرعيتين ، فإن السيطرة على منطقة البلطيق ستكون حاسمة. في الواقع ، تحظى المنطقة حاليًا بمعظم أنشطة الناتو في القارة. وبالتالي ، فإن الأسئلة المتعلقة بالوصول وحرية العمل لقوات الحلف أصبحت عاملاً حاسماً للنجاح. وهذا بالتالي يضع قضايا "الحرمان من الوصول" في قلب التفكير الاستراتيجي. مهما كان الأمر ، فإن توسع حلف الناتو ليشمل دول البلطيق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عزز التصور الروسي حول محاصرة حدودها ، والتي تميزت بالتصاق المتزايد لدول "الأجنبية القريبة" بالمؤسسات الغربية.

رد فعل الكتلة الغربية على النفوذ الروسي في المنطقة

لقد تكثف النشاط العسكري الروسي في منطقة البلطيق في السنوات الأخيرة من خلال التدريبات ونشر أنظمة أسلحة جديدة ومحاكاة الهجمات الجوية. وتم تعزيز الدفاع الروسي المضاد للطائرات على الحدود مع الناتو ، من خلال استبدال الصواريخ الباليستية - OTR-21 Tochka – بواسطة Iskanders - ، ونشر أنظمة - S-400 المضادة للطائرات في جيب "كالينينغراد" و"سانت بطرسبرغ" في عام 2014 ، كما نشرت روسيا أيضًا قاذفات تاكتيكية من طراز - Sukhoi Su-34 -بقدرات مضادة للسفن (صواريخ Kh-35 في الجيب.

أربعة أنواع من الصواريخ توضح استراتيجية روسيا. أولاً ، قامت موسكو بتركيب صواريخ - إس -400 تريومف - المضادة للطائرات (تتراوح مداها من 250 إلى 400 كيلومتر) بالقرب من حدود النرويج وشمال أوروبا. ومن المرجح أن يزداد هذا التهديد مع إدخال أنظمة مثل

- (S-500 Prometey (55R6M -التي تتمتع بالدقة والسرعة والمدى لاعتراض وتدمير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات وصواريخ "كروز" التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والطائرات.

ثانيًا ، صواريخ "إسكندر" التاكتيكية دقيقة ، ويبلغ مداها 400-500 كم. يمكن أن تحمل رؤوسًا حربية تقليدية ونووية ، ويمكن نقلها عبر صواريخ باليستية أو صواريخ "كروز" ، ويتم نشرها بشكل أساسي داخل مجمع "كالينينجراد". بالإضافة إلى ذلك ، فإن صاروخ - Kalibr 3M-54 - هو صاروخ معياري به متغيرات هجومية مضادة للسفن والغواصات والهجوم البري. ويبلغ مداه 2500 كيلومتر ويمكنه استخدام الرؤوس الحربية التقليدية والنووية.

وأخيرًا ، تمتلك روسيا قدرة متزايدة على صواريخ كروز بعيدة المدى أرض جو. من المحتمل أن يصل مدى سلاح - Kh-101 - التقليدي إلى أكثر من 4000 كيلومتر. وقدراتها الخفية والسرعة دون سرعة الصوت على ارتفاعات منخفضة تجعل الدفاع ضد هذه الصواريخ أمرًا صعبًا للغاية. ويمكن اعتبار أنظمة الأسلحة هذه ، بالإضافة إلى تطوير جيل جديد من الطائرات المقاتلة ، بمثابة "مجمع استطلاعي-ضارب" روسي ، على غرار المفهوم الأمريكي لـ "إستراتيجية الإزاحة الثانية."

أثار هذا التحسن في القدرات الروسية ، جنبًا إلى جنب مع السياق السياسي ، ردود فعل كبيرة في بلدان الشمال الأوروبي ، مع تكاثر التدريبات الدفاعية على وجه الخصوص. في الواقع ، من أجل توقع التهديدات المستقبلية ، يظل التدريب حلاً فعالاً طويل الأمد ، كما يحسن إمكانية التشغيل البيني. وتشهد التدريبات الوطنية مثل "الاستجابة الباردة" للنرويج أو التمرين السويدي "أوروورا 17" على هذه القضايا. وكجزء من تعزيز العلاقات عبر الأطلسي ، نشهد زيادة مشاركة الولايات المتحدة في تدريبات الشمال ، بما في ذلك تمرين التحدي في القطب الشمالي ، وهو أحد أكبر التدريبات الجوية في أوروبا. كل عامين ، ويتم بمشاركة ثلاث قواعد جوية ، في النرويج والسويد وفنلندا. وبالنظر إلى الوضع الاستراتيجي الحالي ، تؤكد دول الشمال على أهمية دعوة المزيد من الحلفاء لمناوراتهم. وفي هذا السياق ، نظمت النرويج تدريبات Trident - Juncture في عام 2018 ، وهي واحدة من أكبر التدريبات في الناتو ، حيث حشدت 45000 رجل و 150 طائرة وطائرة هليكوبتر. وقد تم ذلك وفقًا لسيناريو "حيث تطلب دولة من دول الناتو المساعدة بموجب المادة 5 من معاهدة واشنطن التأسيسية لحلف شمال الأطلسي ، والتي تكرس مبدأ الدفاع الجماعي". ردًا على ذلك ، ونظرًا لمشاعرهم الاستفزازية ، طور الروس أنفسهم جهازًا رئيسيًا يسمى - Vostok 2018 - حشد 1000 طائرة وطائرة هليكوبتر. وتوضح هذه التدريبات التوترات القائمة ، حيث يتهم كل طرف الآخر بتفاقم الأزمة.

في عام 1998 ، تم إنشاء شبكة مراقبة أجواء البلطيق بتمويل كبير من قبل الولايات المتحدة ، ويهدف هذا النظام إلى تمكين دول البلطيق من ضمان المراقبة والسيطرة على مجالها الجوي المدني والعسكري. تم دمجه في نظام الدفاع الجوي لحلف الناتو في عام 2004. والآن أصبح نظام الدفاع الجوي المتكامل لحلف الناتو مسؤولاً عن مراقبة الحدود الجوية في منطقة بحر البلطيق.

لتأكيد الأهمية الاستراتيجية لبلدان البلطيق بالنسبة للأمن في منطقة البلطيق ، فقد سبق أن أشار "باراك أوباما" ، خلال زيارة إلى إستونيا في سبتمبر 2014 ، إلى المادة 5 من حلف شمال الأطلسي بالقول: "إن الدفاع عن "تالين وريغا وفيلنيوس" لا يقل أهمية عن الدفاع عن برلين وباريس ولندن. "

منطقة القطب الشمالي: فضاء التعبير عن التحديات الاستراتيجية لبلدان الشمال

بسبب العلاقات الوثيقة بين منطقتي القطب الشمالي والبلطيق ، امتدت التوترات الإقليمية بين روسيا والغرب إلى المناطق القطبية ، لا سيما في المجالات الأمنية والعسكرية. ومع ذلك ، على عكس منطقة البلطيق ، فالتوترات هناك تعتبر منخفضة الحدة. لا يُنظر إلى المنطقة على أنها بؤرة محتملة للمواجهة العسكرية المباشرة ، لكنها يمكن أن تشكل مسرحًا للمواجهة في حالة اندلاع صراع روسي غربي في مكان آخر من العالم.

المصالح الاستراتيجية الروسية في القطب الشمالي في مواجهة وجود حلف الناتو

على الرغم من تدهور علاقاتها مع الدول الغربية والقيود الاقتصادية التي تحد من قدرتها على العمل ، تواصل روسيا عرض سياسة طموحة في منطقة القطب الشمالي من خلال تنفيذ استراتيجيات إنمائية متماسكة. إن إعادة عسكرة حدودها القطبية

الشمالية وتطوير شبه "جزيرة يامال - Yamal - "يشهدان على هذا الرهان ، من بين أمور أخرى. فعلى الصعيد الدولي ، تعتبر روسيا منطقة القطب الشمالي وسيلة لإعادة تأكيد هيبتها ومكانتها كقوة عظمى. وتحقيقا لهذه الغاية ، ظلت تعلن أنها تفضل الحوار والتعاون الدولي على المواجهة ، وهو تناقض ملحوظ مع الوضع في منطقة البلطيق. لذلك ، فإن موقفها العسكري الإقليمي قد أكثر دفاعية منه هجوميًا على الصعيد الكلامي، على الرغم من أنه ينطوي أيضًا على مخاطر التصعيد. في الوقت الحالي ، ترتبط المخاطر الأمنية في منطقة القطب الشمالي بشكل أساسي بتصاعد التوترات بين حلف الناتو وروسيا في سياقات أخرى ، لا سيما الأزمة الأوكرانية.

منذ استعادة السيطرة على وجودها العسكري في القطب الشمالي في عام 2007 ، أعادت موسكو إطلاق دوريات قاذفاتها الاستراتيجية على حدود الناتو. وتقوم القاذفات التاكتيكية - Su-34 - المضادة للسفن وطائرات -MiG-31 - الاعتراضية بدوريات منتظمة على حدود الدول الأعضاء في الناتو. وفي مايو 2010 ، طاردت أربع طائرات تابعة للناتو ، وطائرتان من طراز F-16 Flighting - Falconsمن القوات الجوية النرويجية واثنتان من طراز Tornadosالقوات الجوية الملكية ، قاذفتان روسيتان استراتيجيتان من طراز - Tu-160 -كانتا تقومان بمهمة استطلاع ومراقبة

القطب الشمالي والمحيط الأطلسي. و في 14 فبراير 2018 ، دخلت 11 طائرة مقاتلة روسية من طراز - Su-24 - في تشكيلات قتالية لمحاكاة هجوم على رادارات - Vardø - التي تمولها الولايات المتحدة في الأراضي النرويجية.

وحسب الخبراء في الاستراتيجية أن الناتو برز – بشكل واضح- كمرشح طبيعي لتوفير الهيكل الأمني الذي يحتاجه القطب الشمالي. فأعضاء الناتو يغطون نصف - 50٪ - منطقة القطب الشمالي ، كما أن أربعة من الدول الخمس التي لها ساحل قطبي أعضاء فيه. ويشارك الحلف في التدريبات العسكرية في القطب الشمالي ، والتي لا تشكل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الإقليمي ولكنها تساهم في تصاعد التوترات والتصعيد المحتمل للنزاع.

وبالتالي ، فإن إعادة "عسكرة" المنطقة القطبية الشمالية وتسليحها من طرف روسيا، يظل جزءًا من مفهوم " الدفاعي الأساسي" ، لكنه يهدف علنًا إلى ردع المحاولات المحتملة للتأثير على الدول المجاورة، وجميعها أعضاء في حلف الناتو.

تزايد العسكرة واستعراض القوة الجوية.

فهناك تحدد أربع قضايا رئيسية تحدد أهمية منطقة القطب الشمالي:

-تعديل الطرق البحرية بسبب الاحتباس الحراري ،

-الاهتمام المتزايد بالموارد ،

-التنازع على الحدود الإقليمية ،

-رد فعل روسيا على وجود الناتو.

في الواقع ، إن القطب الشمالي منطقة نمت أهميتها الاستراتيجية فيما يتعلق بذوبان الجليد الناجم عن تغير المناخ ، ضمن رؤية إنشاء طرق جديدة صالحة للملاحة بين القطب الشمالي والمحيط الهادئ. ومع ذلك ، فإن جاذبية القطب الشمالي الحالية لا تقتصر على هذه الممرات المائية الجديدة ذات الأهمية التجارية والسياحية والعسكرية. تطالب فروسيا وكندا والدنمارك والنرويج تطالب بتلال "لومونوسوف - Lomonosov Ridge - "وهي سلسلة جبلية تحت البحر تعبر القطب الشمالي الجغرافي ومن المحتمل أن توفر إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة الهائلة. ومع وجود أكثر من 80٪ من منطقتها الاقتصادية الخالصة (EEZ) الواقعة ضمن الدائرة القطبية الشمالية ، تعد النرويج لاعبًا رئيسيًا في الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن في الشمال. في حين أنها الدولة الوحيدة في حلف الناتو التي تشترك في الحدود البرية والبحرية معا مع

روسيا ، وبالتالي فإن أراضيها ضرورية للمراقبة والاستخبارات والوجود العسكري الاستراتيجي في القطب الشمالي.

كما أن روسيا يجب أن تحتفظ بالسيطرة على أحد معاقلها الاستراتيجية الرئيسية التي تغطي المنطقة الغربية من القطب الشمالي ، وشبه جزيرة "كولا" ، وحدود بحر "بارنتس – " Barents - والبحر الأبيض ، حتى "نقطة الاختناق" في GIUK - Gap. وتعد شبه جزيرة "كولا" موطنا لترسانة الدفاع الروسية المضادة للطائرات والسفن (أنظمة الدفاع المتنقلة طويلة المدى - S-300 و - S-400 أو متوسطة المدى P-800 Oniks - و Kalibr-NK.

قررت روسيا بناء عشر محطات رادار للدفاع الجوي وأعلنت عن رغبتها تثبيت صواريخ - إس 400 -المضادة للطائرات في أرخبيل "نوفايا زيمليا - Novaya Zemlya - "وفي ميناء "تيكسي". ومنذ سنة 2014 ، أعادت روسيا فتح 14 قاعدة جوية (معظمها كان خارج الخدمة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي) ، بما في ذلك ست قواعد عسكرية جديدة على طول طريق البحر الشمالي. ومنها ثلاثة مستقلة تمامًا ومجهزة بصواريخ طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى. أما القاعدة الرئيسية هي قاعدة "ناغورسكوي Nagourskoye - "

-الجوية ، وهي منشأة عسكرية في أقصى شمال العالم. ومنذ سنة 2015 ، يمكن لأرخبيل "فرانسوا جوزيف-François - " - Josephأن يستوعب المباني الجديدة لاحتضان طائرات - ميج 31 و سو 34 - مما سيجعل السواحل الأمريكية في متناول القاذفات الروسية. كما تم تشغيل قاعدة -Temp- ، في جزيرة -Kotelny - ، منذ سنة 2015 لاستيعاب الطائرات ذات الجسم العريض مثل- - Ilyushin Il-76، كما هو الحال مع - Rogachevo - ، في أرخبيل .Novaya Zemlya - أما القواعد الأخرى في Cape - Schmidt-و -Zvyodny– في جزيرة "Wrangel" فهي قيد الانتهاء. إن العديد من هذه القواعد الجوية قادرة على نشر طائرات القاذفات مثل - Tu-95MS - و - Tu-160 خارج القطب الشمالي و في السواحل الأوروبية. وفي نهاية سنة 2017 ، أعلن وزير الدفاع الروسي "سيرجي شويغو - Sergueï Choïgou - "أن عملية إنشاء البنية التحتية العسكرية في القطب الشمالي "اكتملت تقريبًا."

من الواضح أن قاعدتي القوات الجوية الأمريكية في "ألاسكا وثول " Alaska –، -Thuléفي "جرينلاند - Groenland - "وهما أقل استعدادًا بكثير للقضايا الاستراتيجية في القطب الشمالي - هما القاعدتان الجويتان الأمريكيتان الوحيدتان في منطقة القطب الشمالي. وتم دمجهما معا في نظام الدفاع العالمي ضد الصواريخ الباليستية (BMDS) التابع للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك ، تشارك قاعدة "ثول" الجوية في نظام الإنذار المبكر الباليستي

(BMWES)، والذي يوفر التحكم بالأقمار الصناعية والتعرف على الظروف الفضائية في القطب الشمالي. وحافظت الولايات المتحدة وكندا على نظام الإنذار المبكر الخاص بهما تحت قيادة موحدة: قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية .(NORAD) في هذا السياق ، وجب على حلف الناتو التصرف بحذر وواقعية وضبط النفس لحماية مصالحه الأساسية في القطب الشمالي وإدارة المنافسة مع روسيا بعناية لتجنب العواقب المزعزعة للاستقرار.

من جانبها – في نطاق مواجهة العسكرة المتزايدة للقطب الشمالي من قبل موسكو - وجب على دول الشمال الأوروبي تعزيز التعاون مع حلف الناتو والولايات المتحدة. إن محاكاة الهجمات وانتهاك المجال الجوي والمخارج الاستراتيجية المتعددة هي اليوم مجرد استفزازات ، لكنها قد تصبح حقيقة واقعة في المستقبل.

على سبيل الختم

يبدو أن تدهور البيئة الاستراتيجية الذي تسببه روسيا سيظل العامل الرئيسي في السياسات الدفاعية لبلدان الشمال على المدى الطويل. من القطب الشمالي إلى بحر البلطيق ، تنشر موسكو قدرات

هجومية ودفاعية مثيرة بشكل خاص ، بما في ذلك بناء وتحديث القواعد الجوية والطائرات والصواريخ قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى. في هذا السياق ، حتى لو ظل الشريك الأمريكي مركزيًا ، تمامًا كما يظل نهج حلف الناتو منظمًا لمعظم سياسات الدفاع في بلدان الشمال الأوروبي ، يجب على "التعاون الدفاعي الاسكندنافي - NORDEFCO - "التعبئة وتنظيم خططه للاستجابة عند الحاجة إلى ذلك.

ويرى خبراء الاستراتيجية أنه من خلال التدريب المشترك ، وتجميع المعدات ، وتعزيز التعاون مع الهيئات الدولية الكبرى ، تقدم دول الشمال الآن حلًا جويًا حقيقيًا. هذا مع وجوب الحفاظ على هذه القوة الجوية للسعي وراء مصالحهم ، والدفاع عن أراضيهم ، ومصداقية رد فعلهم على التهديد الروسي.

إن القضايا التي تواجه بلدان الشمال الأوروبي في منطقة البلطيق والقطب الشمالي هي جزء من قضايا أوسع تشمل أوروبا بأكملها. مثل التعاون بين دول الشمال الأوروبي ، يعاني الدفاع الأوروبي من عدم وجود رؤية جيوسياسية مشتركة ، والتي تشكل اليوم عقبة رئيسية أمام الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية. وقد أصاب من قال إن تكتشف أوروبا حاليًا تكتشف أنها في وضع "قزم عسكري" في عالم يعيد التسلح يعود إلى التسلح بضراوة.

9

الاحتباس الحراري:

الحكومات جزء من المشكلة البيئية وليست جزءًا من الحل

إن الطبقات الحاكمة مذنبة بتقاعسها بفعل عدم تحركها اتجاه المناخ، بل انها أسوأ من ذلك. إنها مذنبة ومسؤولة عن السياسات التطويعية الشرسة التي تفاقم الأزمة - لاعتقادها أنها ستطيع أن تطوع الواقع بإرادتها. وبالتالي، لا داعي لمناشدة هؤلاء لبذل إي مجهود، بدلاً من ذلك، يجب أن يكون الشروع، من قاعدة المجتمع، بإعادة تحديد طرق حياتنا و وطبيعة احتياجاتنا. كتوحيد المقاومة ضد حوسبة العمل والحياة اليومية على سبيل المثال.

منذ نهاية عام 2018، أصبحت فكرة أن الحكومات في جميع أنحاء العالم لا تفعل ما يكفي لمكافحة الاحتباس الحراري ظل موضوعًا للنقاش العام. هذه الفكرة هي أساس إطلاق الإجراء القانوني من طرف منظمات بيئية غير حكومية والتي أدرجت تحت الشعار المذهل "قضية القرن."

إنها مضمون صرخة الشابة السويدية ، "غريتا ثونبرج" (1) - Greta Thunberg- التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة. وهذا بدوره شكل السبب الرئيسي للمظاهرات المتكررة لمئات الآلاف من الناس، وخاصة طلاب المدارس الثانوية والجامعات ، الذين كانوا يسيرون في مسيرات غفيرة من أجل المناخ في المدن الغربية منذ ديسمبر الماضي.

(1) من مواليد 3 يناير 2003 ، في ستوكهولم بالسويد ، ناشطة بيئية سويدية تناضل من أجل معالجة مشكلة تغير المناخ ، وأسست في 2018 حركة تُعرف باسم "أيام الجمعة من أجل المستقبل" و تسمى أيضًا "إضراب المدرس".

يجب مساءلة المجتمع والمؤسسات الكبرى التي تهيمن عليه.

إن الوضع غريب حقا: المزيد والمزيد من الناس يقولون إنهم يناضلون "من أجل المناخ"، ويطالبون الدول بالمشاركة بنشاط أكبر وجدي في هذه "المعركة". هذا المطلب، أول ما يعنيه أنه يعني طبعا أنهم يريدون سلطة عامة تحميهم من استبداد المصالح الخاصة، الذي يقودنا إلى كارثة. هذا مطلب مشروع لا محالة، لكنه يعكس نوعا من العمى عن أداء المجتمع الحالي والدور الذي تلعبه الدولة فيه. وعليه وجبت إعادة التأكيد على أنه لا يمكن لعمل النشطاء أن يكون له التأثير الفعلي من أجل الحد من التدهور المناخي والإيكولوجي المؤلم دون التشكيك بعمق في المجتمع والمؤسسات الرئيسية التي تهيمن عليه.

إن مصدر الاحتباس الحراري ، مثل الانقراض الهائل للأنواع الحية ، يكمن في الأداء العادي للمجتمع الصناعي: مجتمع ظهر قبل قرنين من الزمان ، إذ لا يمكن لمنطق نموه والحاجة إلى المكننة

والتوق إلى المزيد من النفود إلا أن يؤدي إلى تفاقم التدمير «المستدام" بالفعل وإلى تعميق الأضرار بالبيئة الطبيعية.

تلعب الحكومات دورًا مركزيًا في تفاقم أزمة المناخ.

على الرغم من الإنذارات التي أثارتها العقول النيرة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، فإن نهب البيئة الحيوية ظل ف جنونيا على امتداد عدة عقود، كما ظلت الحكومات تلعب دورًا مركزيًا في قلب هذا السباق المحموم - سيما عندما تنكر خطورة الموقف عندما تشعر بالقلق وتعلن عن ذلك بصوت عالٍ وفي واضحة النهار. كما أن الفضيحة البيئية للطاقات المتجددة هي بلا شك أنجح توضيح لحقيقة أن الدول تفعل ما يكفي بالفعل باسم الاحتباس الحراري: إنها تتصرف في الاتجاه الخاطئ ، بالتمام والكمال، أي تتمسك بالسعي لتحقيق النمو بوسائل متنوعة، وهذا في الوقت الذي كان عليها أن النمط التنموي المعتمد. فالمشكل الجوهري يكمن في طبيعة هذا النمط في حد ذاته ولن يكون كافيا استبدال آليات ووسائل وأدوات لإبقاء طبيعته الجوهرية كما هي. هذا هو لب المشكل.

فهل سبق أن سمعنا رئيس دولة يقول إنه يجب كبح تطور النقل الجوي؟

ولكن بدلاً من الخوض في هذا الموضوع الموثق جيدًا وبما يكفي أو يزيد منذ مدة، سنعكف باختصار على مثالين ، يوضحان كيف أن الدول ليس لديها أي نية على الإطلاق "للاستيقاظ" ومراعاة "حالة الطوارئ المناخية" والتعامل معها بالجدية التي تستوجبها درجة خطورتها: النقل الجوي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.(ICT)

يعلم الجميع اليوم، علم اليقين، أنه عندما يتعلق الأمر بالنقل الجوي ، فلا شيء أسوأ من لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الطيران. ومع ذلك، هل سمعنا من قبل رئيس دولة أو وزير يشير إلى الضرورة الملحة، طويلة الأمد، لكبح التطور الجنوني الذي يعرفه النقل الجوي؟

هناك توجه عالمي أكيد وثابت. تتوقع منظمة الطيران المدني الدولي 6 مليارات مسافر سنويًا اعتبارًا من سنة 2030 (مقارنة بـ 3.3 في عام 2014) ؛ كما أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي عن مضاعفة الحركة العالمية بحلول عام 2036.

ومن يجرؤ على القول بصوت عال وواضح أنه يجب وقف توسع الإنترنت والتخلي عن نمط الحياة المتصل؟

من هم المسؤولون الحكوميون الذين تجاهلوا هذه التوقعات؟ هل يمكننا أن نعتقد أن هذه الأرقام هي نتيجة تطور عادي وعفوي للاحتياجات الفعلية وأنها ليست نتيجة سياسات عامة استباقية ، في كل مكان في العالم ، لتسريع هذه الاتجاهات المجنونة؟ كيف يمكن أن نتحدث عن التقاعس عن العمل بشأن المناخ ، عندما تنفق الدول مليارات الدولارات حتى نتمكن من الوصول تحقيق ما هو مخطط له مسبقا في مدة 15 أو 20 سنة، وهذا انطلاقا من وضع كارثي لا يطاق حاليا بالفعل، فكيف سيكون هذا الوضع بعد 15 أو 20 سنة؟ أليس هذا عبث لا يمكن تفسيره إلا بنهم الأرباح والفوائد والمصالح الضيقة ولو على حساب تدمير الحياة على الكوكب؟

والأمر نفسه ينطبق على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو موضوع أجمعت آراء الخبراء أنه مصدر قوي لإطلاق الحرارة على الأرض. هل هناك أي حكومة اليوم لا تجعل من الابتكار التكنولوجي أحد أهم أولويتها من أجل تقوية اقتصادها الوطني وتحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية؟ ما هي الدولة في العالم التي لا تتوقع ولا ترغب في أن يكون هناك المزيد من

المواطنين في المستقبل القريب مجهزين بالهواتف الذكية والآليات المتصلة بالشبكة العنكبوتية في المنازل ، ومع خدمات عبر الإنترنت ، ومع مراكز بيانات قادرة على تحمل حركة الإنترنت المتزايدة باستمرار؟ في جميع البلدان الصناعية ، يتم تعبئة السلطات العامة لحوسبة المدارس ، وامتصاص مناطق الظل في أراضيها ، ونشر عدادات ذكية ، وهوائيات وأقمار صناعية تسمح ببث ما يسمى بموجات "G5".

وهذه هي الطريقة التي تعلن بها جملة من الإسقاطات على أن الإنترنت سيصبح أكبر عنصر استهلاك للكهرباء في العالم في عام 2030: يمكن أن تكون كمية الكهرباء التي يستهلكها نظام الكمبيوتر معادلة لتلك التي استهلكتها البشرية بشكل إجمالي في عام 2008! هنا مرة أخرى ، من المستحيل اعتبار أن الاستهلاك العالمي للكهرباء في عام 2008 كان مستدامًا بيئيًا. ولكن بسبب العمل المشترك للدول وشركات الهاتف الخاصة وشركات الويب الكبيرة ، فإن هذا الاستهلاك آخذ في الازدياد بطريقة يصعب تصورها. حتى من وجهة نظر الأشخاص الذين يرفضون احتمال حدوث انخفاض ، والذين يعتقدون أن مجرد تعديل بسيط للنشاط الصناعي يمكن أن يكون كافيًا ، يجب أن يبدو مثل هذا الانفجار مجنونا وإجراميًا ... لكن لا: من يفكر في التصريح بصوت عالٍ وقوي أننا يجب أن نوقف توسع الإنترنت والتخلي عن أسلوب الحياة المتصل، لإعطاء

أدنى فرصة لاستمرار الحياة على الأرض؟ لا أحد تقريبا يمكنه اليوم أن يمكر بهذا الشكل.

الأمر واضح ، وضوح الشمس ، اعتبارا لخطورة الوضع على الصعيد البيئي ، المنطق والعقل السليمين يقران أنه يجب أن نحد بشكل كبير من استخدامنا لتقنيات تكنولوجيا المعلومات، فمن من صناع القرار ورجال الأعمال وأصحاب الرساميل سيقر بهذا؟ لا أحد.

ومع ذلك ، لنكن واضحين ، فإن قبول تكاثر مراكز البيانات يعني تشجيع ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي عن طريق أنظمة تكييف الهواء التي تعمل على تبريد آلاف الخوادم - server – حيث يتم تخزين بيانات الويب. كما يعني قبول انتشار الأجهزة الإلكترونية تأييد مشاريع التعدين المدمرة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم لتزويد الصناعة الرقمية بالذهب والفضة و"الليثيوم - " lithium –, و"الإيتريوم – yttrium – "و"التنغستن - " tungstène –أو "التنتالوم.-tantale – "

بما أن أنظمة تكييف الهواء كثيفة الاستهلاك للطاقة تعمل على تبريد آلاف الخوادم ، حيث يتم تخزين بياناتنا الرقمية. وبما أنه يجب إنفاق المزيد والمزيد من الطاقة لاستخراج هذه المعادن وطحنها ومعالجتها وتنقيتها، فإن هذا يعني، بكل وضوح ودون

مواربة، التغاضي عن ظاهرة الاحتباس الحراري. وهذا أمر خطير وخطير جدا.

لذلك يجب علينا أن نواجه الحقيقة المخيفة، وجها لوجه، المتمثلة في أن الطبقات الحاكمة في الدول وصناع القرار والقيمون على الاقتصاد في البلدان، كل هؤلاء، يبذلون ما في وسعهم لتفاقم الوضع البيئي ولا يمكن تصور العكس بأي وجه من الوجوه. وما يتعين فعله بدلاً من ذلك هو صعب للغاية. يجب أن نبدأ، على المستوى الشعبي ، في إعادة تحديد أساليب حياتنا واحتياجاتنا - على سبيل المثال ، التنظيم معًا لتقليل استخدامنا لتكنولوجيا المعلومات بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، سيتعين علينا إنشاء نوع جديد من السلطة السياسية، استنادًا إلى مشاركة الناس بشكل واسع جدا للكف عن تعزيز ومساندة الصناعات المفترسة الكبيرة.

10

في زمن أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها السعودية إلى أين ؟ :

هي أزمة سببتها حرب النفط التي أطلقها محمد بن سلمان وذات أثر على العلاقات الأمريكية السعودية وعلى الاقتصاد السعودي الذي لم يكن قد تعافى بعد من عواقب جائحة كوفيد 19. وهي أيضا أزمة تستفحل على خلفية الحكم الاستبدادي الذي يستمر في التعزيز.

كانت البداية في غضون مايو 2020 ، مع الإعلان عن سلسلة إجراءات في إطار سياسة التقشف التي عزم النظام السعودي على اعتمادها. وهي بمثابة خطة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تعيشها المملكة العربية السعودية. علما أن السعودية لم تواجه أزمة بهذا الحجم منذ عقود. وتتضمن الخطة حزمة من الإجراءات الجذرية لحماية الاستقرار الاقتصادي والمالي للمملكة على المدى المتوسط والبعيد.

على غرار بلدان أخرى في المنطقة ، شهدت السعودية تباطؤًا ملحوظًا في اقتصادها. وهو اقتصاد يعتمد على النفط ، والذي أدى انخفاض أسعاره ، بسبب التراجع الفظيع في النشاط الاقتصادي، إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد السعودي. كانت هذه الأزمة في المملكة العربية السعودية بمثابة صدمة كبيرة للقادة السعوديين ، وخاصة لمحمد بن سلمان ، الذي لايزال يخاطر برؤية مشروعه العزيز على قلبه "رؤية 2030" الذي أضحى في موضع تساؤل كبير حاليا. إنه المشروع جند من أجله محمد بن سلمان وسائل اتصال هائلة للإعلان عنه والترويج له ،لا سيما في عيون حلفائه

الغربيين. وهي أزمة طرأت على خلفية الحكم الاستبدادي الذي يستمر في التعزيز.

رجوعا إلى الوراء، في سبتمبر 2016 ، أبرمت السعودية وروسيا اتفاقا نفطيا عرفت بـ "أوبك +". لقد اتفق قادة البلدين على التخطيط المشترك لإنتاج النفط. وبموجب هذا الاتفاق قررت دول "أوبك" وروسيا خفض إنتاجهما بمقدار 2.1 مليون برميل يوميا. جاء هذا الاتفاق بعد عامين من حرب الأسعار التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في سنة 2014، لإجبار الولايات المتحدة، التي كان إنتاجها من الغاز الصخري في تزايد مستمر، على الالتزام بالسياسة المشتركة لمنتجي النفط. وكانت مضيعة للوقت بالنسبة للمملكة ، التي فشلت في إجبار المنتجين الأمريكيين على خفض إنتاجهم ، مما اضطرها بعد انخفاض الأسعار إلى إنهاء هذه الحرب. ومع انتهاء اتفاقية 2016 ، آلت المفاوضات بين المملكة العربية السعودية وروسيا للتوصل إلى صفقة نفط جديدة إلى الفشل. فمن خلال هذه الاتفاقية، سعت المملكة العربية السعودية إلى تحقيق تخفيض كبير في إنتاج النفط من أجل الحفاظ على أسعاره في مستوى مقبول لديها.

بعد أن اعتاد محمد بن سلمان على الانقلابات المذهلة منذ صعوده السريع إلى السلطة ، قرر في 8 مارس 2020 ، إنهاء الاتفاقية المبرمة بين البلدين في سنة 2016. وخاض الأمير الشاب حربا حقيقية على أسعار النفط بإغراق السوق العالمية بنفطه، وهذا بزيادة الإنتاج السعودي حيث رفعه إلى مستوى غير مسبوق، إذ بلغ 12 مليون برميل يومياً. كما قرر محمد بن سلمان خفض سعر النفط السعودي، لمنافسة النفط الروسي. من خلال الشروع في هذه المواجهة ، أراد محمد بن سلمان معاقبة روسيا لرفضها اتفاقًا على خفض إنتاجها ، بينما كان يسعى للدفاع عن حصص المملكة في السوق. إن الهدف الذي سعى إليه محمد بن سلمان هو إجبار روسيا على العودة إلى طاولة المفاوضات. وجاءت هذه الاستراتيجية في مواجهة الرفض الروسي. وادعى فلاديمير بوتين أنه لا ينوي الجدال مع القادة السعوديين مؤكدا أن روسيا يمكنها تحمل أسعار النفط التي تقل عن 30 دولارًا لمدة عقد من الزمن. فمن خلال رفض اتفاق لتخفيض حصتها الإنتاجية ، أرادت روسيا الحفاظ على حصتها في السوق. كما سعت موسكو، من وراء الستار، الإضرار بإنتاج الغاز الصخري الأمريكي، والذي يحتاج إلى سياق يتسم بارتفاع أسعار النفط، وإجبار الولايات المتحدة على خفض إنتاجها النفطي. واعتبر بعض المحللين وقتئذ أن معارضة روسيا لاتفاق نفط جديد بمثابة رد انتقامي على العقوبات التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على شركة النفط الروسية العملاقة "روسنفت" وعلى مشروع بناء خط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2 "

الذي هدف إلى إمداد الاتحاد الأوروبي بالغاز الروسي. وبينما كانت المملكة العربية السعودية تعول على بلوغ سعر البرميل 80 دولارًا للتمكن من موازنة ميزانيتها، كانت روسيا، من جانبها، تراهن على سعر يبلغ حوالي 40 دولارًا فقط. أصبح الاقتصاد الروسي - الذي تمت إعادة هيكلته جزئيًا في سنة 2015 لمواجهة العقوبات الغربية بعد ضم شبه جزيرة القرم في 2014 - أكثر تنوعًا من الاقتصاد السعودي. إن إعادة الهيكلة الجزئية للاقتصاد هذه وتنويعه قد مكّنا من تقليص حصة النفط في الميزانية الروسية. كما نجحت موسكو، قبل سنوات، في ضمان حيازة احتياطي مالي من العملات الأجنبية ، لا يأتي حصريًا من عائدات النفط ، وفي الحصول على صندوق سيادي بمئة مليار دولار.

لقد جاء قرار محمد بن سلمان بإشعال حرب أسعار النفط في سياق اتسم بانتشار جائحة كوفيد -19 ، الذي أدى إلى تباطؤ الوتيرة الاقتصادية على صعيد العالم. وتسبب هذا الوباء أيضًا في انخفاض الطلب بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي، خاصةً في الصين، التي تستهلك حوالي 14 ٪ من إنتاج النفط العالمي. كما أدى تعليق النقل الجوي ، وهو مستهلك رئيسي للنفط ، إلى زيادة تفاقم الوضع. وكان لرهان محمد بن سلمان على جعل روسيا تستسلم إلى جانب انخفاض الطلب العالمي في أعقاب الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كورونا تأثير مدمر على أسعار النفط. وبعد تدخل

"دونالد ترامب" ، توصلت "أوبك" وروسيا، بالإضافة إلى دول منتجة أخرى، إلى اتفاق في 12 أبريل 2020 بشأن خفض إنتاجها بمقدار 9.7 مليون برميل اعتبارًا من فاتح مايو 2020 ، أي بحوالي 10٪ من الإمدادات العالمية. ومع ذلك، لم يكن هذا الاتفاق كافياً لوقف انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. ففي 20 أبريل 2020، تراجعت أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة لتصل مستوى غير مسبوق.

وطفت على السطح توترات في العلاقات الأمريكية السعودية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانخفاض في أسعار النفط كان موضع ترحيب في البداية من قبل الرئيس الأمريكي ، دونالد ترامب ، الذي لم يتوقف منذ انتخابه عن انتقاد "أوبك" والمنتجين الآخرين لمطالبتهم بخفض الأسعار. اعتبر الرئيس الأمريكي هذا الانخفاض في الأسعار فرصة للولايات المتحدة لملء احتياطاتها الفيدرالية بالنفط الرخيص ، الأمر الذي سيفيد دافعي الضرائب الأمريكيين. وقال د. ترامب في هذا الموضوع: "سنملأها إلى أقصى حد ، ونوفر على دافعي الضرائب الأمريكيين مليارات ومليارات الدولارات". ومع ذلك ، عندما اقترب سعر البرميل من 20 دولارًا في نهاية مارس 2020 ، مما يهدد منتجي الغاز الصخري الأمريكيين ، تراجع ترامب عن هذا المسعى. خاطر هؤلاء المنتجون المثقلون بالديون بإفلاس ملايين الوظائف وتهديد صورة دونالد ترامب ، الذي تعرض بالفعل لانتقادات شديدة بسبب تعامله مع وباء كوفيد 19 قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

أثار الهبوط الحاد في أسعار النفط وعدم قدرة الأسواق على الاستقرار ، غضب دونالد ترامب. فقد ذهب ترامب ، المدافع المتشدد عن محمد بن سلمان ، إلى حد تهديد المملكة العربية السعودية بفرض رسوم جمركية عالية جدًا على صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة. كما طرح العديد من أعضاء مجلس الشيوخ قانونًا ، يدعو بشكل خاص إلى سحب أنظمة "باتريوت" الأمريكية المضادة للصواريخ من المملكة العربية السعودية ، للتعبير عن غضبهم جراء حرب الأسعار التي أثارها ولي العهد السعودي. وخلال محادثة هاتفية مع محمد بن سلمان في 2 أبريل 2020 ، كان دونالد ترامب ، غاضبًا للغاية ، ووصل به غضبه حد التهديد بعدم معارضة مبادرة أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ، إذا لم تقم السعودية بتخفيض الانتاج لوقف تدهور الأسعار. وفي 7 مايو 2020 ، نفذت الولايات المتحدة تهديدها بسحب بطاريتي "باتريوت" المضادة للصواريخ من المملكة ، بالإضافة إلى نظامين دفاعيين جويين آخرين كان قد تم نشرهما في سبتمبر 2019 في المملكة العربية السعودية. لكن تم نشر هذه الأنظمة في اليوم الموالي لهجوم الحوثيين بطائرات مسيرة استهدفت مواقع نفطية سعودية. و سحبت الولايات المتحدة سربين من الطائرات المقاتلة و 300 من العسكريين الأمريكيين، حسب المعلومات التي كشفت عنها صحيفة "وول ستريت جورنال" ، وكانت بمثابة صدمة للقادة السعوديين، كما سلطت الضوء على التوترات في العلاقات

الأمريكية السعودية بسبب حرب الأسعار التي شنها محمد بن سلمان. وقد بررت الولايات المتحدة هذا الانسحاب بتقليل مخاطر الهجمات الإيرانية على المصالح الأمريكية.

كانت آثار قرار محمد بن سلمان بشن حرب أسعار النفط على اقتصاد المملكة شديدة ، هذا علاوة على الظرفية العصيبة. كان للانهيار الدراماتيكي في الطلب العالمي ، بسبب فيروس كورونا ، إلى جانب حرب الأسعار ، تداعيات خطيرة على الاقتصاد السعودي الذي ظل يعاني بالفعل من الاستراتيجيات السيئة ويعتمد بنسبة 90٪ تقريبًا على عائدات النفط. وأعلنت شركة النفط السعودية العملاقة "أرامكو" عن انخفاض حاد بنسبة 25٪ في أرباحها للربع الأول من عام 2020 ، والتي تراجعت إلى 16.6 مليار دولار وكانت قد بلغت 22.2 مليار دولار في 2019. وعزا الرئيس التنفيذي لشركة "أرامكو" هذه الخسائر إلى انخفاض الطلب العالمي الناجم عن وباء كوفيد -19.

كان رهان محمد بن سلمان على خصخصة 2٪ من "أرامكو" لتحقيق ما بين 22 و 23 مليار دولار فاشلاً بسبب انخفاض أسهم الشركة العملاقة السعودية. واضطر محمد بن سلمان ، الذي قدر قيمة "أرامكو" بنحو 2 تريليون دولار ، إلى تعديل رقمه لخفضه

إلى 1.7 تريليون دولار. ويعود هذا الفشل إلى انعدام الثقة وعدم حماس المستثمرين الأجانب ، بسبب عدم الاستقرار في المنطقة في أعقاب هجمات الطائرات المسيرة على مجمعات "أرامكو". وتسببت هذه الهجمات ، التي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنها ، في خفض إنتاج المملكة من النفط إلى النصف. كما لم يعد المستثمرون يؤمنون برغبة محمد بن سلمان في الإصلاح. وأدى اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في تركيا (2 أكتوبر 2018) إلى تشويه صورة محمد بن سلمان كأمير إصلاحي خلافا لما روجه.

وكانت السعودية قد سبق لها أن أعلنت عن عجز في الميزانية بنحو 9 مليارات دولار الذي ظل يتزايد منذ 2014 ، فقررت الحكومة السعودية اتخاذ مجموعة من الإجراءات، ومن بينها اقتراض 58 مليار دولار في الأسواق الدولية. وتزامن ذلك مع تآكل احتياطي المملكة من النقد الأجنبي بسبب سياسات محمد بن سلمان. وهوى احتياطيً المملكة إلى حوالي 464 مليار دولار ،في حين بلغ سنة 2014 ، 737 مليار دولار.

وفي 11 مايو 2020 تم الإعلان عن خطة تقشف غير مسبوقة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد السعودي. وتتضمن مضاعفة معدل الضريبة على القيمة المضافة ثلاث مرات، إذ ارتفعت من 5 إلى 15٪، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار الذي سيؤثر بدوره على القوة الشرائية للسكان. كما تضمنت الخطة إلغاء العلاوة الممنوحة

لموظفي الخدمة المدنية اعتبارًا من يونيو 2020. ونصت الخطة أيضا على تخفيض الإنفاق العام المخصص للعديد من القطاعات العامة وبعض المشاريع التي تندرج في إطار "رؤية 2030" ، والتي تم تخفيضها بالفعل بمقدار 8 مليارات دولار. وكان الهدف هو توفير 26 مليار دولار للتعامل مع عجز الميزانية.

بينما اختارت معظم الدول دفع المساعدات للسكان ، من أجل دعم قوتهم الشرائية وبالتالي تجنب انهيار الاستهلاك ، اختارت السلطات السعودية سياسة تقشف شديدة سيكون لها تأثير اجتماعي هائل. وكان للتباطؤ في الاقتصاد ، إلى جانب سياسة التقشف ، تأثير خطير على سوق العمل في المملكة العربية السعودية ، البلد الذي يرتفع فيه معدل البطالة وحيث يشكل الشباب نصف الساكنة.
وساهمت هذه الأزمة الاقتصادية في تضخيم التشكيك في خطة محمد بن سلمان "رؤية 2030" ، ولا سيما مشروعه لبناء مدينة "نيوم" على البحر الأحمر ، وهي مدينة مستقبلية ستكلف أكثر من 500 مليار دولار.

كما ساهمت الحرب في اليمن في تفاقم الأزمة الاقتصادية في المملكة. هذه الحرب التي أطلقها محمد بن سلمان في سنة 2015 وكلفت المملكة ما يقدر بنحو 5 مليارات دولار شهريًا ، شكلت

حفرة مالية ظلت تنادي هل من مزيد ؟. وعلى الرغم من ذلك ، ظلت المملكة ترفض إنهاء هذا الصراع الذي خلق فوضى كبيرة وأزمة إنسانية خطيرة. علما أن هذه الحرب، انطلقت بدون أي هدف حقيقي، وكلفت السعودية تكلفة باهظة دون طائل. إن عجز الجيش السعودي عن تحقيق نصر حاسم على الحوثيين ، الذين لم يترددوا في ضرب أهداف استراتيجية في قلب المملكة ، مما شكل تحديًا أمنيًا كبيرًا. والأدهى والأمر، رغم المبالغ الضخمة التي تم تخصيصها لعقود من الزمن في شراء الأسلحة دون أي فعالية حقيقية على الأرض ، لم يعد القادة السعوديون قادرين حتى على تأمين أراضيهم من التهديدات من اليمن ، التي تشارك المملكة معها 1800 كيلومتر من الحدود.

تتضافر هذه الأزمة على خلفية الاستبداد. وتأتي الأزمة الاقتصادية التي تعيشها المملكة في سياق اتسم بتقوية القائمين على الأمور قبضتهم على السلطة وتشديد القمع ضد خصومهم. وقد طال القمع العائلة المالكة السعودية نفسها، التي لم تعد في مأمن من القبضة الحديدية للأمير الشاب. إذ أمر محمد بن سلمان ، في 9 مارس 2020 ، في لفتة مفاجئة ووحشية ، باعتقال ثلاثة أمراء سعوديين كبار. وهم الأمير أحمد بن عبد العزيز (عم محمد بن سلمان) ، ولي العهد السابق وابن عم محمد بن سلمان ، محمد بن نايف وشقيقه نواف بن نايف ، المتهمين بـ "التحريض على انقلاب بهدف الإطاحة بولي العهد". هؤلاء الأمراء ، الذين ينتمون إلى عشيرة السديري القوية التي ينتمي إليها الملك سلمان ومحمد بن

سلمان ، والذين يُحتمل أن يكونوا مدعين للعرش السعودي ، يواجهون خطر السجن مدى الحياة بل حتى الإعدام. واشتهر الأمير أحمد بنقده لسياسات ولي العهد الجديد، خاصة فيما يتعلق بالحرب في اليمن. بعد نفي قصير في إنجلترا ، عاد الأمير أحمد إلى المملكة في سياق اتسم بانفجار قضية خاشقجي واغتياله. فُسرت عودته إلى السعودية على أنها رغبة الأمير في إظهار دعمه للنظام الملكي الذي كان يواجه ضغوطاً رهيبة بسبب اغتيال الصحفي السعودي في تركيا. من جانبه ، كان ولي العهد السابق ، الأمير محمد بن نايف ، قيد الإقامة الجبرية بالفعل منذ "التطهير" الذي أطلقه محمد بن سلمان في نوفمبر 2017.

عبر اعتقال هؤلاء الأمراء الثلاثة ، كسر محمد بن سلمان- من حيث لا يدري - بشكل قد يصعب إصلاحه- الإجماع التاريخي لميزان القوى التقليدي ، الذي اتسم به النظام الملكي السعودي منذ نشأته سنة 1932. وبينما كان يسعى لإزالة آخر العقبات أمام مسيرته نحو العرش ، أراد محمد بن سلمان توجيه تحذير للعائلة المالكة بأنه لن يتسامح مع أي انتقاد أو معارضة لسياساته، وأنه لن يتردد في استخدام القوة ضد أي مخالف ، كما كان الحال مع الأميرة بسمة بنت سعود بن عبد العزيز. هذه الأميرة، التي انتقدت صراحة سجل المملكة في مجال حقوق المرأة، تم اعتقالها مع إحدى بناتها في فبراير 2019. ونشرت الأميرة بسمة تغريدة في 17 أبريل

2020 ، تناشد من خلالها الملك سلمان وولي العهد لإطلاق سراحها بسبب تدهور حالتها الصحية بشكل مطرد في السجن ، بدعوى أنها لم تتلق العلاج الطبي.

إن التعطش للسلطة الذي ظل يحرك محمد بن سلمان ،- منذ جلوس والده على العرش وصعوده السياسي النيزكي - دفعه إلى الرغبة المستمرة في تعزيز مركزه ، والسعي إلى تركيز كل دواليب السلطة في يديه. ويبدو أن الهدف الأساسي، الذي يصبو إليه محمد بن سلمان، هو أن يصبح المركز الوحيد للسلطة في البلاد. وعلى درب تحقيقه، اعتمد القمع الشرس ضد أي معارض لسلطته وطموحاته، بغض النظر عن أصله أو انتمائه، بينما كان يسعى للظهور كأمير مصلح في عيون حلفائه الغربيين. وامتدت قبضته إلى شبكات التواصل الاجتماعي السعودية، التي يمارس عليها رقابة صارمة للغاية، إذ لا يقبل ولا يتحمل أي انتقاد. وهذا يفسر موجات الاعتقالات التي يشنها محمد بن سلمان بانتظام ضد خصومه الذين ينتمون إلى كامل الطيف السياسي السعودي.
اعتقالات طالت ، منذ 2017 ، العديد من الشخصيات البارزة في حركة الصحوة الإسلامية ، مثل الشيخين سلمان العودة وعايد القرني.

كما امتدت حملات القمع إلى شخصيات من التيار الليبرالي السعودي وكذلك نشطاء حقوق الإنسان وحقوق المرأة ، مثل

الناشطات إسراء الغمغام ولجين الهذلول وسمر البدوي. إن اعتقال هؤلاء النشطاء ، المحتجزين في ظروف صعبة ، يوضح بجلاء الطريقة الوحشية التي صمم بها محمد بن سلمان السلطة وممارستها. إنها وحشية تسببت في اغتيال الصحفي خاشقجي ووفاة الأكاديمي والناشط الحقوقي السعودي عبد الله الحامد ، في 24 أبريل 2020 رهن الاعتقال بفعل تدهور حالته الصحية، حيث سجن منذ سنة 2013. واتهمت أكثر من رواية النظام السعودي بالإهمال الطبي المتعمد ، قائلة إن إدارة السجن تركت الحامد في غيبوبة لعدة ساعات قبل نقله إلى المستشفى ، مما أدى إلى لفظ أنفاسه.

علاوة على ما ذكر، يجب أن يواجه محمد بن سلمان أيضًا تحديًا من أصل قبلي، بسبب مشروعه العزيز عليه "نيوم". لقد أثار بناء هذه المدينة المستقبلية في محافظة تبوك شمال غرب المملكة على البحر الأحمر، موجة من الاحتجاجات، إثر قرار السلطات السعودية بتنفيذ التهجير القسري لقبيلة "الحويطات" التي استوطنت هذه المنطقة لقرون ، وهي قبيلة سعودية مهمة لها أيضًا امتدادات أردنية وفلسطينية ومصرية.

واشتد هذا الخلاف وعرف منعطفًا دمويًا بعد اغتيال القوات الأمنية السعودية عبد الرحيم الحويطي - ناشط عشائري معارض لمشروع "نيوم" –الذي أعرب بشدة عن رفض طرده من منزله من

أجل تحقيق المشروع الذي يعض عليه محمد بن سلمان بالنواجد. وأدى هذا الحادث إلى زيادة التوترات المحلية وإلى اندلاع حملة تضامن مع الحويطي على شبكات التواصل الاجتماعية.

وعلى سبيل الختم، تواجه المملكة العربية السعودية اليوم تحديات اقتصادية هائلة ، لا مناص من التصدي لتداعياتها وعواقبها الاجتماعية . وساهمت الأزمة، بشكل كبير غير مسبوق، في تصدع العقد الاجتماعي السعودي الذي ساد سابقا. وهو العقد الذي وافق النظام السعودي بموجبه على ضمان تقديم خدمات للساكنة كالتعليم والصحة والإسكان والوظائف في القطاع العام ، مقابل استمرار السعوديين في الحفاض على الولاء للنظام الملكي السعودي والتخلي عن أي شكل من أشكال مقاسمة السلطة والمشاركة السياسية. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الوضع بفعل سياسات محمد بن سلمان وطريقته في ممارسة السلطة لوضع يده على العرش السعودي دون منازع ، ولكن بأي ثمن؟ هذا هو السؤال.

11

ملحق

محتويات الملحق

التحولات التي طرأت على خدمات التأمين في العالم

-شركات التأمين في مواجهة الحرب الروسية على أوكرانيا

-كوفيد 19

-تغير المناخ والتأمين

-شركات التأمين تحت تهديد مخاطر الإنترنت

-خطر الأوبئة"، "الجنة الجديدة" لشركات التأمين

-شركات التأمين أمام عمالقة الإنترنت

-التدريب والتكوين

ماذا كان الاتحاد السوفياتي؟ التجربة السوفيتية 1917-1991

على دروب... الجغرافيا السياسية : تجربة مسار جغرافي دبلوماسي، "ميشيل فوشيه"

-من هو "ميشيل فوشيه"؟

-ما هي العلاقة بين الجغرافيا والسياسة؟

-هل الجغرافيا تلهم القوة؟

الجغرافية السياسية بالمغرب

التحولات التى طرأت على خدمات التأمين فى العالم

شركات التأمين في مواجهة الحرب الروسية على أوكرانيا

يمر سوق التأمين حاليًا بمنطقة مضطربة جدا، تميزت بوقوع حدثين كارثيين ، جائحة وحرب لم يكن في الحسبان.

وقد وصل الوضع تم وصفه بالخطير للغاية، لدرجة أنه دفع السوق إلى مراجعة وثائقه وتعهداته التعاقدية مرة أخرى. فبعد أن مفاجأة جائحة "كوفيد -19 ، لاحظت شركات التأمين أن بعض بنود العقد تمت صياغتها بشكل سيء وبصيغ غامضة في بعض الأحيان. وقد دفعت العمالقة في المجال مثل AXA - و Allianz و Generaliو - Lloyd s ثمناً باهظاً مقابل أوجه القصور هذه.

أكثر تعقيدًا من إدارة الوباء ، سرعان ما انفجرت الحرب الروسية الأوكرانية وتحولت إلى حرب اقتصادية ومالية ، حيث عارضت معسكرين برؤى مختلفة تمامًا ومتعارضة.

حاليا ، تقدر وكالات التصنيف خسائر شركات التأمين في حدود 20 إلى 35 مليار دولار أمريكي. ولا يزال هذا المبلغ أقل بكثير من إعصار كاترينا في عام 2005 ، والذي كلف قطاع التأمين 61

مليار دولار أمريكي. ويقول الخبراء إذا اقتصر الأمر على حرب خارجية كلاسيكية ، فلن يؤثر الصراع الحالي على صلابة السوق المالية.

لكن من ناحية أخرى ، فإن تحويل الصراع إلى "حرب إلكترونية" يمكن أن تدمر البنى التحتية الحيوية وتعوق النشاط العالمي من شأنه أن يؤدي إلى خسائر تشغيلية كبيرة وغير قابلة للتأمين. إنه سيناريو كارثي حقيقي تخشاه جدا شركات التأمين.

نشرت سوق لندن، التي تمركز 80٪ من سياسات التغطية، نماذج موحدة لبنود استبعاد مخاطر الحرب ، بينما تدعو شركات التأمين الأخرى إلى الاستبعاد التام لجميع المخاطر الإلكترونية من سياسات التغطية.

هناك شيء واحد مؤكد ، وهو أن الحرب الإلكترونية ستكون الآفة التالية التي سيتعين على العالم أن يقاتل ضدها ويتصدى إليها بقوة.

كوفيد 19

بعد أن أنهكها عام من الجائحة ، بدأت شركات التأمين عام 2021 بتفاؤل. وكانت اللقاحات الأولى هي التي خلقت الأمل في عودة سريعة إلى الحياة الطبيعية واستئناف العمل بنشاط.

مع تحييد فيروس كوفيد 19 ، حان الوقت بالنسبة لقطاع التأمين لاعتماد نموذج تأمين جديد قائم على التعاون بين القطاعين العام والخاص وإدارة أفضل للمخاطر الجديدة ذات طبيعة "منظومية - " systemic risks .

في هذا السياق ، أصبح التحول الرقمي (digital transformation) - وهو موضوع متكرر آخر في بداية عام 2021 - ضرورة ملحة للغاية.

لسوء الحظ ، لم تدم آمال شركات التأمين طويلاً. إذ اجتاحت موجة ثانية من كوفيد 19 العالم ، وبدأت دورة "توقف وانطلق - " - "stop and go"الأكثر إرهاقًا. في نفس الوقت - أي منتصف عام 2021 - ارتفعت الجريمة السيبرانية وأطلق العنان لعناصر الطبيعة المسببة للكوارث.

بالنسبة للسوق ، تم تسجيل أكبر حصيلة كارثة طبيعية في تاريخ التأمين بعد عام 2017. وبلغت الخسائر 120 مليار دولار في عام 2021 مقارنة بـ 82 مليار دولار في عام 2020 و 57 مليار دولار في عام 2019. وتتعلق الأحداث المهمة بإعصار "إيدا - Ida - ")الولايات المتحدة وكندا) ، والعاصفة الشتوية "أوري - Uri – ")الولايات المتحدة) ، والفيضانات في أوروبا ، والحرائق في كاليفورنيا وكندا وحول البحر الأبيض المتوسط.

إلى جانب الوباء (الجائحة) والكوارث الطبيعية ، كانت الجرائم الإلكترونية أحد الشواغل الرئيسية لشركات التأمين في عام 2021. وارتفع مستوى الهجمات الإلكترونية إلى أعلى من أي وقت مضى ، حيث زاد العمل عن بُعد من مخاطر القرصنة. أدى هذا التعرض المتزايد للمخاطر إلى زيادة التعريفات الإلكترونية وانخفاض السعة بسبب انخفاض اهتمام شركات التأمين بهذه المخاطر والخشية منها.

في نهاية المطاف ، اتضح أن سنة 2021 عام قاتم مثل سنة 2020. التسلح بالصبر والتعايش مع الفيروس والسيطرة على المخاطر النظامية الجديدة ذات الطبيعة "المنظومية" ، هذا هو السبيل الوحيد الذي ظل أمام شركات التأمين في سنة 2022.

في الواقع ، أخذت الأزمة الصحية قطاع التأمين على حين غرة ، كما تعين عليها أيضًا التعامل مع المخاطر السيبرانية و الاحتباس الحراري العالمي ومخاطر حدوث انقطاع في سلسلة التوريد.

لذلك أصبح شركات إعادة التأمين أن تتحمل مخاطر لا يمكن التنبؤ بها بشكل متزايد ، مع تزايد حدتها ، وتزايد تواترها ، وهي أكثر تدميراً على نطاق عالمي. وهذه كلها مخاطر مخالفة للنموذج الاقتصادي الحالي للتأمين القائم على قانون الأعداد الكبيرة والخبرة المطالبات والنمذجة .modeling - وبالتالي أضحى النموذج المعتمد إلى حد الآن متجاوزا.

لإرضاء عملائها ، توجب على شركات إعادة التأمين ، مثل شركات التأمين ، التكيف مع الاقتصاد الحقيقي. والهدف ليس رفض المخاطر ولكن سد الفجوة تدريجياً بين المخاطر القابلة للتأمين وغير القابلة للتأمين دون تدمير التبادلية without . - destroying mutuality

ينطوي تحمُّل شركات إعادة التأمين للمخاطر الشديدة بالضرورة على توحيد السوق ، والتقارب بين كل الفاعلين فيه، شركات التأمين وإعادة التأمين ، والمشاركة النشطة من قبل الدولة ، وأصحاب رأس المالي اللاعبين ذوي رأس المال، تقارب متناسب مع التحديات.

وما هو مؤكد أن الطلب المحتمل على إعادة التأمين سيكون مرتفعا للغاية مع زيادة احتياجات السعة ، خاصة في البلدان المتقدمة.

تغير المناخ والتأمين

في أغسطس 2021 ، تزامن نشر تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) والتقرير الذي أعدته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) بمثابة صرخة إنذار. بالإضافة إلى التقييم التقليدي للكوارث وأسبابها وآثارها ، تخبرنا تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنظمة العالمية

للأرصاد الجوية أن الظواهر المتطرفة ستزداد بشكل كبير من حيث العدد والشدة.

القصة نفسها تكررت مع محللي –Swiss Re - (1)الذين يعتقدون أن تغير المناخ هو الخطر الأول على المدى الطويل. وهكذا أصبح الاحتباس الحراري مسألة ذات أهمية عالمية لا يمكن التغاضي عنها بأي وجه من الوجوه.

(1) - هي شركة تأمين وإعادة تأمين تأسست في "زيورخ" عام 1863. وهي من حيث حجم الأعمال ، ثاني أكبر شركة إعادة تأمين في العالم بعد شركة Munich Re .

بالنسبة لشركات التأمين ، التي تواجه بالفعل جائحة كوفيد ، الذي كلفها غالياً ، فإن وصول خطر نظامي ثالث – بعد الهجمات الإلكترونية - لا يمكن إلا أن يكون مقلقًا.

في النهاية ، قد تكلف الأزمة الصحية شركات التأمين ما بين 50 و 70 مليار دولار أمريكي. وبالإضافة إلى هذه الفاتورة ، هناك ضحايا الكوارث ، والذي تضاعف عددهم بخمسة أضعاف في خمسين عامًا ، وزيادة حادة جدًا في الجرائم الإلكترونية.

والحصيلة: لا خيار أمام شركات التأمين إلا زيادة الأسعار أو تقليل الخدمات. علما أن الخيار الأخير ضد الرأي العام والسلطات الرقابية التي تضغط من أجل مزيد من التضامن من جانب شركات التأمين.

ومع ذلك ، يبدو أن الزيادة في الأسعار أمر لا مفر منه لحماية توازن النموذج المطبق على الفور.

في انتظار التفكير المعمق في دور وجدوى التأمين ، والذي يجمع القطاع برمته والسلطات العامة ، يظل هناك يقين واحد: سيتعين على شركات التأمين وإعادة التأمين مرة أخرى توحيد رأس مالها لمواجهة الصدمات التي تنتظرها.

شركات التأمين تحت تهديد مخاطر الإنترنت

لم تنته شركات التأمين من المعاناة. فبعد الأزمة الصحية التي أثرت على ميزانيات عام 2020 وربما تلك الخاصة بالعامين المقبلين ، يواجه هذه الشركات خطرًا كارثيًا آخر.

تم تحديد الخطر منذ عدة سنوات ولكن تهديده تزايد مع كوفيد 19 و ظاهرة الرقمنة ، فالمخاطر السيبرانية أضحت مترسخة في مشهد التأمين. وهي في كل مكان، لا أحد محصن منها، لا فرد، ولا شركة ، ولا إدارة ، ولا مؤسسة أو مصلحة وكيان تابع للدولة.

في واقع الأمر ، كان الوباء - الجائحة بمثابة مسرّع ومحفز للجرائم الإلكترونية. وأدى الحجر الصحي وحبس السكان في منازلهم ، إلى إضعاف الأنظمة الأمنية للشركات. كما أدى العمل عن بعد – المترتب على هذا الإجراء – إلى حدوث خرق مكن مجرمو الإنترنت من التسلل منه بسرعة.

في نهاية المطاف، كانت النتيجة تضاعف عدد الهجمات الإلكترونية أربع مرات في سنة 2020 مع عدد من طلبات الفدية بلغت 1630 على مدار سنة واحدة.

وهناك واقع حال آخر، هو أن الأعمال الخبيثة أصبحت أكثر تكلفة بكثير من السابق. وفقًا لشركة البرمجيات الأمريكية - McAfee - كلفت الجريمة الإلكترونية الاقتصاد العالمي "تريليون" دولار في سنة 2019.

وهناك حقيقة أخرى مقلقة، وهي أن مجرمي الإنترنت قد وسعوا أنشطتهم بشكل لم يسبق له نظير. فمن المجال الطبي الذي كانوا مستعرين فيه منذ البداية ، يهاجم المجرمون الآن قطاعات أخرى مثل البنوك والتأمين والنقل والصناعة. تعرضت شركتا التأمين - Chubb - في مارس 2020، و"أكسا -Axa – "في مايو 2021، لهجمات عنيفة ومؤلمة جدا.

وقد صنف استطلاع شركة "أليانز - Allianz – "المخاطر الإلكترونية على أنها التهديد الأول للشركات في عام 2020.

وبالتالي ، مع ظهور "عالم رقمي أو مرقمن " وعهد هيمنة "البيانات الضخمة - Big Data - "أصبحت حماية البيانات قضية اجتماعية. وهجوم كبير على النظام المالي العالمي من شأنه أن يتسبب في ضرر أكبر من الجائحة والكوارث الطبيعية.

"خطر الأوبئة"، "الجنة الجديدة" لشركات التأمين

أزمة صحية تتحول إلى أزمة اقتصادية عالمية ، وكانت لجائحة كوفيد 19 ميزة توضيح دور مختلف اللاعبين في مجال التأمين.

الملاحظة الأولى : التأمين ليس خدمة عمومية. إن شركة التأمين تخدم زبائنها فقط. فهؤلاء يساهمون ماديا بصفة منتظمة لمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث ما نص عليه العقد. ولا يمكن استخدام الأقساط التي تجمعها شركة التأمين لدفع خسائر الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين ليسوا من الزبناء المشاركين في هذا النوع من التعاضد. والأمر متروك للدولة لمساعدة الأفراد والشركات المتضررة من كارثة مستبعدة من نطاق التأمين.

الملاحظة الثانية، وهي على حساب شركات التأمين:

على الرغم من أن إعداد عقد التأمين وصياغتها يخضعان لقانون التأمين ، فإن العديد من شركات التأمين تستمر في إصدار عقود مصاغة بشكل غير كامل ، ومخاطر غير محددة ، وشروط مسيئة ، واستثناءات غامضة ، وما إلى ذلك. لذلك فمن المنطقي أن شركة التأمين التي تصدر عقود أو بنود غير واضحة والتي تمتثل للقواعد التي يفرضها المشرع في المجال، من المفترض أن تعاقب. لكن في حالة كوفيد 19 ، فإن أي بند تمت صياغته بشكل سيئ من قبل شركة التأمين يعمل لصالح المؤمن عليه.

الملاحظة الأخيرة:

إن مفهوم المخاطر الكارثية آخذ في التطور. ومن الضمانات الكلاسيكية الوحيدة الممنوحة في الماضي لتغطية الكوارث التي من صنع الإنسان، قبلت شركات التأمين تدريجياً تغطية الكوارث الطبيعية. ثم قامت بتوسيع مجال نشاطهما من خلال تولي المسؤولية ، في ظل ظروف معينة ، لمخاطر الهجمات والإرهاب والحرب الأهلية والأجنبية.

مع كوفيد 19 ، وجد قطاع التأمين نفسه يواجه تحديًا أكبر. فالوباء ليس كارثة محلية مثل الإعصار أو عمل إرهابي، إنه عالمي ، ومن ثمة إمكانية وجود مطالبات غير عادية. والتحدي الذي على شركات التأمين قبوله يكمن في المجموعة الضخمة المحتملة من أقساط التأمين الي في متناول اليد.

شركات التأمين أمام عمالقة الإنترنت

بعد سنوات من نسج شبكتهم ، تطرق اليوم (1) -GAFAM – أبواب شركات التأمين. هذا الانفتاح على الخارج من عمالقة الشبكة هو جزء من نهج منطقي ، لأنهم يتقنون ما يجعل جوهر التأمين ، أي البيانات وأنظمة الاتصالات ورأس المال.

(1) - GAFAM هو اختصار لعمالقة الويب Google - و Apple و Facebook و Amazonو - Microsoft وهي الشركات الأمريكية الخمس الكبرى (التي تأسست بين الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.) وهي تهيمن على السوق الرقمي.

في مواجهة هذه القوة التكنولوجية والتجارية والمالية الهائلة ، تبدو شركات التأمين فجأة عاجزة ، في مواجهة المجموعات المترامية الأطراف التي أسست عالم الاقتصاد العالمي.

بينما تقوم شركات التأمين التقليدية بجمع المعلومات من عملائها على المستوى الوطني ، فإن GAFAM ليس لها حدود إقليمية أو قطاعية. إنها تجمع البيانات عن كل شيء وفي كل مكان وفي أي وقت ، وغالبًا ما يتم الحصول عليها مقابل الخدمات المقدمة مجانًا. وقد مكنتهما هذه القدرة على التقاط المعلومات واستغلالها من بناء قواعد بيانات ضخمة ومتنوعة للغاية.

وتكمن القوة الثانية لـ "GAFAM "في قدرتها على البيع ، بناءً على شبكات التوزيع والاتصالات التي لا مثيل لها. وهذا شبه احتكار في مجالات تخصصهم يجعلهم منافسين هائلين ، سادة "البيع العابر. cross-selling - "

تقوم "جوجل" وحدها بمركز 90٪ من الاستعلامات على الإنترنت، و "يوتيوب" ، هي إحدى الشركات التابعة لها ، وتُشاهد أكثر من أي قناة تلفزيونية ، في حين أن "فيسبوك" لديها ما يقرب من ثلاثة مليارات مستخدم شهريًا.

من الناحية المالية ، تزن -GAFAM -أكثر من اليابان أو ألمانيا. وبلغت القيمة السوقية (في البرصة) لشركة - Apple – في نهاية عام 2020، 2254 مليار دولار أمريكي و"أمازون" 1634 مليار دولار أمريكي، وهذا يفوق إجمالي الناتج المحلي لعام 2020 لإيطاليا ، التي احتلت المرتبة السابعة في ترتيب القوى الاقتصادية العالمية.

التدريب والتكوين

في مناخ اقتصادية غير مؤكد وعير مضمون من حيث النمو وعندما تدعو التقنيات الجديدة إلى التشكيك في طرق العمل والتفكير داخل الشركات ، من المفيد التساؤل عن دور التدريب والتكوين في قطاع التأمين.

إن تصاعد وتيرة الرقمنة - digital the - وظهور مخاطر جديدة في حدود التأمين يزعج كل الأنماط التقليدية. وهذا التطور السريع يفتح آفاقًا جديدة لشركات التأمين ويخلق احتياجات ومهن جديدة، كما يستوجب تكوين وتدريب جديدين.

في هذا السياق في إعادة التكوين الكامل، الذي يتميز بنقص المهارات، يتغير بعد وظيفة التدريب والتكوين. فلم يعد عبئًا، بل أصبح استثمارًا طويل الأجل، ورافعة حقيقية للنمو.

عند الارتقاء إلى مرتبة الأولوية داخل الشركات، فإن التدريب يحفز الفرق (جمع فريق) ويجذب الموظفين ويساهم في الحافظ عليهم. كما أنه يشكل عنصر ولاء للموظفين الذين لديهم إمكانية تولي مسؤوليات أكثر أهمية على مر السنين.

كما أنه على الصعيد الخارجي، إن زيادة مهارات الموظفين لها تأثير إيجابي على الشركة، إنها تسمح لها بغزو أسواق جديدة وتطوير مبيعاتها.

وبحثا عن بيئة تنافسية ، ينجذب الخريجون الشباب ، من جانبهم ، إلى الشركات التي تقدم آفاقًا وظيفية. إنهم يبحثون عن تحدٍ في بيئة "التعلم والتدريب". إنهم يريدون أن يتعلموا حتى يتمكنوا لاحقًا من شغل مناصب تتناسب مع تدريبهم.

إن هذه العلاقة المربحة للجانبين - الموظف ورب العمل- هي التي يديرها مديرو الموارد البشرية في الشركات الناجحة ، ثم أن التدريب يمثل مصلحة مشتركة لكلا الطرفين.

ماذا كان الاتحاد السوفياتى؟ التجربة السوفيتية

1917-1991

تُظهر الحرب الروسية في أوكرانيا إلى أي مدى يظل الاتحاد السوفياتي السابق بالنسبة لموسكو "موضوعًا" حاضرا بقوة. لقد طبع الاتحاد السوفيتي القرن العشرين ... ثم ما فتئ يسقط في فراغ كبير. ومع ذلك، فإن لتاريخ الاتحاد السوفيتي قيمة في حد ذاتها، كما هو أيضا ضروريا لفهم تاريخ العالم ونقاط القطيعة / الاستمرارية مع روسيا المعاصرة. إنه بلد- قارة كان ينوي أن يظل لاعبًا جيوسياسيًا.

بعد ثلاثين سنة من سقوط الاتحاد السوفياتي ونظامه وكتلته، قد يكون من المفيد التساؤل : كيف كانت التجربة السوفيتية؟. وهل كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عالمًا مقلوبًا - رأسا على عقب- للعالم الغربي الديمقراطي والرأسمالي؟ هل هذا الاتحاد مثّل حداثة بديلة يصعب مقارنتها بحداثة الغرب؟ أم أن "الحضارة السوفيتية" تشبه من نواح كثيرة الحداثة الغربية؟

بعد ثورة 1917 تم تشكيل الاتحاد السوفيتي ، ودولة جديدة ، ومجتمع جديد ، لكن بعد حين بدأ يبرز التنازع التدريجي على هذا الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد وإعادة تنظيمه من الداخل ، حتى آل المطاف إلى تدميره النهائي في سنة 1991..

إن المجتمع السوفيتي نتاج مشروع تطويعي سعى إلى إعادة تشكيل الواقع وتحويل الإنسان والمجتمع. لقد شكلت السلطة السوفيتية - منذ سنة 1917 - مجتمعًا جديدًا ، بل سعت بإلحاح إلى تشكيل "إنسان جديد" ، وذلك بعد قطيعة مع الماضي. هذا المشروع التطويعي في جعبته نجاحات (مثلا محو الأمية في صفوف الساكنة ، كهربة البلاد ...) لكنه سرعان ما واجه حدوده ، لا سيما العنف – الشديد أحيانا - الذي مارسته السلطات ضد السكان لإجبارهم – جبرا - على الامتثال. وسيتم التجميع القسري واقتراف "عمليات التطهير الكبرى" في ثلاثينيات القرن الماضي ، وهذا ما قذف بالاتحاد السوفياتي إلى "الستالينية"، بالإضافة إلى "الحرب الوطنية العظمى 1941-1945" ، التي مثلت اختبارًا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكافة المجتمع السوفياتي. وشكلت ذكرى وذاكرة هذه الحرب، قاعدة وحجر الأساس للهوية الجماعية والوطنية "للشعوب السوفياتية."

بعد الحرب وبعد وفاة ستالين في سنة 1953 ، تطورت الأوضاع، إذ شهد المجتمع تحديثًا عميقًا كان له عواقب عديدة على العقليات. فالمجتمع السوفييتي مجتمع حديث مثل أي مجتمع آخر ،

مجتمع يتوق أفراده - الذين قدموا تضحيات جسيمة خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي ، والتي غيرت حياتهم في العمق - إلى الاستقرار ، والاطمئنان على غدهم ، ويتطلعون إلى الاستهلاك والملكية ، واحترام حيز الحياة الخاصة ، وشيئا من الترفيه والترويح على النفس. وهذا ما سيفرض على السلطة شكلا من التكيف عبر إصلاحات التي سيكون مآلها الفشل الذريع المؤدي – في نهاية المطاف - إلى التخلي عن النموذج السوفيتي في 1991.

بخصوص مسألة السلطة والنخب ، ومسألة السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي واستراتيجيته الجيوسياسية (بعد سنة 1945)، لابد من معرفة خصائص مؤسسات الحزب والدولة في الاتحاد السوفياتي من أجل فهم التطورات الطارئة على النظام داخليا ، والتي تؤدي إلى التقصير التدريجي. هذا، علاوة على فهم الخصائص الاجتماعية وحتى النفسية لهذه الظاهرة التي حكمت دواليب الاتحاد السوفيتي حتى سقوطه.

فمنذ منتصف ستينيات القرن الماضي، أدرك جزء من النخبة السوفييتية الحاكمة تدريجياً أن الحرب الباردة - التي بدأت بعد عام 1945 - مع الولايات المتحدة وحلفائها ، كانت – في واقع الأمر- تنافسًا غير متكافئ للغاية وغير مواتٍ إطلاقا لـ "المعسكر الاشتراكي". وسوف تتعهد النخبة الحاكمة بمراجعة الاستراتيجية الجيوسياسية المسماة "الكتلة ضد الكتلة"- التي بدأت بعد الحرب- لكنها ستضطر – في عهد " ميخائيل غورباتشوف -"

- Gorbatchevإلى التخلي عن سيطرتها على "الكتلة السوفيتية" لمحاولة إعادة بناء استراتيجية جيوسياسية جديدة ، بعد قطيعة مع الحرب الباردة. فمن وجهة نظر موسكو ،كان هذا "الرهان غورباتشوفي" فاشلا ، لأن مآله سقوط الاتحاد السوفياتي وتوحيد "الكتلة الغربية."

فلماذا تفكك النظام السوفياتي؟

بعد عامين من سقوط الستار الحديدي (1989) ، انتهت الحرب الباردة. فكيف يمكن فهم نهاية الاتحاد السوفياتي؟

بالنسبة لجملة من الباحثين – من ضمنهم المؤرخ "ميشيل هيلر " - Michel Heller (1) -كان مصير "البيريسترويكا"(2) محكوما عليه مسبقا.

(1) - مؤرخ فرنسي من أصل روسي (1922- 1997).

(2) - البيريسترويكا (بالروسية) وتعني «إعادة الهيكلة» وهي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه "ميخائيل غورباتشوف" وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفياتي. صاحبت سياسة "غلاسنوست" والتي تعني الشفافية.

وذلك لثلاثة أسباب:

أولاً ، لأن النظام السوفياتي لم يكن قابلاً للإصلاح.

ثانيًا ، لم يكن لدى "غورباتشوف" أبدًا الجرأة في اتباع سياسة متسقة لمدة عام بصفة مسترسلة.

ثالثًا ، تسببت استراتيجيته ،بخصوص السلطة، في تحركات غير متوقعة.

قال "ميشيل هيلر" في أحد استجواباته: "انقلاب وقع ذلك اليوم من وجهة نظر القوانين السوفيتية. لماذا؟ لأن قادة روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا أعلنوا حل الاتحاد السوفيتي. هم الآن – وقتئذ طبعا- يشكلون مجتمع الدول المستقلة. كان هذا الانقلاب موجهاً ضد "ميخائيل غورباتشوف" وقد حظي بالنجاح. فإذا كان "الإنقلابيون" في غشت 1991 قد حصلوا على موافقة "غورباتشوف" ، لكن انقلاب ديسمبر كان موجهًا ضده مباشرة. تم التحضير لهذا الانقلاب من خلال مفاوضات سرية ، قبل فترة من انتخاب "كرافتشوك - " Kravtchoukرئيساً لأوكرانيا. وأعطى انتخابه هذا الضوء الأخضر." وأضاف "ميشيل هيلر" : " لعبت ثلاثة عناصر دورًا حاسمًا. أولاً ، شعر "يلتسين" و"كرافتشوك" أن "غورباتشوف" كان يمنعهم من أن يصبحوا قادة جمهوريتهم في عيون الغرب. ثانيًا ، أراد القادة الثلاثة إعطاء شيء ما للشعب. لكنهم لا يستطيعون تقديم شيء سوى استبدال الاتحاد الذي لم يعد له وجود. ثالثًا ، أراد القادة الثلاثة وضع حد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المحتضر وتمهيد الطريق للمستقبل (...) الآن بدأوا في بناء دولة سلافية جديدة. لأسباب جيوسياسية واقتصادية ، يجب أن يصبح ما يسمى في موسكو "المحور السلافي" قطب جذب للجمهوريات الأخرى في الاتحاد السوفياتي السابق. والدليل ، لقد أعربت "أرمينيا" بالفعل عن نيتها لدخول هذا التجمع. تليها "كازاخستان"

وجمهوريات آسيا الوسطى. بعد إنشاء هياكلها الخاصة ، ستقيم جمهوريات البلطيق نفسها علاقات مع هذا الكيان الجديد". كان هذا التصريح سنة 1997.

على دروب... الجغرافيا السياسية

تجربة مسار جغرافي دبلوماسي، "ميشيل فوشيه"

ما هي الدروس التي استخلصها الجغرافي الدبلوماسي "م. فوشيه" من ملاحظاته؟ وما هو مفهومه للجغرافيا؟ ما هي العلاقة بين الجغرافيا والسياسة؟ وهل الجغرافيا تلهم القوة؟ إجابات موثقة بـ "حبر تجربة ميدانية نادرة."

من هو "ميشيل فوشيه"؟

كانت مهنته الأولى هي الجغرافي ثم أضحى الجغرافي السياسي. لقد ساهم من خلال مسوحاته الميدانية التي أجريت بطريقة جيوسياسية - دور الفاعلين ، تفاعل المقاييس ، القضايا الإقليمية - لإعادة تأهيل التحليل الجغرافي في بعده السياسي والاستراتيجي.

أصبح سنة 1986، مستشارًا دائمًا في "مركز التحليل والتنبؤ" الذي ترأسه وأداره في عام 1999.

كان سفير فرنسا في "ليتونيا" (2006-2002) ، مستشار وزير الخارجية (2002-1997) ، المبعوث الخاص إلى البلقان والقوقاز (1999) ، مدير مركز التحليل و توقعات وزارة الخارجية (2002-1999) والسفير المكلف بمهمة في القضايا الأوروبية (2007). هذا بعد أن عمل أستاذاً جامعياً. أجرى أبحاثه الأولى حول الجغرافيا السياسية للحدود في 1984-1986 في مؤسسة الدراسات الدفاعية.

امتدت رحلاته البحثية إلى ما يقرب من مائة وخمسة وعشرين دولة - ثلثا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - وشكلت مسارات الجغرافيا التي تم اختبارها ميدانيا، كباحث ورسام خرائط ومستشار ودبلوماسي ومحلل وشاهد عيان أحيانا كثيرة.

رسخت مذكراته - أولا وقبل كل شيء – عودة مستدامة للخبرة في الميدان و في الجهاز الدبلوماسي - retex (1) هذه العودة مكنته من "مسك "اللحظات الصغيرة" من التاريخ العظيم: صعود

"حركة التضامن" والتحول في بولندا ، وحرب البلقان ، والبناء الأوروبي...

(1) - (RETEX أو REX) نهج يهدف إلى اكتشاف وتحليل الانحرافات وأي حدث ، سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا ، من خلال البحث عن الأسباب والمتواليات وتعلم الدروس، بالرجوع إلى ما وقع وحدث (التجربة).

" دراسة استكشافية للعالم" (2) عنوان كتابه الذي يصور عودة المؤلف إلى تجربته الغنية بالعديد من المهن المتعلقة بالجغرافيا (باحث ، أستاذ ، محاضر ، كاتب أطروحة ومقالات ، مستشار ، دبلوماسي). أنه عرض عني نظرة ثاقبة لمفهوم "فوشيه" عن الجغرافيا.

(2) - (2021) - " Arpenter le monde : Mémoires d'un géographe politique"

مذكرات جغرافي سياسي، عبر مواجهة الماضي المدروس مع الحاضر المرصود، ترسم هذه المذكرات خريطة واضحة ومفهومة لتحديات العالم المعاصر.

يقر "فوشيه"، غالبًا ما يتم دفع الناس – عاديين أو مسؤولين - إلى اتخاذ قرارات في ظل جهل تام بالحقائق. ففي عام 1972 ، أثناء دراسة "الجبهات الزراعية الرائدة" في منطقة الأمازون ، اكتشف مصطلح "الجغرافيا السياسية". في الواقع ، في برازيليا ، تم تنفيذ سياسة نقل الفلاحين الفقراء من الشمال الشرقي وسريعي التمرد ، إلى الأراضي ذات الكثافة السكانية المنخفضة والموبوءة بالبعوض في الأمازون، دون حساب تداعيات وعواقب هذا القرار.

وتنطبق هذه الملاحظة أيضًا على الدبلوماسية، حيث تظل الحقائق مجهولة. على سبيل المثال ، في عام 1999 ، أثناء عمليات "رامبوييه"(3) - négociation de Rambouillet - (الهادفة إلى إنهاء الصراع بين الصرب وألبان كوسوفو ، لم تكن فرنسا على دراية بأن الولايات المتحدة تريد إقامة قاعدة عسكرية كبيرة جدًا بالقرب من "بريشتينا". وبالمثل ، في سبتمبر 2021 ، لم يتم الكشف عن تحالف - AUKUS -(4) ، بين الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة ، لفرنسا. ونتج عن ذلك "أزمة الغواصات" (5) على حساب "نافال جروب.Naval Group - ".

(3) - بدأت في صيف عام 1998 عندما كانت الاشتباكات على الفور بين الجيش اليوغوسلافي والمقاتلين الألبان بمثابة نقطة انطلاق للدبلوماسية الأمريكية لإيجاد تسوية سياسية للأزمة. وانتهت عندما عرضت مجموعة الاتصال ، التي تولت إدارة الشأن اليوغوسلافي ، على الطرفين الخطة التي سيؤدي رفضها إلى اندلاع الحرب.

(4) - AUKUS - اختصار لـ الإنجليزية أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) هو تحالف عسكري ثلاثي.

(5) - تسبب خرق أستراليا لعقد بيع الغواصة الفرنسية في أزمة دبلوماسية مفتوحة بين فرنسا ، من ناحية ، وأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة من ناحية أخرى ، التي وقعت اتفاقية أمنية بين الهند والمحيط الهادئ. تستدعي فرنسا "الازدواجية" و "خيانة كبيرة للثقة". كل جانب يدافع عن موقفه.

لذلك يقر "فوشيه" بوجوب أن نكون على دراية بسوء الفهم هذا أو نقبله. ومع كل ذلك ، يصر على الدور الاستباقي للجغرافيا

بفضل قراءة الخرائط ("قراءة للحركة والتحرك" وليس قراءة الأقمار الصناعية).

بالنسبة لـ "فوشيه" ، من الضروري تمفصل التاريخ والجغرافيا، الزمان والمكان، ومراعاة التمثلات الذهنية للفاعلين في الميدان.

وهنا تبرز أهمية الاهتمام بالخرائط الذهنية - أي التمثلات. وهكذا ، كانت معارك لويس الرابع عشر للوصول إلى "الحدود الطبيعية" لفرنسا مدفوعة بالتعليم الذي تلقاه من أساتذته ، ولا سيما دراسة "حرب الغال" بواسطة "يوليوس قيصر" والتي حددت معالم بلاد الغال. القيصر بطرس الأكبر - الذي يوجد تمثاله في مكتب بوتين - هو أحد مصفوفات التفكير الجغرافي والاستراتيجي الروسي. لا يزال دور التمثلات ضروريًا في عام 2022 ، كما يؤكد ذلك حلم "أردوغان" العثماني الجديد ، وإعادة تنظيم بوتين للعالم الروسي ، وطموحات الصين البحرية. لذلك ، يبدو من الضروري مراعاة تمفصل التاريخ والجغرافيا /الزمان والمكان.

وهذا يحيلنا على أهمية رسم الخرائط، وهو أداة الجغرافيين لإنشاء السيناريوهات. يمكننا رسم الخرائط من جعل ما لا نراه دائمًا على الأرض مقروءًا ، النظر "خلف التل look behind the hill - " - كما يقول الاستراتيجيون. القدرة على التوقع تكمن في قراءة حركة الخريطة لأن الاستراتيجية تكون في الحركة.

ما هي العلاقة بين الجغرافيا والسياسة؟

غالبًا ما يتم نقل اقتباس نابليون الخاطئ - "سياسة الدول في جغرافيتها" - لاستحضار الصلة بين الجغرافيا والسياسة. ويصحح "فوشيه" فيقول : "سياسة جميع القوى في جغرافيتها" ، التي صاغها نابليون في خطاب بتاريخ 10 نوفمبر 1804 أرسله إلى ملك بروسيا ، فريدريك ويليام الثالث. يشرح نابليون الخطر الذي يمثله القيصر ألكسندر الأول الذي يريد التدخل في الشؤون الأوروبية. لا يعتبر نابليون روسيا أوروبية ، لذا فهو يناشد الجغرافيا في هذا الاقتباس للتعبير عن رغبته في عدم تدخل روسيا في الحقل الأوروبي.

من المعروف أن أهمية الفضاء الجغرافي تكمن في تطابقه مع الفضاء السياسي. إنه يحشد مفهومين رئيسيين وذات الوقت ، مفهوم التداول (للأشخاص ، البضائع ، الأفكار) ومفهوم التقسيم. وهكذا ، أدت جائحة كوفيد -19 إلى انقسام العالم الذي يدعو إلى التساؤل عن تجاوزات العولمة. وهذا يؤدي إلى إعادة تنظيم سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي لتقليل التبعيات. في الوقت نفسه ، ساهم هذا الوباء - من خلال منع الاجتماعات الدبلوماسية وجهاً لوجه وفرض

استخدام مؤتمرات الفيديو - في تقوية العلاقات الدولية أكثر مما كانت تبيحها اللقاءات وجها لوجه.

هل الجغرافيا تلهم القوة؟

تدين الجغرافيا بصعودها في أوروبا إلى البناء الوطني (إنتاج خرائط فرنسا والإمبراطورية) وإلى المشروع الإمبريالي. لا تزال الجغرافيا تعمل كمبرر لمشاريع إمبريالية جديدة إلى حد اليوم. على سبيل المثال، تتبنى الصين "سياسة جغرافيتها" عبر مسارين اثنين للانفتاح:

- أولاً ، تفكر في استراتيجية على نطاق عالمي ، تنتشر من آسيا الوسطى إلى السوق الأوروبية،

- ثانيًا ، تريد تخفيف الضيق للوصول إلى أعالي البحار انطلاقا من سواحلها. في الواقع، بحر الصين وبحار غرب المحيط الهادئ ضحلة للغاية وغير عميقة بسبب تراكم طمي الأنهار الكبيرة. لا يمكن للصينيين إخراج أسطولهم (وخاصة الغواصات) من قواعدهم البحرية دون أن يتم رصدهم بسبب عدم وجود حفر عميقة تحت سطح الماء في الجوار. وبالتالي فإن التحدي يكمن في التحكم في الوصول إلى الخنادق المغمورة الواقعة جنوب بحر الصين وجنوب وشمال تايوان وجنوب الجزر اليابانية التي تطالب بها الصين من أجل إرسال أسطولها السادس في أمان (6). وبالتالي ، نلاحظ رسم خرائط جديدًا للطموحات الصينية.

(6) - تعمل سلطات بكين – منذ عقدين من الزمن - على تعزيز أسطولها وسد الفجوة التي تفصلها عن الأسطول الأمريكي، وقد استوعبت بالفعل جزءًا كبيرًا من الأعمال المتراكمة. في ثمانينيات القرن الماضي، كانت البحرية الصينية بالفعل الرابعة عدديًا في العالم ، لكن قطعها كانت قديمة ولم تكن على الإطلاق مطابقة للمعايير. الغواصات ، على سبيل المثال ، كانت عبارة عن وحدات ديزل وكهرباء قديمة تم نسخها من النماذج السوفيتية من الخمسينيات ، وكانت السفن السطحية تفتقر إلى الصواريخ المضادة للطائرات: لم يكن بإمكانها القتال إلا بالقرب من الساحل ، تحت حماية القوات الجوية. في مواجهة القوات البحرية الأمريكية والسوفيتية ، كان هذا الأسطول عفا عليه الزمن. لكن اليوم تغيير الوضع بشكل أدهش الأمريكيين.

تستند المشاريع "التنقيحية" الروسية والتركية أيضًا إلى رسم الخرائط ، لا سيما من خلال الخرائط الذهنية. على سبيل المثال ، أردوغان ، غالبًا ما يتم إظهاره أمام الخرائط ، إشارة إلى "حلم" إعادة الاستيلاء على شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر "إيجي" . وينفي فلاديمير بوتين وجود "استقلال أوكرانيا" ويفضل التحدث عن "روسيا الجديدة" ، وهو مصطلح استخدمته "كاترين الثانية". كما أنه يحشد المجهودات الروسية للمطالبة بـ "روسية القطب الشمالي."

ومع ذلك ، هناك فترات لا تلهم فيها الجغرافيا السلطة. وهكذا ، في سياق "اتفاقيات ميونيخ" (سبتمبر 1938) المتعلقة بالنوايا التوسعية الألمانية تجاه "سوديتنلاند" ، أعلن "نيفيل تشامبرلين - " Neville Chamberlain - رئيس وزراء المملكة المتحدة: "إنه لأمر فظيع حقًا ، ورائع ، ولا يُصدَّق محاولة تجربة الأقنعة ضد الغاز بسبب صراع في أرض بعيدة بين أناس لا نعرف شيئًا عنهم ".

في عام 2003 ، بينما كان الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" يشرح للرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" ما سيحدث في العراق في حالة التدخل العسكري الأمريكي ، اكتشف أن بوش لا يعرف ولا يعلم حتى بوجود الشيعة ، ناهيك عن النفوذ العقائدي الإيراني في العراق (النجف وكربلاء...)، يقول "بول بريمر - " Paul Bremer، "الحاكم" الأمريكي في العراق ، في كتابه "سنتي في العراق - " My year in Iraq" - "وصلت بغداد ، لم أكن أعرف أين كان العراق على الخريطة."

بخصوص فكرة البوصلة الاستراتيجية - التي تم تطويرها في عام 2020 في ظل الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي- يؤكد "فوشيه" ، أن مشكلة الدفاع الأوروبي تكمن في تباين رؤى الخرائط المبنية على ذاكرة الماضي والجغرافيا. وبالتالي ، يُنظر إلى التهديد الروسي بشكل مختلف في بولندا وفرنسا وإسبانيا. لذلك ، من الصعب وضع أجندة استراتيجية مشتركة. ويظل متشائما إلى حد ما بشأن إمكانية وجود استراتيجية مشتركة تستند إلى تقييم مشترك للمخاطر الرئيسية. وهذا يبرز من جديد ضرورة دمج الواقع الجغرافي التاريخي مع البحث عن العناصر الحالية المشتركة على الصعيد الأوروبي.

لايزال الجدال قائما بخصوص السيادة الأوروبية: هل يجب الاستمرار في الاعتماد على التوازن بين الوصول إلى السوق

الصينية والمظلة الأمنية الأمريكية ؟ أم يجب الانغلاق على النفس ؟ ففي الوقت الذي طلبت فيه الولايات المتحدة من الاتحاد الأوروبي الانضمام إلى إطار المنافسة الصينية الأمريكية ، هل يمكن أن يظل الاتحاد الأوروبي صديقًا وغير منحاز؟

ويقر "فوشيه": "قد تكون سياسة أوروبا في جغرافيتها من حيث المخاطر، لكن الإجابة هي أن جغرافية أوروبا يجب أن تكون في سياستها".

الجغرافية السياسية بالمغرب

إن الجغرافية السياسية بالمغرب ارتكزت على الدوام على العلاقة الوطيدة القائمة بين السياسة الداخلية و الحرص على الانفتاح على أوروبا و الشرق الأوسط. و هناك 3 أهداف دائمة الحضور طبعت السياسة المغربية : البحث على استكمال الوحدة الترابية, استعمال الموقع الجغرافي للمغرب و الإسلام. و هذا في إطار البحث باستمرار على الحفاظ على الانتماء الإفريقي و المغار بي مع الطموح إلى لعب الدور الأول على صعيد منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط و العالم العربي. لكن التطورات التي

عرفتها المنطقة ساهمت في تقويض جملة من مرتكزات الجغرافية السياسية بالمغرب .

لقد سبق لنابليون أن قال إن الجغرافية تحدد سياسة البلد. و فعلا إن موقع المغرب بالشمال الغربي لإفريقيا منفتح على بحرين, يعتبر موقعا خاصا و متميزا يؤثر بامتياز على مختلف جوانب السياسة المغربية.

و في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن المغرب تربطه روابط قوية مع فرنسا. فمنذ 1914 التجأت فرنسا إلى أفريقيا الشمالية لتطعيم جيوشها بالرجال, باعتبار أن مستعمراتها كانت بمثابة،،مشاتل،، للرجال حسب مقولة ليوطي المشهورة. كما أن المغرب العربي كان يعتبر من أكبر منتجي الحبوب و بالتالي لعب دورا حاسما في ضمان الغذاء لفرنسا لكنه اليوم أصبح يستوردها لسد حاجياته. ولقد كان دعم المغرب لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية حيويا, إذ أن المغاربة ضحوا بحياتهم من أجل تحرير فرنسا, أكثر من 2000 قتيل و 18000 من أسرى الحرب. فالمغرب دخل الحرب في نوفمبر 1942 مع هبوط القوات الأمريكية بسواحله بأسفي و الدار البيضاء والقنيطرة, وقد اعترف الجميع ببطولات و شجاعة المغاربة, لاسيما الطابور الرابع الذي كان محط اهتمام الجنرال الأمريكي"باتون" الذي طلب من الجنرال الفرنسي "كيرو" أن يسمح لذلك الطابور بالالتحاق بجيشه. و كان المغاربة يشكلون

36 في المائة من القوات الفرنسية أي 85000 مغربي ضمن 233000 جندي.

كما أن إشكالية الحدود مع الجيران كانت دائمة الحضور في الجغرافية السياسية المغربية. فعلاوة على قضية الصحراء بالجنوب, هناك بالشمال إشكالية المدن و الجزر المحتلة من طرف أسبانيا. فمنذ 1960 و المغرب يطالب بمدينتي سبتة و مليلية.كما أن إشكالية الماء ظلت حاضرة في قلب السياسة المغربية وبلغت اليوم درجة من الحدة لم يبق لها مثيل .علما أن البحث عن تأمين الاستقلال الغذائي يستلزم ضمان توفير المياه الضرورية. علاوة على أن إشكالية الماء تعد من الأولويات اعتبارا لأربعة أسباب على الأقل, أسباب ديمغرافية و اقتصادية و سياسية و ثقافية. إن الأمر يتعلق بتوفير الغذاء و ضمان شروط العيش و الوقاية, أي سياسة توصيل الماء لكل المواطنين في مختلف المناطق, و هذا من شأنه التأثير على نمط العيش .

ومن جهة أخرى, فان المغرب لعب دورا دائما دورا ملحوظا فيما وراء حدوده لاسيما وأن موقعه الجغرافي يمكنه من دور متميز. فهو على بعد 14 كلم من أوروبا, الجزء الجنوبي للحلف الأطلسي. فليس هناك ميناء أقرب من نيويورك بأوروبا و المنطقة, باستثناء ليشبونة, مثل ميناء الدار البيضاء. كما أن التحول الذي عرفه مفهوم الأمن الأوروبي دفع الاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بمنطقة البحر

الأبيض المتوسط, لاسيما دول المغرب العربي إلا أن هذا الاهتمام تعتر بفعل التحولات التي عرفتها المنطقة.

كما أن المغرب لعب دورا دبلوماسيا و عسكريا بالشرق الأدنى رغم بعده الجغرافي. لقد شارك الجنود المغاربة بالجولان في 1973 و في تحرير الكويت سنة 1991. كما أن المغرب كان بعض الدور في التحولات التي عرفتها صيرورة القضية الفلسطينية لا يخفى على أحد, لاسيما فيما يخص تقريب وجهات النظر بين العرب و إسرائيل من أجل انطلاق الحوار, ولقد لعب المغرب بعد حرب الست أيام دورا متميزا على صعيدين, الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية, فتح, كممثل شرعي و وحيد للشعب الفلسطيني من جهة, و من جهة أخرى تسهيل اللقاء بين مصر و إسرائيل والحفاظ على علاقات مع إسرائيل ولو من تحت الطاولة أحيانا.

و على مستوى المغرب العربي, فان المغرب سعى جاهدا لتكريس الوحدة بين البلدان المغاربية. فلقد كان من مؤسسي اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة سنة 1964, كما أن اتفاقية الوحدة العربية الإفريقية المبرمة مع ليبيا شهدت النور بمدينة مراكش في 17فبراير 1989 رغم أنها اتفاقية ظلت حبرا على ورق منذ 1992، لكن مع تراكم المشاكل ولى ظهره لهذا المسار.

وفيما يرتبط بإفريقيا, فان المغرب يعد همزة وصل بين العالم المتوسطي و إفريقيا الجنوبية وقد خطى بعض الخطوات في هذا الصدد.

إن المغرب يواجه عدة تحديات و هي تحديات العصر، علاوة على التحديات المرتبطة بطبيعة المرحلة الانتقالية التي مازال يجتازها. ويظل اكبر تحدي هي الإشكالية الاقتصادية الاجتماعية:

ومن أجل التمكن من الإقلاع لابد للمغرب أن يتطور و ينمو أكثر, لاسيما و أنه لا يزال يعرف أكثر من معضلة عويصة سواء على صعيد التعليم و الصحة و السكن و تنامي الفقر و تفاحشه. وبذلك يكون السؤال المطروح هو : كيف يمكن للمغرب أن يفتح الأسواق و الحدود بكيفية تضمن الاستقرار و السلم الاجتماعيين؟

وما تزال على المغرب أن يبحث على تطوير اقتصاده و عن جلب الاستثمار بهدف تقوية القطاعات المنتجة للثروات ذات أكبر قيمة مضافة. وفي هذا الإطار يبدو أن القطاعات المعتمد عليها تتكون من السياحة و النسيج و المنتوجات البحرية و الالكترونيك و تيكنولوجيا الاتصالات, وذاك اعتبارا لقدرتها على التصدير و اعتبارا لكونها تعتبر أجدى قطاعات الاستثمار بالمغرب في عيون الأجانب علاوة على انعكاساتها الايجابية المباشرة على مختلف مكونات الاقتصاد الوطني. فالمغرب لا يمكنه أن يظل رهين عائدات القطاع الزراعي باعتبار أن الحدود ستلغى و أن على الاقتصاد الوطني أن يضمن شروط التنافسية في قطاعات أخرى غير القطاع الفلاحي و استغلال المواد الأولية.

و هذا يعني أن المغرب عول على قطاعه الخاص, وهذا بدوره استلزم جهودا استثمارية كبيرة لتمكينه من تجميع شروط التنافسية

مادام المغرب يرى مصلحته في ربط تنميته بالانفتاح السياسي و الاقتصادي على أوروبا بالدرجة الأولى وعلى الولايات المتحدة الأمريكية كذلك وإفريقيا مؤخرا.

طبعا, اعتبارا لموقعه الجغرافي يعتبر المغرب شريكا أطلسيا طبيعيا للقوة البحرية الأمريكية. وفي هذا الإطار بالضبط يجب وضع مشروع منطقة التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و أمريكا و المغرب العربي من جهة أخرى.

أما بالنسبة لأوروبا فإنها تلعب دورا حيويا في الحياة الاقتصادية للمغرب, إنها تستقبل

جزءا مهما من صادراته و تزوده بأكثر بجزء مهم من وارداته, علما أن اتفاقية أحداث منطقة التبادل الحر دفعت المغرب للاستعداد لهذا الحدث عبر 4 محاور : الديموقراطية, التنمية, حقوق الإنسان و الحوار السياسي. وهذا ما كان وراء تحسن ملحوظ في مجال الإقرار بحقوق الإنسان و سيادة دولة الحق و القانون و تكريس المواطنة و في مجال دمقرطة الحياة السياسية. وفي المضمار يبدو أنه لا مناص من تطور المجتمع المغربي. فكيف يمكن التصدي لمختلف التأخرات التي تشير إليها مختلف مؤشرات التنمية و النمو المعتمدة عالميا؟ وكيف يمكن التصدي لواقع العالم القروي الذي لا يزال ينخره الفقر و الأمية و يعيقان إمكانية تحقيق تنمية فعلية في العمق؟ وكيف يمكن ضمان شروط عيش كريم لجماهير البادية المغربية التي تعيش في غالبيتها تحت عتبة الفقر؟ فكيف يمكن قبول

أن أكثر من 30 % من الجماهير تعيش بأقل من 50 دراهم أي ما يعادل 5 دولارات في اليوم لكل شخص؟

في واقع الأمر لازلنا نلاحظ أكثر من مغرب. فهناك مغرب الأقلية التي لا تكاد تبين و هي في بحبوحة العيش رغم مسؤوليتها الأكيدة فيما آلت إليه البلاد. و هناك مغرب الحواضر المنفصل عن البادية و الذي لم يستطع تجميع الشروط الأزمة لتوفير فرص الشغل الكافية. وهناك مغرب الأحياء و الضواحي المهمشة حيث يسود التهميش و الإقصاء والتي تشكل قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة. و هناك المغرب القروي الذي ظل منسيا و على هامش صيرورة التنمية التي عرفتها البلاد.

و جاء مشكل الهجرة للمزيد من تعقيد الوضع أكثر وليضاف إلى الملفات الكبرى، ملف الصحراء وملف الاستعداد للانفتاح الاقتصادي وملف التطبيع مع إسرائيل، و هي من التحديات الجغرافية السياسية التي تواجه المغرب حاليا، داخليا وخارجيا.

بعض المراجع

-Problèmes stratégiques contemporains – de Caroline Benoist-Lucy (Auteur), Philippe Moreau Defarges

- Problèmes militaires et stratégiques contemporains -Raoul Girardet

- Problèmes stratégiques contemporains -Philippe Moreau Defarges

- Florent Parmentier, Pierre Verluise (sous la dir.), "Géopolitique de l'Europe trois décennies après l'ouverture du Rideau de fer", éd. Diploweb via Amazon

- Sonia Le Gouriellec, Géopolitique de l'Afrique, QSJ n°4234, PUF, 2022

- Anne Battistoni-Lemière, Tout comprendre à la géopolitique, éd. A. Colin, 2022

- Ali Wyne, America's Great-Power Opportunity : Revitalizing U.S. Foreign Policy to Meet the Challenges of Strategic Competition, Cambridge, Polity, juin 2022.

- Hugo Plassais, La Chine, un acteur responsable, révisionniste ou réformiste ? Les enjeux onusiens dans les

livres blancs de la défense chinoise. 1995-2020, Paris, L'Harmattan, juin 2022.

- Scott M.Moore, China's Next Act : How Sustainability and Technology are Reshaping China's Rise and the World's Future, Oxford, Oxford University Press, juillet 2022.

- Simon Dalby, Rethinking Environmental Security, Cheltenham, Edward Elgar Publishing, mai 2022.

- Meryem Marzouki, Andrea Calderaro (dir.), Internet Diplomacy - Shaping the Global Politics of Cyberspace, Lanham, Rowman & Littlefield, juin 2022.

- Alain Dieckhoff, Israël-Palestine : une guerre sans fin ? - 2e édition, Paris, Armand Colin, mai 2022.

- Nicolas Werth, Poutine historien en chef,Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, mai 2022.

- Michel Foucher, Ukraine-Russie : la carte mentale du duel, Coll. Tracts n°39, Gallimard, mai 2022.

- Michel Niqueux. Le conservatisme russe aujourd'hui. Essai de généalogie. Presses universitaires de Caen, mai 2022.

- Bates Gill, Daring to Struggle : China’s Global Ambitions Under Xi Jinping, Oxford, Oxford University Press, mai 2022.

- Andrea Benvenuti, Chien-Peng Chung, Nicholas Khoo, Andrew Tan, China’s Foreign Policy. The Emergence of a Great Power, Londres, Routledge, mai 2022.

- التداعيات الجيوستراتيجية – كتاب جماعي

- التغيرات المناخية بين الحقيقة والخيال ؛ الحقائق العلمية والرهانات الجيوستراتيجية - أحمد بوسنة

- أبعاد جيوستراتيجية - رؤية تحليلية للتفاعلات الإقليمية والدولية من منظار البعد الإستراتيجي الثالث - علي العلي

- قوة الدولة دراسة جيوستراتيجية - عمر الفاروق سيد رجب

- رقعة الشطرنج العظمى ؛ التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة - زبيغنييف بريجنسكي

- الجغرافيا السياسية وجيوستراتيجيات القوى العظمى الجيوبولتيك والجيوستراتيجيا - الجزء الثاني - وسام ملاك

- عن الجيوإستراتيجية - نسيم بلهول

- كتاب الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق- الدكتور وائل شديد

هذا الكتاب يحوي عموميات عن "الجيوبوليتيك" و الجيوستراتيجية تؤطر تيمات مختلف الورقات المنشورة وهي جملة من القضايا والإشكاليات والتساؤلات التي تعكس بشكل أو بآخر تطبيقات متباينة لهما على أرض الواقع. وقد صيغت لتكون كل ورقة قائمة بذاتها دون الأخلال كثيرا بترابطاتها.

القضايا الرقمية والمناخية - التلاعب بالمعلومة - القضايا الاستراتيجية للتقنيات الرقمية - استراتيجيات القوة في الفضاء السيبراني -كيف يمكن استخدام الفضاء الإلكتروني لشن الحروب ؟- لماذا البيانات الرقمية جيوسياسية؟ - الرهانات الاستراتيجية للثورة الرقمية- مآل تحالفات الكتل - استقطاب جديد : هل هو عهد الديكتاتوريات؟ - حرب - بوتين- بين البروبكاندا والشكوك والصمت المطبق- عودة روسيا إلى الركح العالمي - هل أضحى بوتين عبئًا على النخبة الروسية؟ - كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يصبح لاعبًا عالميًا ؟